الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965

الأسبوع

المؤسس:
مصطفى العلوي

مدير النشر:
الطيب العلوي

تحت الأضواء

خطير.. الحكومة تتورط في إفراغ المشاريع الملكية من مضمونها

تحليل إخباري

المناورة الأخيرة لـ«أخنوش الصغير» بعد فشل «أخنوش الكبير»

سري

من أخطر الأسئلة المطروحة على رئيس الحكومة أخنوش في عز الفيضانات: لماذا سحب المشاريع المائية الكبرى للطرق السيارة المائية والربط بين السدود من وزارة التجهيز، ووجهها نحو وزارة الفلاحة التابعة لحزبه، علما أن هذه المشاريع لو اكتملت لما غرقت مدينة القصر الكبير، ولما ذهبت المياه هباء نحو البحر (..)؟

الإجلاء الكبير

دون وجهة محددة، ودون مستقبل معروف.. اتجه آلاف النساء والشباب والأطفال من مدينة القصر الكبير نحو المجهول، تاركين وراءهم بيوتهم في قبضة السيول الجارفة، حيث لا مكان للعودة ولا مكان للحلم.. وحده الخوف من الموت يملي قراراته بدل الحكومة، التي لم يظهر لها أثر في هذه الأزمة وكأنها غير معنية بالتواصل مع المواطنين، كما غاب ناطقها الرسمي وكأن الفيضانات ليست جزء من العمل الحكومي.. فاللهم يا لطيف نسألك اللطف فيما جرت به المقادير..

ملف الأسبوع

مهنة المحاماة.. من المقاومة لأجل الاستقلال إلى الصراع مع قوانين وهبي

متابعات

لماذا تراجعت مشاريع السدود بعد رحيل الحسن الثاني ؟

العدد: 1775 ■ من الجمعة 6 إلى الخميس 12 فبراير 2026 الموافق لـ 17 - 23 شعبان 1447 ■ السنة الحادية والستون ■ الثمن 6 دراهم ■ www.alousboue.ma

كواليس الأخبار

بن سودة بين الإبعاد والتعيين..

الرباط. الأسبوع

قامت وزيرة الاقتصاد والمالية، نادية فتاح العلوي، بإعفاء نورالدين بنسودة، المدير العام للخزينة العامة للمملكة، بعدما قضى 17 سنة في هذا المنصب.

وقررت وزيرة المالية تعيين عبد اللطيف العمراني، المدير العام لإدارة الجمارك، مديرا عاما مؤقتا بالنيابة، في انتظار تعيين مدير جديد على رأس الخزينة العامة.

ويرى نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي، أن إعفاء بنسودة من منصبه مؤشر على توليه منصبا جديدا على رأس إحدى المؤسسات الكبرى، حيث تشير المعطيات إلى احتمال خلافته لعبد اللطيف الجواهري على رأس بنك المغرب.

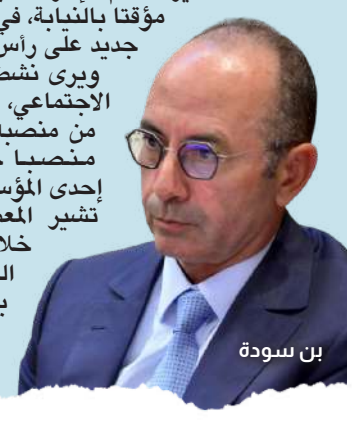
بن سودة

الوزير اللي ما ينفع ما يضر..

الرباط. الأسبوع

في حكومة أخنوش هناك وزير غالبية المغاربة لا يعرفون اسمه ولا يعلمون دوره الأساسي، رغم أنه مكلف بحقيبة وزارية مرتبطة بحياة المغاربة، خاصة الطبقة المتوسطة والفقيرة.

الوزير المقصود هو رياض مزور، وزير التجارة والصناعة، الذي منذ استوزاره لم يقدم أي إنجاز يستحق إشادة المغاربة أو الطبقة العاملة أو حتى التجار، حيث ظلت الأسعار في تزايد دون أن يقوم بأي خطوة لحماية المستهلك.

فقد وعد مزور في عدة خرجات بالتصدي لمن سماهم «الوحوش»، وأن الحكومة لن تترك المواطنين عرضة للمضاربات، وأن حماية المستهلك تشكل أولوية، وغيرها من الأقاويل الشفهية، التي لم تطبق على أرض الواقع، إذ أن الأسعار في جميع الأسواق والخدمات مرتفعة بشكل قياسي، مع إمكانية ارتفاعها أكثر في شهر رمضان.

ويبقى الإنجاز الوحيد الذي حققه وزير الصناعة والتجارة، أنه جاء ليخدم «الباطرونا» وأرباب الشركات وأصدقائه، بينما سمح للمراكز التجارية الكبرى بالتوسع في وسط الأحياء السكنية والإقامات لمنافسة «مول الحانوت» الذي تلاحقه ضرائب المالية.

مزور

المركزية في انتظار الحكم الذاتي

منع تصدير السردين بين قرار الدريوش وواقع الأقاليم الجنوبية

الرباط. الأسبوع

في إطار القرارات المركزية التي تصدر من الرباط، في انتظار الشروع في تنزيل مقتضيات الحكم الذاتي، لتخفيف المركزية الإدارية(..)، كشف مهنيو الصيد البحري عن تناقضات قرار الوزيرة زكية الدريوش، والقاضي بمنع تصدير السردين بدعوى الحفاظ على السوق الوطنية، وحماية العرض والطلب، حيث أكد بعضهم أن قرار الوزيرة، الذي شمل الأقاليم الجنوبية، لم يأخذ بعين الاعتبار أن السردين في هذه المناطق كان موجها في العادة إلى التصدير، وأن السردين الذي يجد دائما طريقه لموائد المغاربة هو السردين الذي يتم اصطياده عبر موانئ المدن الداخلية مثل الدار البيضاء وغيرها من المدن البعيدة عن الجنوب..

في المحصلة، حتى الآن لم ينخفض ثمن السردين، وتزامن قرار المنع مع قرار آخر لتمديد الراحة البيولوجية، ما ينذر بتحول الملف إلى ملف اجتماعي.. أين سيذهب رجال البحر الذين يعيشون من هذا النشاط في الأقاليم الجنوبية(..)؟ لماذا لم يتم التفكير في مصير آلاف العمال في أفق رمضان؟ هكذا تساءلت بعض المصادر.

وكانت بعض المواقع الإعلامية قد نقلت عن ملاك ومدراء وحدات تجميد السردين بالأقاليم الجنوبية للمملكة، استغرابهم الشديد من القرار المفاجئ القاضي بمنع جميع وحدات تجميد السردين بالمغرب من التصدير لمدة سنة كاملة، معتبرين أن القرار «يعالج إشكالية الأسعار من زاوية ضيقة»، وقال أحد المهنيين، أن المعطيات الوطنية والدولية تؤكد أن أزيد من 99 في المائة من إنتاج السردين مصدره الأقاليم الجنوبية، ما يجعل هذا القرار ذا أثر مباشر وغير متوازن على اقتصاد المنطقة مقارنة بباقي جهات المملكة.

كما نقلت نفس المواقع عن أرباب وحدات التجميد بالأقاليم الجنوبية، تحفظات مهنية بخصوص خلفيات القرار، معتبرين أن تبرير «توفير السردين للسوق الوطنية قد يُستعمل كغطاء»، في وقت يستفيد فيه فاعلون صناعيون بمناطق محددة، من قبيل أكادير وأسفي والدار البيضاء، من توقف مصانع العيون وباقي مدن الصحراء، عبر اقتناء الكميات المتوفرة وإعادة توجيهها نحو التصدير، ما يطرح - بحسبهم - تساؤلات حول تكافؤ الفرص والعدالة المجالية داخل القطاع.

صورة الأسبوع

صورة الأسبوع من عين الحدث، حيث يظهر اجتماع الأجهزة العسكرية وشبه العسكرية والأمن الوطني ضمن أعضاء اللجنة الوطنية لليقظة لتدبير وتتبع أحداث الفيضانات: الفريق أول محمد بريظ المفتش العام للقوات المسلحة الملكية، والفريق أول محمد حرمو قائد الدرك الملكي، والمدير العام للأمن الوطني والمدير العام لمديرية مراقبة التراب الوطني عبد اللطيف الحموشي، واللواء عبد الغني محب المفتش العام للقوات المساعدة شطر الشمال، واللواء مصطفى احديود المفتش العام للقوات المساعدة شطر الجنوب، واللواء إحسان لطفي المفتش العام للوقاية المدنية.

مغاربة غزة يبحثون عن بوريطة في مختفون

الرباط. الأسبوع

لا زال العشرات من المغاربة العالقين في غزة يعيشون ظروفا اجتماعية واقتصادية مزرية، وينتظرون أن تسأل عنهم وزارة الخارجية والتعاون بصفتها مسؤولة عن شؤون الجالية المغربية في الخارج.

رغم فتح معبر رفح من قبل الاحتلال الإسرائيلي وإشرافه عليه، إلا أن المغاربة الذين يعيشون في قطاع غزة، ممنوعون من السفر ومغادرة القطاع بسبب الشروط التعجيزية وغياب الإمكانيات المادية، وأيضا غياب وزارة الخارجية والسفارة المغربية في رام الله، أو مكتب الاتصال في تل أبيب، للتواصل معهم.

ويتساءل العديد من نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي عن سبب استمرار إهمال الخارجية لنداءات المغاربة القاطنين في غزة، والمهددين بالموت في ظل عودة الاعتداءات الإسرائيلية وقصف المنازل السكنية بالطائرات، ما يجعل حياتهم صعبة للغاية في غياب أي اتصال من قبل وزارة بوريطة لإخراجهم من القطاع وتحمل مصاريف نقلهم وعودتهم للمغرب.

بوريطة

من أبو الغالي إلى بن الضو.. «ديرها غير زوينة»

الرباط. الأسبوع

بعدما تم تجميد عضوية القيادي صلاح الدين أبو الغالي منذ أكثر من سنة، بسبب نزاعه مع عبد الرحيم بن الضو، جاء الدور على هذا الأخير أيضا، حيث قررت قيادة حزب الأصالة والمعاصرة تجميد عضويته بصفة مؤقتة.

ورغم إعلان بن الضو عن تجميد عضويته في بيان خاص، إلا أن بعض المصادر تفيد بأن القرار جاء من قيادة الحزب التي طلبت منه ذلك، بعدما أصبح موضوع متابعة قضائية، بعدما قرر قاضي التحقيق بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء إغلاق الحدود في وجهه وسحب جواز سفره.

وقد جاءت متابعة البرلماني بن الضو في قضية تتعلق بشركته المتخصصة في إنتاج الحليب والأجبان، وشبهة توزيع مواد غير مطابقة لمعايير السلامة الصحية، كما تم الاستماع لأحد المسؤولين في الشركة.

وأشار بن الضو إلى أنه قرر عدم الخوض في تفاصيل الملف أو التعليق عنه، احتراما للقضاء وإلى حين استكمال جميع المساطر القانونية.

بن الضو

المنزل 5G

أنترنيت عالي السرعة

100 Mb/s

400 درهم/الشهر

اتصالات المغرب

وفقاً للإمكانية التقنية

كواليس الأخبار

بنموسى يؤكد استمرار ارتفاع البطالة في صفوف الشباب والنساء

الرباط. الأسبوع

أكدت المندوبية السامية للتخطيط أن معدل البطالة بالمغرب ما زال مرتفعا بالرغم من الانخفاض الطفيف الذي سجله خلال الفترة ما بين 2024 و2025 بـ 13 %، لكنه لا زال مرتفعا في صفوف الشباب والنساء.

وكشفت المندوبية، التي يوجد على رأسها شكيب بنموسى، عن ارتفاع معدل البطالة في صفوف النساء، من 19.4 % إلى 20.5 %، وسجلت انخفاضا بـ 0.8 نقطة لدى الرجال، من 11.6 % إلى 10.8 %، مبرزة أن معدل البطالة انتقل من 6.8 % إلى 6.6 % (-0.2 نقطة) في الوسط القروي، ومن 16.9 % إلى 16.4 % في الوسط الحضري (-0.5 نقطة).

وسجل معدل البطالة في صفوف الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 سنة، ارتفاعا بـ0.5 نقطة (منتقلا من 36.7 % إلى 37.2 %)، بينما عرف هذا المعدل انخفاضا لدى الفئات العمرية الأخرى، حيث انتقل من 21 % إلى 20.9 % لدى الأشخاص المتراوحة أعمارهم بين 25 و34 سنة (-0.1 نقطة)، ومن 7.6 % إلى 7.2 % لدى الأشخاص المتراوحة أعمارهم بين 35 و44 سنة (-0.4 نقطة)، ومن 4 % إلى 3.6 % لدى الأشخاص البالغين 45 سنة فما فوق (-0.4 نقطة).

وحسب مندوبية التخطيط، فقد انخفض عدد العاطلين بـ 17.000 شخص ما بين سنتي 2024 و2025، منتقلا من 1.638.000 إلى 1.621.000 عاطل، وهو ما يعادل تراجعا قدره 1 %، وذلك نتيجة انخفاض عدد العاطلين بـ 9000 شخص في الوسط الحضري وبـ 8000 في الوسط القروي.

وتضم خمس جهات 71.8 % من مجموع العاطلين على المستوى الوطني، تأتي جهة الدار البيضاء سطات في المرتبة الأولى بنسبة 25.5 %، تليها جهة فاس مكناس (13.8 %)، ثم الرباط سلا القنيطرة (13.1 %)، وجهة الشرق (11 %)، وأخيرا جهة طنجة تطوان الحسيمة (8.3 %).

وسجلت أعلى معدلات البطالة في جهات الجنوب (22.8 %)، والشرق (22.1 %)، وفاس مكناس (15.1 %)، والدار البيضاء سطات (14.6 %)، بينما سجلت أدنى معدلات البطالة في جهات مراكش أسفي، ودرعة تافيلالت، وطنجة تطوان الحسيمة، بنسب بلغت على التوالي 8.1 % و8.4 % و9.4 %.

بنموسى

رحو يعاتب الحكومة لعدم طلب استشارة مجلس المنافسة

الرباط. الأسبوع

كشف أحمد رحو، رئيس مجلس المنافسة، عن مسألة قانونية أهملتها الحكومة قبل منحها الدعم المتخصص لقطاع اللحوم، حيث كان عليها طلب رأي المجلس قبل اتخاذ أي قرار يتعلق بدعم قطاع معين.

وأوضح رحو، خلال لقاء تواصلي، أن القانون الذي يتحدث عنه يفرض على الحكومة طلب استشارة المجلس عند إقرار نظام للدعم أو تقديم إعانات عمومية، نظرا لكونها قد تخلف آثارا مباشرة على المنافسة في السوق، موضحا أن اللجوء إلى الاستشارة يضمن عدم تحول إجراءات الدعم إلى آليات تمييزية تخل بتكافؤ الفرص بين الفاعلين الاقتصاديين، أو تؤدي إلى إقصاء أطراف معينة لصالح أخرى، وأضاف أن المجلس لم يتلق أي طلب لحدود الساعة لتقديم مشورته بخصوص سياسة الدعم في قطاع اللحوم، رغم أن الموضوع أثار جدلا كبيرا، بحيث لا يمكن للمجلس التدخل من تلقاء نفسه في الموضوع دون إحالة من الحكومة، مبديا رغبته في تطور العلاقة المؤسساتية لإشراك الحكومة للمجلس في تقييم سياسات الدعم العمومي.

من ناحية أخرى، كشف أحمد رحو أن المجلس قام بمعالجة 180 ملفا تتعلق بالتركيز الاقتصادي خلال السنة الماضية، رغم رفع عتبات التصريح القانونية التي من المفروض أن تؤدي إلى تراجع الملفات، إلى جانب التواصل مع الرأي العام وتسليط الضوء على «عقيدة المنافسة» باعتبارها الإطار المرجعي الأهم في المغرب، سواء على مستوى القرارات، أو منهجية التواصل، وأشار إلى أن المجلس لا يتدخل في تحديد الأسعار أو انخفاضها، وإنما يقتصر دوره على مراقبة التجاوزات المرتبطة بالمنافسة، مثل الهيمنة، ووجود اتفاقات أو تواطؤ بين الفاعلين من أجل زيادة الأسعار بشكل غير مشروع، مبرزا أن الأصل هو ترك الأسعار تتحدد وفق آليات السوق مقابل تدخل الدولة بشكل استراتيجي ومؤقت عند حدوث أزمات أو اختلالات كبرى تهدد استقرار الأسواق أو القدرة الشرائية.

كما تطرق أحمد رحو لجهود تعزيز قدرات مجلس المنافسة على مستوى الموارد البشرية، خاصة وأن عدد المقررين المكلفين بالتحقيق في الملفات يبلغ حاليا حوالي 45 مقررا، على أن يرفع العدد لـ 50 شخصا، لضمان نجاعة أداء المجلس والاضطلاع الكامل بمهامه.

رحو

منيب تطلب العفو العام لـ«جيل زد» ومعتقلي الريف ؟

الرباط. الأسبوع

انتقدت البرلمانية نبيلة منيب عدم اهتمام مجلس النواب والأغلبية الحكومية بمقترح قانون العفو العام لإطلاق سراح معتقلي الريف وشباب «جيل زيد»، قائلة: «إننا نعيش في زمن تقييد الحريات وضرب الحقوق المكتسبة، في عالم أصبح من سماته الأساسية الدوس على القانون الدولي وتنامي التدخل الأمني وضرب الحريات والردة الحقوقية غير المسبوقة».

وفي موضوع آخر، قالت منيب أن الوضع العام يعرف تراجع دور الدولة في قطاعات حيوية، في ظل خوصصة متسارعة همت مجالات الصحة والتعليم والماء والكهرباء، عبر إحداث شركات جهوية متعددة التخصصات، واتهمت الحكومة بنهج سياسة ليبرالية متوحشة في نهاية ولايتها، عوض أن تخلق ثورة صناعية حقيقية، تنطلق من استغلال المعادن النادرة وخلق مناصب شغل قارة، والتفكير في توزيع عادل للثروة لتحقيق العدالة الاجتماعية.

منيب

ولد الرشيد ينتقد ضعف تفاعل الحكومة داخل مجلس المستشارين

ولد الرشيد

الرباط. الأسبوع

كشف رئيس مجلس المستشارين، محمد ولد الرشيد، عن حصيلة ضعيفة للحكومة داخل الغرفة الثانية، إذ لم تتجاوب سوى مع 317 سؤالا شفهيا ضمن 1020 سؤال خلال دورة أكتوبر على مدى 14 جلسة عامة.

وأبرز ولد الرشيد، أن عدد الأسئلة الكتابية المتوصل بها خلال الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة، بلغت ما مجموعه 739 سؤالا، أجابت الحكومة عن 302 سؤال فقط، مشيرا إلى أن مجموع الجلسات العامة بلغ 34 بمجموع قارب 70 ساعة، استحوذت الجلسات الأسبوعية وجلسات التشريع نسبة 85 في المائة.

وحسب ولد الرشيد، فإن الأسئلة توزعت على قطاع الشؤون الداخلية والبنيات الأساسية بنسبة 34 في المائة، ثم القطاع الاجتماعي بنسبة تعادل 27 في المائة، فالقطاع الاقتصادي بنسبة تقارب 26 في المائة، من مجموع الأسئلة المطروحة، ثم المجال الحقوقي والإداري والديني بنسبة 11 في المائة، وأخيرا قطاع الشؤون الخارجية بنسبة 2 في المائة.

أين يغيب الوزراء ورئيس الحكومة عند كل كارثة ؟

الرباط. الأسبوع

يطرح غياب الوزراء ورئيس الحكومة عند حصول أي كارثة في البلاد، العديد من التساؤلات لدى الرأي العام الوطني، بعد التزام الحكومة الصمت وعدم خروج ناطقها الرسمي للعلن للحديث عن الموضوع أو الكشف عن الإجراءات والخطوات التي يجب اتخاذها، أو إخبار المواطنين بما يحصل، أو الاعتراف بعدم الاختصاص.

فرغم أن بعض المدن في شمال المملكة من بينها القصر الكبير ومنطقة الغرب.. تعيش على وقع فيضانات غير مسبوقة، وتحرك الداخلية وتعبئة مختلف الأجهزة، من القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة، والسلطات المحلية، إلا أن غياب رئيس الحكومة، وغياب وزراء التجهيز والماء والنقل والتعليم والصحة، وغيرهم، يؤكد أن هؤلاء المسؤولين لا علاقة لهم بقضايا المغاربة، ولا يهمهم ما يقع.

فوزير التجهيز نزار البركة، الذي من المفروض أن يكون أول المرابطين بجانب مسؤولي الداخلية، ظل غائبا تماما عن المشهد عوض أن يكون حاضرا في الميدان ويقدم تصريحات صحفية ويتواصل مع المواطنين بصفته مسؤولا عن السدود والأنهار والأحواض المائية، أما رئيس الحكومة، فقد برهن أنه لا يولي أي اهتمام للتواصل أو الاتصال بالناس رغم أنه مسؤول عن صندوق الكوارث الطبيعية، الذي من المفروض أن يعوض المواطنين الذين غادروا منازلهم وتركوا جميع ممتلكاتهم في المدينة.

كواليس الأخبار

تحت الأضواء

العدوي تكشف المستور حول التغطية الصحية والمشاريع المتعثرة

خطير.. الحكومة تتورط في إفراغ المشاريع الملكية من مضمونها

الرباط الأسبوع

فجرت زينب العدوي، رئيسة المجلس الأعلى للحسابات، مشكلة كبيرة تتمثل في التأخر في تنفيذ مجموعة من المشاريع والاتفاقيات الموقعة أمام الملك رغم الأموال المرصودة لها، مما يستوجب مساءلة القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية المكلفة.

وأكدت العدوي أن من بين 78 اتفاقية موقعة أمام الملك بين سنتي 2008 و2020، لم يُستكمل تنفيذ الأشغال إلا في 32 برنامجا فقط (41 في المائة)، بغلاف مالي لم يتجاوز 16.6 مليار درهم من أصل ما يناهز 184 مليار درهم الواجب رصدها لهذه البرامج بنسبة 9 في المائة من حيث المبلغ، وأضافت أنه بعد تقييم مجموعة من برامج التنمية الترابية المندمجة التي ترجع إلى الفترة 2008-2022، تبين للمجلس أن نسبة البرامج التي اكتملت مشاريعها لا تتجاوز من حيث العدد 26 في المائة ومن حيث المبلغ 14 في المائة، أي 41 برنامجا فقط بتكلفة تناهز 6.3 ملايير درهم، من أصل 158 برنامجا مندمجا بغلاف مالي إجمالي قدره 45 مليار درهم.

وسجلت رئيسة مجلس الحسابات ضعف التنسيق المسبق، وتأخر إعداد الدراسات التقنية، وعدم تعبئة الوعاء العقاري في الوقت المناسب، إلى جانب تفاوت القدرات التدبيرية بين الفاعلين الترابيين، مشيرة إلى أن المشاريع التي رأت النور في برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، انصبت على صيانة وإعادة تأهيل مرافق وبنيات قائمة أكثر من توسعة أو إنشاء مرافق جديدة، علما أن الأهداف الجوهرية للبرنامج، ترمي أساسا إلى تعزيز العدالة المجالية من خلال توسيع التغطية بالخدمات الأساسية لفائدة المناطق والولوج إليها، خاصة في الوسطين القروي والجبلي، والتي لا زالت تفتقر إلى هذه الخدمات.

وحسب زينب العدوي، فإن تعثر عدد من المشاريع المنجزة يرجع إلى غياب تصور مسبق لاستغلالها وعدم استحضاره إلا بعد الانتهاء من الإنجاز، وعدم تحديد الجهة المسؤولة عن التشغيل والصيانة، وتأخر تسليم المنشآت وإبرام الاتفاقيات الخاصة بها، كما أن إغفال الجوانب المالية المرتبطة بالصيانة وبالاستدامة عند إعداد التركيبة المالية لعقود البرامج والاتفاقيات، تتسبب في عدم قدرة الأطراف المعنية على تغطية نفقات التشغيل والصيانة.

ودعت العدوي إلى استخلاص العبر والدروس من الاختلالات وأسباب الفشل في المشاريع السابقة، والعمل على معالجتها وعدم تكرارها، وتحري الواقعية في إعداد البرامج وتفادي الإعلان عن برامج غير واقعية، من خلال الحرص على تحديد أهداف ومشاريع قابلة للتنفيذ وفق القدرة الفعلية على تعبئة الموارد المالية الضرورية وفي الآجال الزمنية المحددة.

وبنفس الخطورة، سلط تقرير المجلس الأعلى للحسابات الضوء على حصيلة تعميم التغطية الصحية، حيث تبرز معطيات وأرقام تتناقض مع ما تسوقه الحكومة في خطابها وخرجاتها لهذا الورش الاجتماعي الذي يعرف الكثير من الاختلالات بينما هي (الحكومة) تعتبره «إنجازا عظيما».

فقد زكى التقرير نظرية المعارضة بخصوص عجز الحكومة وفشلها في تدبير التغطية الصحية المجانية، وسوء تدبير الموارد المالية، خاصة في نظام «أمو تضامن»، الذي أقصى شريحة واسعة من المغاربة من حق الاستفادة، حيث كشف أن نسبة الناس المستفيدين لا تتجاوز 30 في المائة في سنة 2024، مع نسب أدنى في جهتي الدار البيضاء والرباط بـ 19 و9 في المائة.

وأكد التقرير أن منظومة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لا زالت تشوبها اختلالات مالية وهيكلية عميقة، رغم التدابير المتخذة من أجل تعزيز توازنها، مسجلا استمرار تدهور الوضعية المالية لمجمل الأنظمة، وهو ما جعله يحذر من مخاطر تهدد استدامتها على المديين المتوسط والطويل، خاصة في ظل الارتفاع المتسارع لنفقات التعويضات بوتيرة تفوق بكثير تطور الاشتراكات، ما أدى إلى تسجيل عجز حاد في الأرصدة الإجمالية للأنظمة.

وقد سجل التقرير أن نفقات التأمين الإجباري عن المرض انتقلت من 13.62 مليار درهم إلى 24.95 مليار درهم خلال الفترة 2022-2024، أي بزيادة تفوق 83 في المائة، مقابل نمو محدود في الموارد لم يتجاوز 36 في المائة، ما أدى إلى تسجيل عجز حاد في الأرصدة، مشيرا إلى أن القطاع الخاص يسيطر على نحو 79 في المائة من نفقات النظام العلاجية، مقابل 21 في المائة فقط للمؤسسات الصحية العمومية، ما يعكس محدودية قدرة القطاع العام على استقطاب المستفيدين والمهنيين الصحيين، ويضاعف اعتماد المؤسسات العمومية على الدعم المالي من الدولة لضمان استمرار خدماتها.

وأبرز مجلس الحسابات أن نظام «أمو تضامن»، الذي تتحمل الدولة تكاليف تمويله، بلغت نفقاته 9.40 ملايير درهم سنة 2024، من ضمنها 7.68 ملايير درهم موجهة لتغطية الخدمات الصحية، مقابل 5.23 ملايير درهم سنة 2023، ومن المرتقب، وفق تقديرات وزارة الاقتصاد والمالية، أن تتجاوز نفقات هذا النظام 8 ملايير درهم خلال سنة 2025، مشيرا أيضا إلى أن نظام «أمو الشامل»، باعتباره نظاما حديث العهد، سجل عجزا ماليا بلغ حوالي 425 مليون درهم سنة 2024، نتيجة تزايد النفقات بوتيرة أسرع من الاشتراكات.

وأوصى المجلس الأعلى للحسابات، بتفعيل مجموع المؤسسات المتدخلة في تدبير هذه المنظومة، وتحيين وتقييم نظام وآليات الاستهداف المعمول بها، والقيام بصفة دورية بدراسات تقييمية ذات الصلة بنجاعة مكونات الحماية الاجتماعية، داعيا إلى تعبئة وتنويع مصادر تمويل مستدامة لكل مكونات الحماية الاجتماعية.

> **تعثر عدد من المشاريع المنجزة يرجع إلى غياب تصور مسبق لاستغلالها وعدم استحضاره إلا بعد الانتهاء من الإنجاز**، وعدم تحديد الجهة المسؤولة عن التشغيل والصيانة، وتأخر تسليم المنشآت الخاصة بها، كما أن إغفال الجوانب المالية المرتبطة بالصيانة وبالاستدامة عند إعداد التركيبة المالية لعقود البرامج والاتفاقيات، يتسبب في عدم قدرة الأطراف المعنية على تغطية نفقات التشغيل والصيانة.

ما خفي

بعد خيبة أمله من استثماراته العقارية بالمغرب، والتي لم تثمر.. اتجه البطل الأولمبي تيدي رينر إلى نشاط النقل الفاخر ببلادنا.. إلا أنه سرعان ما تعرّض في هذا المجال إلى المساءلة من طرف إدارة الضرائب الفرنسية (...)، حول لماذا وكيف (...)، وهكذا وجد أسطول من السيارات الفاخرة للرياضي الفرنسي ملاذا في المملكة..

مع استمرار تمسك النخبة المغربية بالتعليم الفرنسي، شكلت الزيادة في رسوم التسجيل بالمدارس الفرنسية بالمغرب، مصدر توتر بين البلدين، حيث اهتز الحوار البرلماني مع باريس بسبب الكلفة الباهظة التي أصبح يتطلبها التمدرس على طريقة موليير.. والأمل معقود على دور كريستوف لوكورتييه، السفير الفرنسي بالمغرب، بسبب نشاطه الكبير في المشاريع الضخمة بين البلدين (...).

بعد تنازله عن الحكم لصالح ابنه عام 2013.. كل شيء على ما يرام بالنسبة لأمير قطر السابق، حمد بن خليفة آل ثاني، حيث يقضي أيام تقاعده بين جدران قصوره الفاخرة بالمغرب، وبين أنشطة صيد الحبارى وسباقات السيارات.

أمام نتائج مقلقة، اضطرت مؤخرا مجموعة مولاي إدريس، نجل الأميرة لالة مريم، إلى التضحية والتخلي عن بعض فروعها، بعد أن تعرض ابن شقيقة الملك لصعوبات في استقرار الوضعية المالية لبعض شركاته التي استثمر عبرها في العديد من القطاعات لأكثر من عشر سنوات.

في الوقت الذي قررت فيه إسبانيا تسوية وضعية المهاجرين غير النظاميين، وجلهم من المغرب، لم تكتمل فرحة هؤلاء لاحتياجهم لوثيقة «حسن السيرة»، التي يتم استخراجها من القنصليات المغربية، إلا أن هذه الأخيرة ذكّرت المهاجرين بحقيقة ثابتة (...)، بأن المواعيد المتاحة لا وجود لها قبل شهور، ليتحطم حلم المغاربة هناك بعد سنوات من الجفاف القانوني.. أمر وضع وزارة الخارجية في قفص الاتهام لتفويت فرصة تاريخية على المغاربة، وتعليقهم بين الموعد المستحيل وسماسرة الابتزاز.

في خرجة أثارت موجة سخط داخل البرلمان، علق أحمد البواري وزيرنا (...) في الفلاحة، على فشله في ضبط أسعار اللحوم والفواكه والخضر، بكون هذا الرسوب راجع إلى عامل لا يمكن السيطرة عليه، ألا وهو شدة الأمطار، لتبقى المفارقة التي تميل إلى النكتة (...)، صادمة بين الأمس الذي كان فيه غياب الأمطار سببا رسميا في الغلاء، واليوم حيث تعد الأمطار سببا رسميا في الغلاء..

ملف الأسبوع

وقفة احتجاجية لهيئات المحامين بالرباط ضد قانون وهبي

مهنة المحاماة.. من المقاومة لأجل الاستقلال إلى الصراع مع قوانين وهبي

يبدو أن وزارة العدل عازمة، في عهد استوزار عبد اللطيف وهبي، على إصدار عدة قوانين تنظم مهن قطاعات مرتبطة بها، لعل أبرزها قطاعي العدل والمحاماة؛ فهذا القطاع الأخير، أثار الكثير من النقاش في أوساط المحامين أنفسهم، الذين عبروا عن رفضهم القاطع لمشروع «قانون المهنة»، الذي تعتبره الهيئات ماسّا بحصانة الدفاع واستقلالية المهنة، وتشمل الأزمات توتر العلاقة مع وزارة العدل، التي فرضت إكراهات ضريبية واجتماعية، إلى جانب المطالبة بإصلاح شامل للمسطرة المدنية والجنائية، ويسعى هذا الملف إلى إبراز تطور مهنة المحاماة بالمغرب والنضال من أجل استقلالية المحامي، وصولا إلى مرحلة وزير العدل الحالي عبد اللطيف وهبي.

أعد الملف: سعد الحمري

هكذا قاتل أول المحامين بالمغرب **من أجل فرض مبدأ استقلال المهنة**

عندما فرضت فرنسا الحماية على المغرب سنة 1912، لم تكن مهنة المحاماة معروفة بالشكل الحديث في بلادنا، غير أنه ومع بداية المحتل في وضع الإطار القانوني للمملكة، ووضع القوانين المنظمة للمهن، كان من بين أول المهن التي صدر في حقها قانون ينظمها هي مهنة المحاماة، حيث صدر بالجريدة الرسمية يوم 12 غشت 1913 أول قانون ينظم المهنة بالمغرب، والذي سمح بممارسة المهنة للفرنسيين والأجانب الذين مارسوا المهنة لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات. وقد كانت محكمة الاستئناف بمقتضى القانون المنظم للمهنة، هي التي تبت في التقييد في الجدول، وفي القبول في التمرين، كما كانت هي من يعين النقيب من بين المحامين ذوي الجنسية الفرنسية، وكان التأديب من اختصاص المحكمة الابتدائية مع إمكانية الطعن بالاستئناف، ولم يكن للنقيب سوى رأي استشاري إلا في حالة توجيه إنذار، كما كان هذا القانون الأول من نوعه بالمغرب، المنظم للمهنة، يحتوي على بعض الفصول الغريبة المقيدة لمهنة المحامي، ويتعلق الأمر بالفصل 42 منه، الذي كان يعطي لمحكمة الاستئناف إمكانية تشديد العقوبة الصادرة عن المحكمة الابتدائية، ولو كان المحامي المحكوم عليه هو المستأنف وحده ضدا على المبدأ التعارف عليه فقها، وهو «لا يضار أحد باستئنافه».

بعد عشر سنوات من اعتماد هذا القانون الأول من نوعه، بدأ المحامون الذين يمارسون المهنة بالمغرب، يطالبون بإصلاح قانون المهنة على اعتبار أن القانون المعمول به لا يحمي استقلالهم، ويُمَكِّن القضاء من التدخل بشكل قوي في مهنتهم، وبعد نقاش مستفيض بين سلطات الإقامة ونقباء المحامين، اقترحت الإقامة العامة سنة 1923، مشروع قانون جديد ينظم المهنة، غير أن المشروع أقبر في مهده لأنه كان

◄1

ملف الأسبوع

أكثر تشددا من الأول ويمنح القضاء مساحة أكبر لفرض الوصاية على هيئة المحامين.. وهكذا لم تجن سلطات الحماية سوى غضبا وسخطا في أوساط المحامين، وتوقفهم عن العمل، وقد بلغت درجة الاحتجاج حدّ إقدام نقيب هيئة المحامين بالدار البيضاء، على تقديم استقالته احتجاجا على المشروع الجديد المنظم للمهنة.

ظل السجال قويا طيلة سنة كاملة، حتى هيأ المحامون مقترح قانون تبنته سلطات الحماية، وربما كان هذا أول قانون في المغرب يهيئه مهنيو القطاع، حيث صدر ظهير 10 يناير 1924 المتعلق بتنظيم هيئة المحامين ومزاولة مهنة المحاماة، الذي اعتبر يومها تشريعا تقدميا بكل ما تحمل الكلمة من معنى، ذلك أنه أعطى للمهنيين نفسا جديدا وسمح لهم بتدبير أمورهم بأنفسهم، ورغم أن القانون الجديد لم ينص على استقلال المحاماة بالمغرب بصفة صريحة، إلا أن الاستقلال جاء من خلال روح تنظيم الأجهزة المهنية التي يتم انتخابها مباشرة من قبل الجمعية العامة للمحامين، عن طريق الاقتراع من خلال اللائحة بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين بالنسبة لمجلس الهيئة، وبالاقتراع الفردي بأغلبية أصوات الحاضرين بالنسبة للنقيب، الذي ينتخب قبل انتخاب أعضاء مجلس الهيئة، حسب الفصلين 11 و14 من ظهير 1924، كما برز من خلال القانون الجديد استقلال المحامين بالنسبة لمهام مجلس الهيئة، الذي أصبح هو الذي يبت في تقييد المحامين بالجدول، وفي الإسقاط من الجدول، وفي القبول في التمرين، وفي إدارة أموال الهيئة، وفي التأديب وغيره..

الملك محمد الخامس أثناء افتتاح السنة القضائية في المحكمة العليا (أكتوبر 1958)

مر إعداد مشروع قانون مهنة المحاماة بمسار طويل تخللته توترات أسفرت عن تأخير صدوره، وبعد التوصل إلى صيغة توافقية بين وزارة العدل وجمعية هيئات المحامين في سنة 2019، قررت الوزارة بعد تولي الوزير الحالي عبد اللطيف وهبي منصبه في 2021، **وضع أرضية جديدة وتعديلات أثارت غضب هيئات المحامين، ومع ذلك، وضعته الوزارة لدى الأمانة العامة للحكومة يوم 31 أكتوبر 2024، ما دفع هيئات المحامين إلى تنظيم حراك احتجاجي ضده، وانتهى الأمر بسحبه ووضع لجنة لمناقشة جميع مطالبهم الاجتماعية والضريبية والتشريعية.**

مرحلة الاستقلال.. استمرار حصد المكاسب

ظل هذا القانون هو المعمول به على صعيد المغرب رغم التطورات التي عرفتها مهنة المحاماة على الصعيد الدولي، ومن أبرزها إعلان أثينا يوم 18 يونيو 1955، الصادر عن اللجنة الدولية للحقوقيين حول سيادة القانون، الذي أكد على استقلال مهنة المحاماة وتحررها من التدخل الخارجي، لضمان سيادة القانون. وبعد ضغوط من طرف هيئات المحامين من أجل مواكبة التشريعات الوطنية للتشريعات الكونية، أبرزها ما جاء في المؤتمر العاشر لجمعية هيئات المحامين بالمغرب، المنعقد بتاريخ 25-27 نونبر 1971 بمدينة تطوان تحت شعار: «عدالة كريمة ودفاع حر»، الذي دافع عن استقلال مهنة المحاماة، ثم المؤتمر السادس عشر لنفس الجمعية، والمنعقد بمدينة مكناس بتاريخ 2-4 نونبر 1978، تحت شعار: «حصانة الدفاع واستقلاله ضمان لحرية المواطن وكرامته»، والمؤتمر السابع عشر الذي انعقد بمراكش بتاريخ 3-5 يونيو 1982 تحت شعار: «لا ديمقراطية بدون دفاع حر وقضاء مستقل».. كل هذا جعل الدولة تفكر في التنصيص صراحة على استقلال مهنة المحاماة من قبل المشرع المغربي، الذي أصدر ظهير 8 نونبر 1979 القاضي بتنفيذ القانون رقم 79/19 الذي نظمت بموجبه نقابات المحامين ومزاولة مهنة المحاماة والذي نص في الفصل الأول على: «المحامون جزء من أسرة القضاء، مهنتهم حرة ومستقلة»، كما نص في الفصل الثاني على أن «الهيئة تتمتع بالشخصية المدنية».

ثم صدر بعد ذلك ظهير 10 شتنبر 1993، والذي يعتبر بمثابة قانون يتعلق بتنظيم مهنة المحاماة، حيث نص الفصل الأول منه على أن «المحاماة مهنة حرة مستقلة تساعد القضاء في تحقيق العدالة، والمحامون بهذا الاعتبار جزء من أسرة القضاء»، وسطر الظهير في الفصل الرابع أيضا على أن «كل هيئة تتمتع بالشخصية المدنية»، وصولا إلى سنة 2008، إذ صدر قانون جديد ينظم المهنة، جاء في مادته الأولى أن «المحاماة مهنة حرة مستقلة تساعد القضاء وتساهم في تحقيق العدالة»، و«المحامون بهذا الاعتبار جزء من أسرة القضاء»، كما جاء في المادة 4 من نفس القانون المنظم لمهنة المحاماة، أن «كل هيئة تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي»، وهو ما يكرس دائما الاستقلال الجماعي لمهنة المحاماة، أما المادة الثالثة من نفس القانون، فإنها تفرض على المحامي «التقيد في سلوكه المهني بمبادئ الاستقلال»، كما تفرض عليه المادة العاشرة أن «يقسم على ممارسة مهام الدفاع بشرف وكرامة وضمير ونزاهة واستقلال وإنسانية»..

ظل السجال قويا سنة كاملة، حتى هيأ المحامون مقترح قانون تبنته سلطات الحماية، وربما كان هذا أول قانون في المغرب يهيئه مهنيو القطاع، حيث **صدر ظهير 10 يناير 1924 المتعلق بتنظيم هيئة المحامين ومزاولة مهنة المحاماة، الذي اعتبر يومها تشريعا تقدميا بكل ما تحمل الكلمة من معنى، ذلك أنه أعطى للمهنيين نفسا جديدا وسمح لهم بتدبير أمورهم بأنفسهم،** ورغم أن القانون الجديد لم ينص على استقلال المحاماة بالمغرب بصفة صريحة، إلا أن الاستقلال جاء من خلال روح تنظيم الأجهزة المهنية.

وهبي

مرحلة عبد اللطيف وهبي ومحاولة فرض الأمر الواقع

أما اليوم، فقد مر إعداد مشروع قانون مهنة المحاماة بمسار طويل تخللته توترات أسفرت عن تأخير صدوره، وبعد التوصل إلى صيغة توافقية بين وزارة العدل وجمعية هيئات المحامين في سنة 2019، قررت الوزارة بعد تولي الوزير الحالي عبد اللطيف وهبي منصبه في 2021، وضع أرضية جديدة وتعديلات أثارت غضب هيئات المحامين، ومع ذلك، وضعته الوزارة لدى الأمانة العامة للحكومة يوم 31 أكتوبر 2024، ما دفع هيئات المحامين إلى تنظيم حراك احتجاجي ضده، وانتهى الأمر بسحبه ووضع لجنة لمناقشة جميع مطالبهم الاجتماعية والضريبية والتشريعية.

وقد تضمن مشروع القانون عدة مستجدات، أبرزها اعتماد شروط ومعايير جديدة لممارسة المهنة، وفتح باب الممارسة أمام المحامين الأجانب، ومنع التظاهر داخل المحاكم في أثناء انعقاد الجلسات، واتجه إلى اعتماد نظام المباراة لممارسة المهنة عوض الامتحان كما هو الحال في القانون الحالي، مشترطا ألا يتجاوز سن المرشح 40 سنة عوض 45، بهدف وضع وسائل عملية للتحكم في أعداد الوافدين إلى المهنة وتمكينهم من الحصول على التكوين اللازم لهم واستقطاب أجود الكفاءات، حسب المذكرة نفسها، وبعد أن كان القانون الحالي يشترط شهادة الإجازة في الحقوق ثم اجتياز امتحان الأهلية في المحاماة والخضوع للتدريب لمدة 3 سنوات، اشترط القانون الجديد شهادة الماجستير في الحقوق لاجتياز مباراة ولوج المهنة، ثم الخضوع لتكوين نظري لمدة سنة في معهد التكوين، ثم التدريب لمدة عامين تحت إشراف هيئة المحامين المعنية، وبعد قضاء فترة التدريب، يجتاز المحامي المتدرب امتحانا يحصل إثره على شهادة الكفاءة لممارسة المهنة، كما نص القانون لأول مرة على ضرورة أن يتوفر المحامي على تكليف مكتوب من موكله يتضمن عددا من البيانات، وعلى إحداث مجلس هيئات المحامين واعتباره الممثل الوحيد لها أمام السلطات والإدارات العمومية.

في المقابل، اعترض المحامون على عدد من المواد التي قالوا إنها «تتضمن عيوبا تمس باستقلالية مهنة المحاماة وبالمكتسبات التي حققتها»، ومن بين هذه المواد، مَنح عدد من اختصاصات مجلس الهيئة التي ينتمي إليها المحامي، لغير المجلس، ووجوب تبليغ وزارة العدل بعدد من قرارات النقيب والمجلس لكونه يكرس تبعيتها للحكومة، كما يعيبون تقليص مهام المحامي بدل توسيعها، والسماح للمحامين الأجانب بممارسة المهنة دون التوفر على الشروط اللازمة لذلك في المغرب، وإمكانية الإذن لهم بفتح مكاتب دون استشارة نقيب الهيئة.

ظل النقاش بعد ذلك قائما بين وزارة العدل وهيئة المحامين، إلى مطلع السنة الحالية، عندما صادقت الحكومة في مجلسها الأسبوعي على قانون مهنة المحاماة، ما خلف رفضا واسعا داخل الجسم المهني واتهامات صريحة للوزارة باعتماد «سياسة الأمر الواقع» وتجاوز منطق التوافق الذي يفترض أن يؤطر إصلاح مهنة دستورية وحساسة.. فقد دعت جمعية هيئات المحامين إلى التوقف عن أداء مهامهم المهنية يومي 15 و16 يناير 2026، ثم 20 و21 يناير، وأخيرا 28 و29 يناير، موازاة مع تنظيم ندوة وطنية يوم 15 يناير، والإعداد لوقفة احتجاجية وطنية سيُعلن عن تفاصيلها لاحقا، بدأت مطلع هذا الشهر.

ويُقرأ هذا التصعيد، في سياقه الأوسع، على أنه جزء من توتر أعمق يطبع علاقة عدد من المهن القانونية والقضائية بوزارة العدل خلال الولاية الحكومية الحالية، في ظل جدل متكرر حول مشاريع إصلاح كبرى تُتهم فيها الحكومة من قبل مهنيين بعدم إشراك الفاعلين الأساسيين بالقدر الكافي، غير أن خصوصية ملف المحاماة تكمن في رمزيته وفي الوزن المؤسساتي والحقوقي الذي تمثله هذه المهنة داخل منظومة العدالة.

ألا يجب علينا القول إن العدالة كما باقي القطاعات الأخرى ليست ساحة اختبار للعناد السياسي، ولا مهنة المحاماة مجالا لفرض الوصاية التشريعية دون نقاش؟ فأي إصلاح يُنجز خارج منطق الإشراك والحوار محكوم عليه، مهما طال الزمن، بأن يعود إلى نقطة البداية، لكن بعد أن تكون الثقة قد تآكلت، والكلفة قد تضاعفت.. ((من هنا، فإن العودة العاجلة إلى الحوار ليست تنازلا، بل قرارا سياسيا مسؤولا، يحفظ هيبة كافة الأطراف بدل أن يضعها في مواجهة غير ضرورية مع مكون أساسي من منظومة العدالة، أما الاستمرار في تجاهل هذا المعطى، فلن يؤدي إلا إلى تعميق الأزمة، وإرسال رسالة مقلقة إلى الداخل والخارج مفادها أن تدبير الشأن العام ما زال يُختزل في منطق القرار الأحادي، لا في منطق الحكم الرشيد، والتاريخ السياسي القريب يعلّمنا أن بعض المسؤولين الحكوميين الذين لا يصغون في الوقت المناسب، يجبرون على الإصغاء لاحقا، ولكن بثمن أعلى، والسؤال اليوم ليس من سينتصر في هذا الصراع، بل من سيتحمل كلفة تأخير الحوار، ومن سيدفع ثمن انسداد كان يمكن تفاديه منذ البداية)) ((المصدر: موقع «فبراير. كوم» بتاريخ 1 فبراير 2026)).

كانت محكمة الاستئناف بمقتضى القانون المنظم لمهنة المحاماة، الصادر بالجريدة الرسمية يوم 12 غشت 1913، هي التي تبت في التقييد في الجدول، وفي القبول في التمرين، وتعين النقيب من بين المحامين الفرنسيين، وكان التأديب من اختصاص المحكمة الابتدائية مع إمكانية الطعن بالاستئناف، ولم يكن للنقيب سوى رأي استشاري إلا في حالة توجيه إنذار، كما كان هذا القانون يحتوي على فصول مقيدة لمهنة المحامي، ويتعلق الأمر بالفصل 42 منه، الذي كان يعطي لمحكمة الاستئناف إمكانية تشديد العقوبة الصادرة عن المحكمة الابتدائية.

سياسة الرصاص الجزائرية في مواجهة القانون الدولي

عبده حقي

في بيان أمني مقتضب، حاولت السلطات الجزائرية مرة أخرى إغلاق ملف بالغ الخطورة السياسية والحقوقية، عبر لغة عسكرية جاهزة تتحدث عن «عملية نوعية» و«القضاء على مهربين».. غير أن الإعلان عن مقتل ثلاثة مواطنين مغاربة على الحدود مع ولاية بشار بدعوى التهريب، لا يمكن فصله عن سياق أوسع من الوقائع الدامية المتكررة التي باتت تضع تصرفات الجزائر الحدودية في مواجهة مباشرة مع القانون الدولي، ومع أبسط قواعد حماية الحق في الحياة.

ما وقع في بشار لا يبدو حادثا عرضيا أو استثناءً فرضته «الظروف المناخية» كما حاول البيان الرسمي الإيحاء به، بل يعيد إلى الواجهة سلسلة من الأحداث الدامية التي راح ضحيتها مواطنون مغاربة خلال السنوات الأخيرة.

فالمغاربة لم ينسوا بعد مقتل سائقي شاحنات مغربيين سنة 2021، إثر استهدافهما في المنطقة العازلة جنوب شرق المملكة، في واقعة صادمة نسبت الرباط مسؤوليتها بشكل مباشر إلى الجيش الجزائري. حينها، كما اليوم، طرحت الأسئلة نفسها: لماذا يُستعمل الرصاص الحي بدل آليات المراقبة والتوقيف؟ ولماذا يُغلق الملف ببيانات رسمية بدل تحقيقات مستقلة ؟

كما لا تزال حاضرة في الذاكرة الجماعية حادثة إطلاق النار على مواطنين مغاربة كانوا على متن دراجات مائية (جيت سكي) في عرض البحر المتوسط، في واقعة هزّت الرأي العام المغربي والدولي، وأسفرت عن سقوط ضحايا واحتجاز آخرين، في سياق توتر غير مسبوق على الحدود البرية والبحرية؛ تلك الحادثة لم تكن مجرد «خطأ ميداني»، بل مؤشرا خطيرا على تعامل أمني متشنج يتجاوز قواعد الاشتباك القانونية ويحوّل الحدود إلى مناطق موت محتمل.

ففي جميع هذه الوقائع، يتكرر العنصر الأخطر نفسه: اللجوء السريع إلى القوة القاتلة ضد مدنيين، وحتى لو افترضنا، جدلا، صحة مزاعم التهريب، فإن القانون الدولي لحقوق الإنسان لا يجيز إطلاق النار بقصد القتل على مشتبه فيهم مدنيين، خارج حالات التهديد الوشيك والمباشر للحياة، فالمبدأ الأساسي هو التدرج في استخدام القوة، وهو مبدأ واضح في كل المواثيق الدولية: الإنذار، المطاردة، التوقيف، ثم الإحالة على القضاء، أما مصطلحات من قبيل «القضاء عليهم» فهي لغة حرب لا مكان لها في سياق ضبط حدود بين دولتين ليستا في حالة نزاع مسلح.

الحدود الدولية، مهما بلغ التوتر السياسي، لا تتحول قانونيا إلى مناطق استباحة، وذلك لأن الحق في الحياة حق غير قابل للتصرف، ولا يمكن تقييده ببلاغات عسكرية أو سرديات أمنية أحادية الطرف، والقتل خارج نطاق القضاء يُصنّف دوليا كانتهاك جسيم، يستوجب التحقيق والمساءلة لا التبرير والتعتيم.

وما يثير القلق أكثر، هو غياب أي إعلان عن فتح تحقيق مستقل أو استعداد للتعاون القضائي أو الدبلوماسي مع الجانب المغربي؛ هذا الصمت لا يعكس الثقة في سلامة الإجراءات، بل يطرح شكوكا جدية حول الرغبة في طيّ الملفات بدل كشف الحقيقة.

منذ سنوات، يجري توظيف ملف التهريب في الخطاب الرسمي الجزائري كأداة سياسية تُحمَّل فيها المسؤولية دائما للجار المغربي، في تغييب شبه كامل للعوامل الداخلية: الهشاشة الاقتصادية في المناطق الحدودية، تفشي اقتصاد الظل، ووجود شبكات معقدة لا يمكن تفكيكها بالرصاص.

التجارب الدولية تُظهر أن التهريب ظاهرة اجتماعية-اقتصادية تُواجَه بالتنمية والتعاون الأمني والقضائي العابر للحدود لا بتحويل المدنيين إلى أهداف.

إذن، لا يمكن قراءة هذه الحوادث بمعزل عن السياق العام للعلاقات المغربية-الجزائرية: قطع العلاقات، إغلاق الحدود، خطاب رسمي عدائي، وشيطنة ممنهجة للمغرب في الإعلام والمؤسسات، ففي مثل هذا المناخ، يصبح إطلاق النار نتيجة متوقعة لا خطئا استثنائيا، فحين يُقدَّم «الآخر» بوصفه تهديدا دائما، تُجرَّد إنسانيته، ويُصبح قتله قابلا للتبرير.

القانون الدولي لا يسقط بالتقادم ولا يعترف بالبيانات العسكرية كبديل عن القضاء، وإذا استمر غياب التحقيقات الشفافة، فإن هذه الملفات تظل مفتوحة أمام الآليات الدولية لحقوق الإنسان، والمنظمات الحقوقية، وكل مسارات المساءلة الممكنة، لأن ما وقع في بشار، وما سبقه في المنطقة العازلة، وفي البحر المتوسط، ليس «حماية للسيادة»، بل تعبيرا عن أزمة مقاربة أمنية تختزل الدولة في الرصاص، بينما الدول التي تحترم نفسها، لا تثبت قوتها بإزهاق أرواح المدنيين، بل باحترام القانون، حتى في أكثر الملفات حساسية.

ويبقى السؤال الجوهري الذي يفرض نفسه بإلحاح: هل السلطات الجزائرية تريد حدودا آمنة تُدار بالقانون والتعاون، أم حدودا متوترة يحكمها منطق النار؟ لأن الفرق بين الخيارين هو الفرق بين دولة قانون، وحدود تتحول شيئا فشيئا إلى مناطق خوف دائم.

قضاء الشارع

عبد الرفيع حمضي

يقصد بـ«قضاء الشارع» ذلك السلوك الذي يستبدل فيه الاحتكام إلى القواعد والمؤسسات بمنطق الانتقام، حيث يتحول الخلاف من بحث عن الحق إلى رغبة في تحقيق انتصار رمزي يعوض هزيمة لم تحتمل. في هذا السياق، لا يعود الهدف تصحيح القرار أو مساءلة الخطأ، بل فرض الشعور بالقوة عبر الضغط الجماعي والانفعال الآني، وهو سلوك لا مدني في جوهره، لأنه ينقل النزاع من دائرة القانون إلى دائرة الغريزة، ومن منطق القاعدة إلى منطق الغلبة.

في هذا الإطار، لا يمكن قراءة ما قام به المدرب السنغالي بابي ثياو، حين أمر لاعبيه بالانسحاب احتجاجا على قرار الحكم، باعتباره مجرد اختلاف تقني أو لحظة غضب عابرة، فنحن أمام فعل اختار نقل النزاع من منطق اللعبة إلى منطق الضغط، ومن فضاء القانون إلى منطق الشارع؛ فالانسحاب هنا لا يشكل إجراء رياضيا مشروعا، بل تعطيلا مقصود للمباراة، ورسالة ضغط موجهة عبر الجمهور لا عبر المؤسسات المختصة.

وقد جرى هذا السلوك داخل ملعب يضم أكثر من ستة وستين ألف متفرج، أغلبهم مغاربة وقلة من السنغاليين. في فضاء بهذه الكثافة لا تكون الإشارات محايدة، ولا القرارات معزولة عن آثارها، فأي تصرف غير محسوب قد يفتح مسارا من التفاعلات يصعب التحكم فيها، لذلك، فإن الدعوة إلى الانسحاب في لحظة توتر، وأمام جمهور مشحون، ليست احتجاجا تقنيا، بل مجازفة حقيقية بأمن الملعب وسلامة الحاضرين، وتزداد خطورة هذا السلوك حين نعلم أنه وقع بحضور شخصيات سيادية: أمير، وشخصيات وازنة، رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم، ورئيس الكونفدرالية الإفريقية، إلى جانب مسؤولين آخرين.. وهو ما يعني أن المدرب كان واعيا بأن ما يقوم به يتجاوز خلافا داخليا محدودا، ليأخذ شكل رسالة علنية تحرج المؤسسة الرياضية في أعلى هرمها، ومع ذلك، اختار التصعيد بدل الاحتكام إلى المساطر، والضغط بدل الانتظار، والمواجهة الرمزية بدل الطعن المؤسسي.

الجميع يعلم أن الرياضة الحديثة قامت، في جوهرها، على مبدأ أساسي يتمثل في نقل النزاع من الشارع إلى المؤسسة، فالحكم، مهما أخطأ أو أصاب، يظل قاضيا داخل الملعب، وقراراته لا تواجه بالتعطيل ولا بالانسحاب، بل تناقش ويطعن فيها داخل الآليات المعتمدة لدى الاتحادات القارية والدولية. هذا هو جوهر المدنية الرياضية، وهو الدرس الذي راكمته التجارب الدولية بعد كوارث دفعت ثمنا باهظا للخلط بين الانفعال والقانون.

تم استدعاء الشارع، ولو بشكل غير مباشر، لفرض القرار، فهو يمثل عودة صريحة إلى منطق ما قبل الدولة، حيث يحسم الخلاف بالصوت العالي لا بالحجة، وبالتأزيم لا بالإجراءات، لذلك، فإن قضاء الشارع سلوك همجي، لأنه يقوم على الانتقام لا على الحق، وعلى تعطيل القواعد لا على تطويرها، وعلى مخاطبة الغرائز لا العقول.

ويزداد هذا السلوك خطورة حين يكون محكوما بحسابات أنانية ضيقة: أن تغامر بأمن الآلاف، وتضع الجماهير على حافة الانفلات، وتهدد علاقات شعبين تجمعهما روابط إنسانية وتاريخية عميقة، فقط لتحسين شروط تفاوض أو رفع تعويض محتمل، فذلك سقوط أخلاقي قبل أن يكون خطئا مهنيا، فالرياضة، حين تساء إدارتها، تتحول من جسر للتقارب إلى عبء اجتماعي.

ومن الضروري التوضيح بأن هذا الأمر لا يستهدف السنغال ولا الشعب السنغالي، ولا كل جمهوره الذي ظل في أغلبه بعيدا عن أي سلوك منفلت، بل الحديث هنا ينصب حصرا على سلوك مدرب واحد، في لحظة محددة، اختار فيها الخروج عن منطق اللعبة وقواعدها، فالمعيار في النقد ليس الهوية ولا الانتماء، بل احترام القانون، ولعل التجارب الدولية تؤكد أن أغلب كوارث الملاعب لم تبدأ بعنف مباشر، بل بسلوكات غير مسؤولة من فاعلين يفترض فيهم الوعي بثقل مواقعهم، لذلك شددت الاتحادات الكبرى العقوبات على المدربين واللاعبين، ليس لمنع الاحتجاج، بل لحماية الفضاء العمومي الرياضي من الانزلاق، لأن لحظة انفلات واحدة قد تحول الاحتفال إلى مأساة.

المسألة، في النهاية، ليست في قرار تحكيمي، بل في اختيار طريقة التعامل معه، فالانسحاب الاحتجاجي في هذا السياق ليس بطولة، بل تهربا من منطق اللعبة، ومحاولة لإحراج المؤسسة عبر الجمهور لا لمساءلتها عبر القانون، والفرق بين الأمرين هو الفرق بين المدنية والهمجية.

ولم أجد أبلغ تعبير عما حدث من تعبير الصحفي فارس عوض: «إن المنظمين حاولوا أن ينتشلوا الضفدع من المستنقع، لكن الضفدع مكانه الطبيعي هو المستنقعات»، والعبارة ليست شتيمة، بل توصيفا قاسيا لحالة ذهنية ترفض الارتقاء إلى منطق القواعد، وتصر على البقاء أسيرة ردود الفعل الغريزية؛ ففي الرياضة، كما في غيرها، لا يكفي وجود القوانين، إذا كان من يرفض الاحتكام إليها يفضل الفوضى على النظام، والضغط على الحق، والشارع على المؤسسة.

وداعا عبد الهادي الهارب من الهوى

نور الدين الرياحي

آثر أن يرحل عنا واحد من أواخر أسماء اللوحة البديعة الزاهية التي شكلت فسيفساء الفن المغربي الأصيل من العمالقة: عبد الوهاب الدكالي، أحمد البيضاوي، المعطي البيضاوي، بوشعيب البيضاوي، الماريشال قيبو، عبد القادر الراشدي، إسماعيل أحمد، محمد فويتح، أحمد الغرباوي، وإبراهيم العلمي، عبد السلام عامر، محمد الحياني، عبد الصادق شقارة، بوجميع، باطما، عمر السيد، الحاج يونس، عبد العاطي أمنا وثلاثيته، نعمان لحلو، بوزبع، لوكيلي، حميد الزاهر، نعيمة سميح، بهيجة إدريس، عزيزة جلال، سميرة سعيد، حسن القدميري، الطيب لعلج، فتح الله لمغاري، الطيب الصديقي، الطاهر جيمي، ميغري، نعيمة المشرقي، والأخوان القدميري أحمد ولحبيب، الداسوكين، الزعري، عبد الرؤوف، عبد رزاق حكم، والتونسي، عبد القادر مطاع، وسعد الله عزيز، البسطاوي، عبد الجبار الوزير وبلقاس وهلال عبد اللطيف، والدغمي وحبيبة المذكوري وأمينة رشيد، عبد الله شقرون، علي الحداني، عبد القادر وهبي، بن إبراهيم، مليكة العماري، محمد الجم ونزهة الركراكي وعاجل وفاطمة وشاي وفهيد، وكثير من رواد الأغنية المغربية الأصيلة، وفرق ومجموعات أولاد البوعزاوي والغالية وبنت الحسين، وكتاب وشعراء وممثلين ومسرحيين وملحنين جاؤوا بعد هذا الجيل لا يتسع المقال لذكرهم، فليعذروا قلمي وذاكرتي على عدم ذكر بعضهم وهم أولى بالتذكر والكتابة عنهم أحياء وأمواتا.

رواد وعمالقة أثروا الساحة الفنية بإبداعاتهم التي كونت الذوق الفني النظيف والراقي في بلادنا بدون منازع في العقود الستة الماضية، وقد كان جيلنا جيل ما بعد الاستقلال، محظوظا بأن يعاصر صغيرا وكبيرا هذه المنارات المضيئة، وأن يعلق على جدران ذاكرته هذه اللوحة المتكونة من هذه الفسيفساء النادرة حتى إذا رحلوا عنا اختلت تلك اللوحة ولم تبق منها إلا ذكريات تداعب ذاكرتنا ولا ندري أيها أقرب منا كما قال الشاعر الكبير أحمد رامي.

فعلا الأستاذ عبد الهادي بلخياط ها أنت برحيلك في هذا الشتاء القارس الفظيع تنقص من تلك اللوحة ابتسامتك المعبرة، فتختل هذه اللوحة من جديد، ليس لأنه لا توجد صورة ستعوضها فقط، ولكن لأن المعالي قليلة الأولاد ولأن الأرحام أصبحت شبه عقيمة من أن تجود على الإنسانية بعبقريات وأصوات ومبدعين في الفن الراقي المهذب للنفوس والمشاعر، الباني لحضارات التسامح والتعايش، الموحد للديانات السماوية، المتطلع للوطنية الصادقة والمعبر عن آلام وأفراح النفوس والقادر على إخراجها من قوقعة الماديات إلى سماوات الروحانيات..

لقد عشقنا الفن كما عشقه نجيب الكيلاني عندما قال:

عشقت الفن معراجا إلى غاياتنا الشما
أردد فوق قيثاري نشيدا يشعل الهمة
يذكرنا بماضينا ويجلو عنه ما غما
ويوقظ هاجع الآلام كي لا نقرب النوم

لقد غنيت «نشيد العرش» عام 1962 احتفاء بأول سنة يعتلي فيها العرش المغفور له الحسن الثاني، وغنيت «رموش»، «الهاتف»، «الميعاد»، «القمر الأحمر»، «الشاطئ»، و«الأمس القريب»، «البوهالي»، «قطار الحياة»، «المنفرجة»، «ما منك جوج» والقائمة طويلة... ومثلت أسوة بمحمد عبد الوهاب وفريد الأطرش وعبد الحليم في السينما أفلاما عام 1973 بعنوان «سكوت.. اتجاه ممنوع» والثاني «دنيا غرامي» بلبنان، والثالث عام 1979 بعنوان «أين تخبئون الشمس»، وخرجت تبحث عن الشمس كما بحث عنها التبريزي وجلال الدين الرومي ووجدتها في الدعوة إلى خالقها.

وكدنا نعيب عليك ذلك لأنك تركتنا محرومين من تلك الشمس التي كنت تضيئ بها كياننا الحسي لتخرجه من ظلمات الحياة إلى ربيعها وشاطئها وقمرها الأحمر ووادييه الرقراق مع عبد الرفيع الجواهري، الزميل صاحب كلماتها وحكيت لي نفس الحكاية التي أكدها لي شاعرها يوما في مراكش عندما أهديتها للموسيقار محمد عبد الوهاب رفقة المرحوم عبد السلام عامر بمنزله، فاستمع إليها وأعجب بها كعمل مغربي أصيل شعرا وموسيقى ولحنا وصوتا، وحمل الأسطوانة إلى خزانته بيده قائلا: «إنها أسطوانة جديرة بالاحتفاظ بها في خزانة محمد عبد الوهاب».

لا زلت أذكر مكالمتك الأخيرة وأنت تسأل عني كعادتك واستأذنتك في أن أكتب عنك بعدما اطلعت عن منشوراتي في «الأسبوع الصحفي»، وها أنا أوفي بوعدي لكنك لن تقرأ ما جاد به قلمي.

لا زلت أذكر ورمضان الكريم قد اقترب، ذلك الفطور الرمضاني الذي كنت فيه مرارا جليس شبابي منذ ما يزيد عن أربعة عقود وقد شرفتني إحدى المرات والتقيت في منزلي رفقة حرمك الكريمة بأحد المستشارين الزملاء أساتذتي، وأثناء الفطور كان ذلك القاضي الوديع صاحب الطرائف الجميلة من الذين يغضون الطرف في الموائد المختلطة، فكان لا ينظر إلينا طول الفطور من شدة الحياء ولما صاحبته لمسجد الوازيس، الذي كنت تؤذن فيه وعند مائدة العشاء قال لنا: سبحان الله إن لصاحبكم صوتا خشع له كل المصلين.

وكم ابتسمت تلك الليلة عندما قال لك ذلك الشيخ صاحب الطرائف: لا أدري أين سمعت صوتك ولا أين رأيت وجهك قبل هذا؟ وأجبته مبتسما: الحمد لله أن لقاءنا يا أستاذ كان في بيت الله بدل المحاكم.

وها أنت تلتقي بالله بعد هذا الزمان وأنت تشدو بـ«المنفرجة»:

فهناك العيش وبهجته
فلمبتهج ولمنتهج
فَهُجِ الأعمال إذا ركدت
فإذا ما هُجت إذن تَهُجِ
ومعاصي الله سماجتها
تزدان لذي الخلق السمح
ولطاعته وصباحتها
أنوار صباح منبلج

رحمك الله وهنيئا لك العيش هناك وبهجته يا منتهجه كما شدوت.

يتبع

رئيس الجامعة الشعبية ومؤسس **«الطريق الرابع»** يجيب عن السؤال الحزبي:

ما ينتظره وما لا ينتظره المغاربة من حزب الاتحاد الاشتراكي والتقدم والاشتراكية ؟

بقلم المصطفى **المريزق**

على مسافة غير بعيدة من الاستحقاقات التشريعية المقبلة، أطمح إلى المساهمة في خلق نقاش اجتماعي وسياسي هادئ داخل الساحة الوطنية، وفتح حوار مسؤول مع مختلف الفاعلين السياسيين، كل من موقعه، وتكون البداية، عن قصد وقناعة، مع الأصدقاء داخل حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، خاصة وأن لي في هذا الحزب صديقات وأصدقاء كثر، من القيادات كما من القواعد، تجمعني بهم علاقات نضالية وإنسانية تمتد أحيانا لأكثر من أربعة عقود.

وأنا ألج اليوم عتبة العقد السادس من عمري، بعد مسارات وتجارب متعددة، حزبية وغير حزبية، ما زلت أؤمن بأن لهذه العلاقات معنى، وبأنها يمكن أن تتحول إلى رصيد رمزي وفكري يُستثمر في خدمة النقاش العمومي. لقد واصلت، ولا أزال، مسارات أخرى لا تنتمي بالضرورة إلى التنظيم الحزبي، لكنها تؤسس رؤيتها انطلاقا من فكر متنور، متحرر من القيود، ومن قوالب التنظيم الجامدة، ومن إكراهات النسب والانتماء الشكلي.

اليوم، أرغب في توظيف مجمل هذه التجارب والمسارات للمساهمة في فتح نقاش صحي ومسؤول حول مستقبل الاتحاد الاشتراكي؛ هذا الحزب الذي تربّت في أحضانه أجيال متعاقبة، ولا تزال استمراريته حاضرة بتراثه النضالي الغني، وبرموزه التي لم تمت، وبأطره التي علمتنا قواعد اللغة والنحو في الإعدادي، وقيم الوطنية والمواطنة في الثانوي، ودروس الاقتصاد والسوسيولوجيا في الجامعة، كما علمتنا قواعد العمل النقابي والمدني والحقوقي في فضاءات متعددة.

ما يهمّنا اليوم، ليس اجترار الانتقادات ولا تصفية الحسابات مع هذا الزعيم أو ذاك، لأن ذلك لم يعد مجديا، فالهدم سهل أما البناء فصعب وشاق، ما يعنينا هو: كيف يمكن أن نفيد، برأينا وتجربتنا، حتى يظل الاتحاد قوة اقتراحية حقيقية، نافعة لبلدنا ووطننا وشعبنا ولمؤسساتنا ؟

بلادنا اليوم في حاجة ماسّة إلى أحزاب قوية، وزعامات محترمة، ومؤسسات حزبية ديمقراطية، تنتج برامجها وتصوراتها من صلب هويتها، وتملك القدرة على إقناع أعضائها أولا، حتى يمتد الأثر إلى عموم المواطنات والمواطنين.

تجربة «قادمون وقادرون»، رغم بساطتها، منحتني دروسا عميقة لم أستطع بعدُ صياغتها وتنزيلها بالكامل، ورغم ما لحقها من سبّ وشتم ونعوت مجانية، كان آخرها ما كتبه أحد الكتاب المغاربة في كتابه (...)، حيث نُعتّت بالشعبوية، وبمحاولة استنساخ تجربة بوديمَوس الإسبانية، وبالفشل بدعوى أنها مدفوعة من أحد الأحزاب.. وهي اتهامات تعكس الوهم والأساطير، وتزرع الحقد باسم الشهرة و«الأستاذية».

فما كان أجدر بالنقاش، هو أرضية هذه الحركة، حركة «مغرب المستقبل»، باعتبارها مشتلا للأحزاب، وللنقابات، ولجمعيات المجتمع المدني؛ أدبياتها، وبلاغاتها، وبياناتها العديدة، لا الأشخاص ولا النوايا المفترضة؛ فمثل هذا الأسلوب الشخصاني لا يسيء فقط إلى هذه المبادرات، بل يضر كذلك بالفعل الاجتماعي والسياسي، وبمناضلاته ومناضليه.

ونحن نقترب من تنظيم زيارات ميدانية ولقاءات مباشرة مع عدد من قيادات الأحزاب السياسية في الأيام المقبلة، من أجل حوار صريح وهادئ، فإن غيرتنا الصادقة وانشغالنا العميق بمغرب الحاضر وأسئلة المستقبل، هما ما دفعنا، شخصيا وجماعيا، إلى التفكير في هذه الانطلاقة الجديدة، بمعية بعض الصديقات والأصدقاء. انطلاقة نؤمن من خلالها بواجب الإسهام، المتواضع لكن الصادق، في دعم المسيرة الديمقراطية لبلادنا، تلك المسيرة التي ضحّى من أجلها المئات، ولا نزال جميعا نعيش على إرثها وتضحياتها.

لم يعد مقبولا اليوم أن نتراجع إلى الخلف، أو أن نكتفي بدور المتفرج من أعلى المنصات، كما لم يعد مسموحا لنا، أخلاقيا وسياسيا، أن نستسهل النقد الفجّ والمسموم، أو أن نغذي الحقد الدفين والضغينة وتصفية الحسابات.. لقد آن الأوان لنتعلم من أبنائنا، أولئك الذين لم يكونوا بالضرورة منخرطين في الأحزاب أو النقابات، لكنهم امتلكوا رؤى متقدمة للواقع، لأنها لم تكن مشبعة بالعداء والكراهية، بل مؤسسة على براغماتية هادئة وقيم إنسانية نبيلة.

> **حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، بأطره الغنية، وبنخبه الفكرية والسياسية، قادر اليوم على أن يخلق نقاشا وطنيا موحّدا،** تلتقي حوله مختلف شرائح المجتمع، بل إن **الاتحاد، وقيادته الحالية، مدعوان إلى رفع شعار واضح ومركزي:** مناهضة التفاوت الاجتماعي، ليس كشعار انتخابي عابر، بل كأفق نضالي شامل، حقوقيا، اجتماعيا، اقتصاديا، سياسيا، ثقافيا، وبيئيا كذلك.

النقاش

إن تجربتنا داخل حركة «مغرب المستقبل»، المنبثقة عن مبادرة «قادمون وقادرون»، والتي جابت أزيد من خمسين منطقة عبر ربوع الوطن، انطلقت، ولا تزال، من قضية مركزية واحدة: قضية التفاوت الاجتماعي، وأقول ذلك بفخر واعتزاز: مناضلاتنا ومناضلونا، وأطر هذه المبادرة، ناضلوا حول هذه التيمة لأكثر من عشر سنوات؛ هذا مسار معروف، ولا يحتاج إلى كثير من الأدلة أو البراهين.

فقضية التفاوت الاجتماعي ليست مجرد عنوان سياسي أو شعار ظرفي، بل هي القضية التي تولّد جل الأمراض المجتمعية؛ إنها بمثابة السرطان الذي يتسلل إلى مختلف أنسجة المجتمع: في التعليم، والصحة، والشغل، والسكن، والثقافة، والكرامة الإنسانية.. من هنا، فإن أي مشروع سياسي جاد لا يمكنه القفز على هذه المعضلة أو تهميشها، ومن هذا المنطلق، نتمنى تصحيح هذا المسار، حتى يكون الحوار مع الاتحاد الاشتراكي مثلا، أو مع غيره، حوار احترام وتقدير، لتاريخه، ولشهدائه، ولأطره، ولقواعده؛ فالاتحاد اليوم، ومعه أحزاب أخرى سنعود إليها لاحقا، أمام فرصة تاريخية حقيقية للنهوض بتجربته، وتجديد أدواره، واستعادة موقعه في قلب المجتمع.

فالاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، بأطره الغنية، وبنخبه الفكرية والسياسية، قادر اليوم - وأقول ذلك عن قناعة - على أن يخلق نقاشا وطنيا موحّدا، تلتقي حوله مختلف شرائح المجتمع، بل إن الاتحاد، وقيادته الحالية، مدعوان إلى رفع شعار واضح ومركزي: مناهضة التفاوت الاجتماعي، ليس كشعار انتخابي عابر، بل كأفق نضالي شامل، حقوقيا، اجتماعيا، اقتصاديا، سياسيا، ثقافيا، وبيئيا كذلك.

من هنا نرى أن الرهان الحقيقي ليس في استعادة الماضي، ولا في جلد الذات، بل في تحويل هذا الإرث النضالي إلى قوة اقتراح جديدة، قادرة على ملامسة هموم الناس، وإعادة الثقة في العمل الحزبي، وإحياء الأمل في السياسة بوصفها أداة للتغيير لا مجالا للصراع العقيم.

في النهاية، لا يمكن مقاربة الاتحاد الاشتراكي فقط باعتباره تنظيما سياسيا يعيش دورات صعود وضعف وتراجع، بل بوصفه ظاهرة اجتماعية وتاريخية تشكّلت داخل تحولات المجتمع المغربي، وتأثرت بها كما أثرت فيها؛ من هذا المنظور، فإن الاستمرارية لا تعني الجمود أو إعادة إنتاج الأشكال نفسها، كما أن التجديد لا يعني القطيعة أو نفي الذاكرة، بل إن التحدي الحقيقي يكمن في القدرة على تحويل الإرث النضالي إلى طاقة مستقبلية، والذاكرة الجماعية إلى مشروع سياسي متجدد.

إن الاتحاد الاشتراكي مدعوّ اليوم إلى إعادة بناء ذاته انطلاقا من أسئلته الكبرى، لا من ردود الفعل الظرفية؛ من هموم المجتمع الحقيقية لا من صراعات النخب؛ من منطق البناء التراكمي لا من منطق التبرير أو جلد الذات، فالتجديد، في عمقه، هو فعل استيعاب للتحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وترجمتها إلى خطاب وبرامج وأشكال تنظيمية قادرة على استعادة الثقة والمعنى.

وإذا كان تاريخ حزب الاتحاد الاشتراكي قد كُتب بتضحيات جسام وبنضالات راسخة، فإن مستقبله لن يُبنى إلا بجرأة فكرية، وبانفتاح ديمقراطي، وبقدرة على جعل مناهضة التفاوت الاجتماعي أفقا جامعا، لا شعارا عابرا. عندها فقط يمكن للاتحاد الاشتراكي أن يحقق معادلة الاستمرارية والتجديد: حزب وفي لتاريخه، ومُنخرط بصدق في صناعة مستقبل هذا الوطن.

ماذا ننتظر من حزب التقدم والاشتراكية ؟

في النقاش الهادئ والرصين، نفتح اليوم حوارا جادا ومسؤولا مع حزب التقدم والاشتراكية، إسهاما في النهوض بالنقاش العمومي السياسي والاجتماعي والثقافي، في ضوء التحولات العميقة التي يشهدها المغرب، والعالم عموماً، كما نسعى من خلال هذا الحوار إلى مدّ جسور التواصل والتعاون، وتشجيع التعاطي الإيجابي مع الفاعلين السياسيين، انطلاقا من الغيرة الصادقة على الوطن، والوفاء لكل من ضحّى ولا يزال يضحي من أجله.

إننا نراهن على نقاش يُؤسَّس على الاحترام المتبادل، بعيدا عن لغة الحقد والضغينة والتخوين والكراهية، وهي لغة عانينا منها كثيرا، كما عانى ولا يزال يعاني منها عدد كبير من المناضلات والمناضلين الصادقين مع أنفسهم، فمهما كانت نواقصنا أو إكراهاتنا أو أعطابنا، فلا أحد له الحق في ممارسة ساديته على الناس.. لا أحد متزوّج بأحد، ولا أحد يتصدّق على أحد، حتى الزواج الشرعي نفسه تحكمه قوانين وأعراف تنظم الخلاف وتحفظ الاستمرار، باعتباره أحد أركان الحياة الإنسانية، بغض النظر عن اللون أو الدين أو الثقافة.

تعرّفت على حزب التقدم والاشتراكية خلال سنتي الجامعية الأولى، في الساحة الطلابية، سنة 1983، ولا أزال أحتفظ بذكريات جميلة عن مناضلاته ومناضليه، حين كنا ننعته بـ«الحزب الإصلاحي»؛ فعلى قلّتهم، كانوا أكثر انضباطا، يتحلّون بخصال حميدة، ومبادئ نبيلة، وأخلاق عالية، ورغم أنني كنت آنذاك في بداياتي وفي عنفوان الشباب، فقد كنت أكنّ لهم احتراما خاصا، وأقدّر نضجهم، ومستواهم التكويني العالي، خصوصا في مجالي السياسة والاقتصاد.

مضت السنوات، وأنا أودع ما مضى من تجربتي المتواضعة داخل الحركة، ومن وراء القضبان، نسجت علاقة إنسانية وسياسية راقية مع نبيل بنعبد الله، الذي كان آنذاك زعيم شبيبة حزب التقدم والاشتراكية، تبادلنا بعض الرسائل، وفتح لي من خلال جريدة الحزب نافذة للنشر، حيث كنت أسهم من حين إلى آخر بكتابات ومقالات مترجمة.. هكذا بدأت معرفتي بنبيل بنعبد الله من خلف القضبان، وتعمّقت أكثر لاحقا حين سافرنا جميعا خارج أرض الوطن صحبة الراحل العربي المساري، وزير الاتصال السابق في حكومة عبد الرحمان اليوسفي، إذ كان بنعبد الله مديرا لجريدة «البيان»، وكان ذلك في الفترة التي كنت فيها مديرا لجريدة «الزيتونة» الجهوية، قبل أن تتعزز هذه العلاقة أكثر بعد عودتي من منفاي الاختياري بفرنسا، من خلال دعمه لتجربة «المنتدى الوطني للمدينة» (FNV).

> حزب التقدم والاشتراكية، كما يعلم الجميع، يجر وراءه عقودا من التاريخ، منذ أربعينيات القرن الماضي، ولا زال حيا يرزق رغم مروره بمحطات تاريخية طبيعية، شبيهة بتلك التي عرفتها أكبر وأقدم الأحزاب في العالم، ومن هذا التراث والتاريخ تحديدا، **ننتظر منه اليوم أن يساهم معنا في النقاش العمومي، إسهامَ إنارةٍ وتنوير، وتوعية وإشعاعٍ سياسي وحقوقي وثقافي، خاصة ونحن على أعتاب محطة تشريعية مقبلة.**

نعم، حزب التقدم والاشتراكية، كما يعلم الجميع، يجرّ وراءه عقودا من التاريخ، منذ أربعينيات القرن الماضي، ولا زال حيا يرزق رغم مروره بمحطات تاريخية طبيعية، شبيهة بتلك التي عرفتها أكبر وأقدم الأحزاب في العالم، ومن هذا التراث والتاريخ تحديدا، ننتظر من الحزب اليوم أن يساهم معنا في هذا النقاش العمومي، إسهامَ إنارة وتنوير، وتوعية وإشعاع سياسي وحقوقي وثقافي، خاصة ونحنُ على أعتاب محطة تشريعية مقبلة.

وننتظر منه كذلك أن يتّسع صدره لتقبل آراء ومساهمات مواطنة، لا تشكّك في شرعيته، ولا تهاجم مواقفه، ولا تتدخل في تنظيماته الداخلية، فلديّ شخصيا العديد من الصديقات والأصدقاء داخل الحزب، في مستويات عليا، وفي أجهزته الوطنية، وفي قواعده المناضلة، وكل ما أريده هو أن نضفي على هذه العلاقات معنى ومغزى، في زمن التافهين، وزمن التفاهة والدوس على الفاعلين الحقيقيين والحاضرين في ساحة النضال.

ومن هذا المنطلق، أتمنى صادقا أن يبادر الحزب إلى تنظيم لقاءات وأبواب مفتوحة للجميع، لتلقي الانتقادات الهادفة، والآراء الناضجة، والاقتراحات العملية، وللإنصات إلى نبض المواطنات والمواطنين، من أجل استرجاع هيبة العمل السياسي، ومقاومة التيئيس والتبخيس، والتحريض الممنهج على العزوف عن المشاركة.

نريد قوة حزبية ذات مصداقية، مؤهَّلة لخوض غمار الاستحقاقات الانتخابية المقبلة بنجاح، بما يعزّز الصرح الديمقراطي، ويفتح آفاق مغرب المستقبل أمام جيل جديد من المشاريع، والقوانين، والنخب النسائية والشبابية.

وانطلاقا من تجاربنا النضالية المتواضعة، نعتبر أن الوقت قد حان لفتح نقاش وطني جاد حول قضية التفاوت الاجتماعي؛ تلك التيمة التي نناضل من أجلها منذ أزيد من عشر سنوات، داخل حركات وتجارب متعددة، باعتبارها السرطان الذي ينخر جسم الوطن، ويقسمه إلى مغرب الحاشية السفلى، ومغرب الحداثة والتقدم.

وانطلاقا من هذه التجربة المتواضعة، ومن هذا الرصيد الإنساني والسياسي المشترك، أرى أن اللحظة الراهنة تفرض الانتقال من منطق المجاملة الرمزية إلى منطق الفعل العملي، وذلك عبر فتح قنوات مؤسساتية ودورية للحوار مع الفاعلين المدنيين والمثقفين والباحثين، وتنظيم منتديات جهوية مفتوحة للنقاش حول قضايا التفاوت الاجتماعي، والعدالة المجالية، والمدينة وحقوق ساكنيها، كما يظل من الضروري دعم المبادرات المستقلة الجادة، وتشجيع مساهمة الشباب والنساء في بلورة التصورات والبرامج، وإرساء آليات إنصات حقيقية لنبض المجتمع، بما يعيد الثقة في العمل السياسي ويمنحه بعده التشاركي والاقتراحي، بعيدا عن منطق التوظيف الظرفي أو الاستقطاب الانتخابي الضيق.

الرباط يا حسرة

حديث العاصمة

الدبلوماسية الغائبة عن مجالس الربـاط

بقلم: بوشعيب الإدريسي

عندما نفذت أمانة مدينة دبي الإماراتية قرار تسمية أكبر شارع في مدارها الحضري باسم الرباط، بجانب شارع الشيخ محمد بن زايد، كانت هذه رسالة مفعمة بصدق الأخوة التي رسخها الآباء لدى قائدي البلدين ولدى الشعبين، واعترافا ووفاء بوصايا الوالدين رحمهما الله؛ فمدينة دبي الساحرة أطلعت العالم على هذه الرسالة بتجسيدها على شارع يمتد من المطار الدولي، وهو ثاني أكبر مطار والأكثر رواجا في العالم، فما أعظم أن تطأ أقدام الزائرين أرض دبي فيجدون أمامهم شارع الرباط شامخا فاتحا ضامنا سلامة الزائرين مرحبا بمقدمهم. هذا هو لب «الدبلوماسية الصامتة» المعتمدة حاليا بين المدن والعواصم الشقيقة والصديقة، وقد تلكأ «ساعي البريد» منذ سنة 2020، تاريخ إنشاء شارع الرباط في دبي في تسليم الرسالة بإشعار التوصل، ربما لعالمية هذا الشارع الذي لا يحتاج إلى دعاية، ومضت 6 سنوات على إحداثه وقد اكتسب شهرته من خلال تموقعه كرابط بين مدخل دبي من جهات الدنيا وبين مركزها، ولم ترد مجالس الرباط بعد على هذه الرسالة بما يليق بأدب رد التحية بأحسن منها أو على الأقل بمثلها، ولا نستغرب إذا ما فوجئ إخواننا الإماراتيون عند ولوجهم المدار الحضري للعاصمة من جهة مطارها وشارع عين الحوالة ينتصب أمامهم.

وقبل تظاهرة «الكان» بشهور، ذكرنا مجالس العاصمة باغتنام المناسبة لدعوة عُمَد عواصم المنتخبات المشاركة لحضور مراسيم الافتتاح وفي نفس الوقت لإحاطتهم علما وزيارة الشوارع المسماة بعواصم دولهم وبساحة الوحدة الإفريقية، فالتقطت الإشارة الهيأة الدبلوماسية الكونغولية وقد تكون وجهت اهتمام المشجع الكونغولي المشهور بتجسيد قامة المناضل الكبير الإفريقي باتريس لومومبا في كل مباريات المنتخب الوطني، وختمها بالتقاط صورة مع شارة النهج الحامل لاسم هذا المناضل الكونغولي، وقد عمت كل الصحف والمواقع الاجتماعية داخل وخارج الكونغو. هذا التطوع التلقائي من مواطن كونغولي للتعريف بنضال زعيم بلده، كان رسالة كتلك التي ظلت بدون جواب من مجالس الرباط في شأن شارع الرباط ببدبي، وشارع عين الحوالة بسلا العدوة الثانية لعاصمة الثقافة الإفريقية، فهل هذه المجالس، المسنود لها بالقانون الجماعي ممارسة دبلوماسية موازية بين الشعوب، تقوم بالفعل بخلخلة هذه الدبلوماسية لتنعش بها المشهد الدبلوماسي الوطني ؟

مصير «البام» في العاصمة

هل يقتفي قدر «الفديك» في الستينات ؟

بعد فوز حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية برئاسة مجلس بلدية الرباط في انتخابات 1960، برز في الانتخابات الموالية سنة 1963، حزب ناشئ مكون من شخصيات وازنة وذات ماضي وحاضر في إرساء المقاومة وبناء الدولة، أطلقوا عليه «جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية» (الفديك)، فازوا برئاسة بلدية العاصمة ورئاسة مجلسي المستشارين والنواب، والحكومة، وهناك تقارب في الآليات والشخصيات المؤسسة لـ«الفديك» و«البام»، الذي تأسس سنة 2008 بمؤسسين من العيار السياسي الثقيل تماما كالذين خططوا لميلاد «الفديك»، ربما لإغناء الساحة السياسية بالتنوع الإيديولوجي بين تيارات يسارية ويمينية ووسطية وتقليدية وتكنوقراطية، وقد يكون «البام» بمرجعية وسط اليسار عكس «الفديك» بأهداف عن المشروع الليبرالي الذي انتهى به الأمر إلى حله سنة 1970، بعد 7 سنوات فقط من الصمود أمام قوى حزبية ذات شعبية واسعة، بينما «البام» اليوم في العاصمة السياسية، يتموقع في مرتبة اكتسبها منذ «اقتحامه» الانتخابات الجماعية، فانتخب منه رئيس لأكبر مقاطعة في وقت هيمن فيه حزب العدالة والتنمية على باقي المقاطعات.

وفي الاستحقاقات اللاحقة، ومن الرباط صعد نجم «البام» إلى رئاسة مجلس المستشارين، وانتشر في كل المقاطعات كقوة حزبية معارضة لتوغل «المصباح» لا في الرباط وحدها ولكن في كل المدن ومجالسها وجهاتها ودواليب الحكومة، وكان بمثابة الحارس على «بيت الطاعة» كلما لاحت بوادر «عصيان» من حكام زمن معارضتهم، وقد أكسبتهم تجاربهم في غياهب المعارضة الراديكالية في التسعينات وما قبلها، تمرسا على المواجهة واكتساب هندسة الطرق المؤدية إلى الحكم، مركزيا ومحليا، وهذا الهدف كان مستحيلا أمام «عدوه»، «المصباح» الذي استوطن المرافق الحكومية برمتها، كما اكتسح جل رديفاتها الجماعية ليسجل بذلك سبقا فريدا من نوعه في السياسة المغربية، أن يتمدد حزب لولايتين متتابعتين، أي عشرة أعوام على الحكم، وقد صمد «البام» في وجهه وفي كل المحافل للإطاحة به، وكانت فعلا قيمة سياسية مضافة لـ«الباميين» برهنوا بها على الاحترافية العالية، مما جعلهم لا طامعين ولكن مستحقين لحيازة «غنيمة» نضالهم أثناء المعركة الانتخابية لسنة 2021؛ معركة أتعبت وأنهكت المؤسسين الرواد، مما أرغمهم على تسليم القيادة للجيل الثاني من «البام» الذي استفاد من نضال الرواد المحالين حاليا على التقاعد السياسي.

هذا الجيل «غنم» رئاسة جهة الرباط ومقاطعتين ومنصب وزير لقيادي في العاصمة، وكانت هذه الحصيلة في استحقاقات 2021، فهل هؤلاء القادة سيحققون في الانتخابات القادمة حلم روادهم برئاسة الحكومة وقيادة مجلس الجماعة، أم سيقتفي «البام» قدر «الفديك» بطل انتخابات الستينات.. ليكون أول ضحية لا للسياسة الداخلية ولكن للسياسة الدولية كما اكتوى بها «الفديك» ؟

أول تظاهرة رياضية شتوية إفريقية تحتضنها الربـاط

تجري الاستعدادات لتنظيم أول تظاهرة إفريقية في الرياضة الأولمبية الشتوية، ومن المقرر احتضانها في الرباط بملعب الهوكي ذي الهندسة الفريدة، الذي تم تدشينه مؤخرا، والمؤهل في كل القارة حسب المعايير الدولية المعتمدة في هذه الرياضة، مثل ما هو موجود في ملاعب أمريكا وإنجلترا وإيطاليا وكندا.. واليوم انضاف إليها ملعب الهوكي بالرباط، الوحيد في القارة السمراء بالرغم من الإشعاع الساطع لهذه الرياضة في حوالي 15 دولة إفريقية تمكنت من فرض حضورها العالمي مع الكبار، من بينها المملكة المغربية، فمنذ سنة 1968 وهي العضو الدولي الإفريقي والعربي الأقدم المعترف به دوليا من اللجنة الأولمبية العالمية للرياضات الشتوية، وقد تكون أحدثت في القرن 19، وبالتالي ليست حديثة ولكنها صارت مؤشرا على رقي شعوب العالم وتحررها واندماجها في الركب الحضاري، وربما هذا المعطى وإن كان للاستئناس، فإنه يجيب عن سبب تخلف أغلبية البلدان الإفريقية للالتحاق بهذا الركب الذي نطلق منذ 136 سنة، حتى انتبهت المملكة لهذا الموضوع، حيث كانت منتخباتها المختصة في الرياضة الشتوية لا تتوفر على القاعات والحلبات المعدة لذلك، مما حرمها من التألق واحتلالها أدنى المراتب في بطولاتها، فانتفضت الرباط على هذا الوضع المسيء للنهضة الرياضية في بلدنا الرائد بالرغم من انعدام التجهيزات والتحفيزات في هذه «الألعاب»، وقد تجنبنا وصفها بمجرد ألعاب لأنها في الواقع رسالة تتناقل بين الشعوب تعلن نضجها ورقيها واندماجها فيما بينها لتحويل جليد الحلبات إلى دفء رسالة الرياضة، وخدمة الأوطان باقتحام مجالات ظلت حكرا على بلدان الغرب، فشيدت المملكة أول مركب رياضي في القارة السمراء للتظاهرات الشتوية و«الهوكي» بهندسة وصفها المتتبعون بكونها تشبه تصميم المركبات العالمية الخاصة بالألعاب الشتوية مثل ملعب مدينة ميلانو الإيطالية، التي ستقام فيها بعد أيام بطولة الألعاب الأولمبية الشتوية 2026.

هكذا.. وبعد هذا التشييد، تجري الاتصالات والمشاورات لإنشاء فيدرالية إفريقية للألعاب الأولمبية الشتوية، وأول دورة لها ستحتضنها العاصمة ورحم الله الشهيد المختار جزوليت، الذي يقع المركب الأولمبي الشتوي في شارع يحمل اسمه بعد تهيئته ليكون جديرا بحمل هوية قائد ثورة 1944 ضد الاستعمار، كرمز تمتزج فيه الرياضة بالتاريخ النضالي للرباط.

أرشيف الرباط

بمناسبة ثورة الملك والشعب سنة 1960، استقبل الملك محمد الخامس قدس الله روحه المناضل وزعيم استقلال الكونغو، باتريس لومومبا، وقلده أرفع الأوسمة، ومده بالدعم الكامل لتحرير شعبه، ووفاء من الشعب الكونغولي للدعم المغربي، عمل هذا المشجع الشهير خلال «الكان»، على تجسيد روح المناضل لومومبا من أمام اللوحة التي تحمل اسمه في شارع من أهم شوارع العاصمة، لشكر المملكة على دعمها لبلاده.

شهادات من الرواد

((**سئلت** امرأة أمازيغية طاعنة في السن عن سبب قصر شهر فبراير وعدم إتمامه الثلاثين يوما، فحكت قصة يمكن اختزالها في ما يلي: «ما يميز شهر يناير في المناطق الجبلية عموما، هو شدة البرد والزمهرير الناجمين عن تساقط الثلج وغياب الأمطار»، ولهذا السبب حرصت هذه المرأة على ألا تخرج ثورها من حظيرته خوفا أن يقتله البرد، ولما أتم يناير مدته، وبالضبط في اليوم الثلاثين منه، أخرجت المرأة ثورها وهي تلعن شهر يناير وبرده وزمهريره، فما كان من هذا الأخير إلا أن غضب فاستولى على الأيام الأولى من شهر فبراير وانتقم من العجوز المسكينة بقتل ثورها)) انتهى.

مقتطف من محاضرة للأستاذة فاطمة صديقي في موضوع: «الحكاية الشعبية الأمازيغية»، ألقتها في ندوة لجنة التراث بأكاديمية المملكة سنة 2005.

المرجع: كتاب في هذا الموضوع (الصفحة 198).

أسرار معمم العاصمة

نجل زعيم صحراوي يترأس مقاطعة رباطية لعقود وراكم تجارب في التسيير المحلي، قد تسند له مهام سامية في الأقاليم الصحراوية مع بداية الحكم الذاتي المرتقب بحر هذه السنة؛ هذا الإسناد المقبول من الأطراف المعنية يستند لرمزية والده الذي وسمه المغفور له الحسن الثاني بإلباسه سلهامه وقال قولته التاريخية: «لم يسبق لي أن استقبلت مغربيا كما استقبلتك».

«عنذ الامتحان يعز المرء أو يهان».. وجماعة العاصمة انطلقت في امتحان نفض يديها وصناديقها وجيوبها من استخلاص رسمين مدخولهما السنوي حوالي 35 مليار سنتيم، ما يمثل حوالي 30 % من المداخيل الجماعية، وقد تولت القباضات ابتداء من فاتح يناير 2026 مهمة هذا الاستخلاص، فلمن ستكون العزة، وعلى من ستسلط الإهانة؟ إنه امتحان بين الجبايات والقباضات.

يستحيل ونحن معشر الكادحين نعاني من شراسة الغلاء الفاحش في إيجار قبر الحياة، ألا نستنكر ونغضب للرفاهية التي ترفل فيها الأحزاب التي لا تخطو خطوة إلا بدعم مالي من ضرائب الشعب، في الانتخابات والاجتماعات والتحركات الإعلامية، وحتى في حصاد الاستحقاقات من أجل الفوز بالمناصب، واليوم جل هذه الأحزاب تستعلي على الشعب بإقاماتها الفخمة وقصور مقراتها في أرقى الأحياء. إذن، فلتتكلف بنفقاتها وأغلبيتها اليوم في مشاكل مع المجلس الأعلى للحسابات.

خلدت جمعية رباط الفتح الذكرى الأربعين لتأسيسها وخدمتها للرباطيين، بإضافة إنجاز ثقافي جديد لسلسلة أعمالها الخالدة، إحداث «مركز ابن باجة للدراسات الأندلسية»، ومتحفا ملحقا به متخصص في توثيق معالم فن طرب الآلة، وقد ساهم في تأثيثه بالتحف الفنية النادرة مجموعة من الرباطيين ورثوها عن أجدادهم، وإطلاق اسم بارز في علوم الفلسفة والطب والرياضيات والفلك والموسيقى، ازداد في الأندلس وتوفي في المملكة، هو بداية لانطلاق «دبلوماسية الثقافة» من الجمعية.

الأسبوع الرياضي

خسارة المعارك القانونية تضع مستقبل جامعة كرة القدم على المحك

يطرح توالي الإخفاقات القانونية لجامعة كرة القدم المغربية تساؤلات جوهرية حول نجاعة «الاستراتيجية المؤسساتية» التي يقودها فوزي لقجع منذ سنوات؛ فالمتتبع للمسار الإداري للجامعة يجد أن مسلسل التراجعات لم يكن وليد الصدفة، بل هو نهج بدأ منذ أزمة «إيبولا» عام 2014، حينما فشلت الدبلوماسية الرياضية في انتزاع قرار التأجيل، لتصطدم المملكة بعقوبات قاسية فرضها الاتحاد الإفريقي بقيادة عيسى حياتو، شملت الإقصاء وغرامات مالية باهظة فيما اعتُبر أول اختبار حقيقي كشف محدودية نفوذ «مهندس الكواليس» الصاعد في مواجهة اللوائح القارية.

ولم تتوقف الفجوة بين الخطاب الإعلامي والواقع القانوني عند هذا الحد، بل تجسدت بوضوح في «فضيحة رادس» الشهيرة، حيث سوّقت الآلة التواصلية للجامعة حينها قدرة لقجع على استعادة حقوق الوداد الرياضي المسلوبة عبر المؤسسات الدولية، غير أن النتيجة جاءت مخيبة للآمال، بعدما اصطدمت الدفوعات المغربية بقرارات حاسمة من «الكاف» ومحكمة التحكيم الرياضي (الطاس)، مما أكد أن نفوذ الأطراف الأخرى داخل مراكز القرار القارية كان أكثر تجذرا ومأسسة من «البروباغندا» المحلية، التي اكتفت ببيع الأوهام للجمهور.

وفي السياق ذاته، شهد عام 2023 وما تلاه، انتكاسات إضافية مست الجانب السيادي في الرياضة، تجلت في تجاهل الاتحاد الإفريقي للشكوى المغربية ضد التصريحات المسيئة للوحدة الترابية في تظاهرة قارية بالجزائر، وهو التجاهل الذي تكرر بصورة أشد قسوة في قضية «قميص نهضة بركان»؛ فرغم الرهان على قوة الملف القانوني، انتهى الأمر بفرض قيود قسرية جردت الفريق من رمزيته، مما كشف عن عجز واضح في حماية المصالح الوطنية داخل أروقة اللجان القانونية الدولية، رغم الضجيج الإعلامي الذي يرافق كل تحرك للجامعة.

ومع حلول عام 2025، تكرر المشهد التناقضي بين «الصورة والواقع»؛ فبينما كانت عدسات الكاميرات توثق ابتسامات لقجع بجانب إنفانتينو وموتسيبي، كانت كواليس نهائي «الكان» الأخير تخفي حقيقة مغايرة تماما، بعدما كشف مشهد انسحاب المنتخب السنغالي وتتويجه باللقب، وسط محاولات استجداء غير مجدية، عن ضعف هيبة القرار المغربي، وقد جاءت العقوبات التأديبية ضد النجوم المغاربة، وعلى رأسهم أشرف حكيمي، لتساوي بين المعتدي والمعتدى عليه، ضاربة بعرض الحائط كل ادعاءات «السيطرة على الكواليس» التي يتغنى بها المستفيدون من الجامعة.

إن هذه التراكمات، التي جعلت من المغرب الطرف الأضعف قانونيا في المحافل القارية رغم الاستثمارات المالية الضخمة، تضع مشروع لقجع على المحك، فالإدارة الرياضية لا تُقاس بحجم الظهور الإعلامي أو العلاقات الشخصية مع رؤساء الاتحادات، بل بالقدرة على تحصين حقوق الوطن وحمايتها من التغول القانوني للأطراف المنافسة.

إلى متى يستمر مسلسل اندحار كرة اليد المغربية ؟

أسدل الستار على المشاركة المغربية في كأس أمم إفريقيا لكرة اليد رواندا - 2026، بحصيلة لا يمكن وصفها إلا بالصادمة، حيث اكتفى المنتخب الوطني بالمركز السابع عقب فوز «باهت» بركلات الترجيح على منتخب غينيا (38-37)، ورغم أن الفوز جاء ليرمم بعضا من كبرياء «أسود اليد»، إلا أنه يبقى انتصارا بلا طعم، كونه لم يغير من واقع الإخفاق شيئا، بعدما تبخرت أحلام التأهل لمونديال ألمانيا 2027، في تراجع مخيف يضع علامات استفهام كبرى حول استراتيجية جامعة كرة اليد في تدبير هذا النوع الرياضي.

وتعتبر محطة أنغولا في مباريات الترتيب، بمثابة المرآة التي عكست حجم التواضع الفني والبدني للمنتخب، حيث عجز اللاعبون عن مسايرة إيقاع الخصم لتنتهي المواجهة بالهزيمة (27-20)، هذا العجز في انتزاع البطاقة الخامسة المؤهلة للمونديال كشف أن الخلل ليس مجرد «كبوة عابرة»، بل نتيجة منطقية لغياب التخطيط بعيد المدى، حيث يجد المنتخب صعوبات بالغة حتى أمام منتخبات كانت إلى أمد قريب تُهزم نتيجة وأداء، وهو ما تجلى في المعاناة الكبيرة أمام غينيا التي فرضت التعادل على المغاربة حتى الثواني الأخيرة.

وبينما ينزوي المغرب في مؤخرة ترتيب «الكبار»، تواصل المدارس التقليدية في القارة بسط سيطرتها، حيث لعب العملاقان التونسي والمصري في النهائي لينال الفراعنة لقب هذه النسخة، مع حضور لافت للمنتخب الجزائري في المربع الذهبي. هذا التباين الحاد في المستويات بين المغرب وجيرانه في المنطقة المغاربية والقارية، يثبت أن «الهوة» تزداد اتساعا، وأن الاكتفاء بدور «المتفرج» أو المنافس على مراكز الترضية، لم يعد مقبولا لبلد يمتلك من الإمكانيات والمنشآت ما يؤهله ليكون ضمن الصفوة، لا أن يتحول إلى «جسر عبور» للمنتخبات الطامحة، وهو ما يستوجب وقفة تأمل ومحاسبة عاجلة بعيدا عن لغة التبريرات الجاهزة؛ فمسلسل الاندحار الذي تعيشه كرة اليد المغربية بات يهدد بمحو تاريخ طويل من الإنجازات القارية.

واليوم، لم يعد السؤال «لماذا أخفقنا؟»، بل «إلى متى سيستمر هذا العبث؟»، كما أن غياب المغرب عن مونديال 2027 ليس مجرد خسارة رياضية، بل هو إعلان عن فشل ذريع في منظومة التكوين والتسيير، مما يفرض ضرورة إحداث ثورة شاملة في مراكز القرار بالجامعة لاستعادة هيبة كرة اليد المغربية قبل فوات الأوان.

ماذا بعد الجمع العام لجامعة الطيران ؟

يضع المكتب المديري الجديد للجامعة الملكية المغربية للطيران الخفيف والرياضي، نفسه أمام محك التنزيل الفعلي لرهانات التحديث التي أفرزها الجمع العام، حيث تتجه الأنظار نحو مدى قدرته على ترجمة «الأوراش الطموحة» إلى نتائج ملموسة تعكس حجم التطلعات؛ فبين عصرنة التدبير وتوسيع قاعدة الممارسين جهويا، تظل الحصيلة الرياضية واللوجستية هي المقياس الحقيقي للنجاح، خاصة مع البرمجة المكثفة لبطولات «البارابونت» وكأس العرش، والتي يُراد منها ليس فقط حصد الألقاب، بل إنعاش السياحة الرياضية والارتقاء بتنافسية المنتخبات الوطنية في المحافل الدولية، كما أن مرحلة ما بعد الجمع العام تفرض الانتقال السريع من لغة النوايا إلى منطق الإنجاز، لضمان تحويل المخططات النظرية إلى طفرة نوعية تضع المغرب في طليعة الرياضات الجوية إقليميا ودوليا.

بصمة مغربية في حفل التميز السنوي للتايكواندو

كرّس البطل المغربي أيوب أدويش ريادته العالمية، بانتزاع جائزة أفضل لاعب في صنف «الباراتيكواندو» لعام 2025، خلال الحفل السنوي الذي نظمه الاتحاد الدولي للتيكواندو بمدينة الفجيرة الإماراتية، وسط حضور وازن لأقطاب الرياضة الدولية.

ويأتي هذا التتويج اعترافا بالمستويات التقنية المبهرة والنتائج الاستثنائية التي حصدها أدويش في مختلف التظاهرات القارية والدولية، مما مكنه من اعتلاء عرش التميز الرياضي عن جدارة واستحقاق، ويعد هذا التتويج بمثابة رصيد جديد يعزز إشعاع الرياضة الوطنية في المحافل الكبرى، ويؤكد مكانة أدويش كأحد أبرز النجوم الملهمين في تاريخ «الباراتيكواندو» على مستوى العالم.

حملة توعوية لمنتخب الركبي النسوي حول مخاطر المنشطات

في إطار ترسيخ قيم النزاهة الرياضية، حلت الوكالة المغربية لمكافحة المنشطات بالمركب الرياضي البرنوصي بالدار البيضاء، في زيارة ميدانية استهدفت تأطير لاعبات المنتخب الوطني النسوي للركبي، وقد تركزت هذه الحصة التعليمية والتحسيسية على مبادئ «الرياضة النظيفة» والتوعية الشاملة بمخاطر المنشطات، سعيا من الوكالة إلى مواكبة النخبة الوطنية في مسارها الإعدادي وتجنيبها السقوط في المحظور.

وتأتي هذه الخطوة الاستباقية لتعزيز الوعي القانوني والصحي لدى «لبؤات الركبي»، وضمان خوض المنافسات بروح رياضية تعكس التزام المغرب الصارم بالمعايير الدولية لمكافحة المنشطات.

مناورة جديدة لحسم صراع النهائي بين المغرب وإسبانيا

في انعطافة لافتة تعكس حجم الضغوط الدبلوماسية والرياضية، اضطر رافائيل لوزان، رئيس الاتحاد الإسباني لكرة القدم، إلى مراجعة تصريحاته السابقة بشأن حسم إسبانيا لاستضافة نهائي كأس العالم 2030؛ فبعد خرجة إعلامية أثارت لغطا واسعا في الأوساط الرياضية بين مدريد والرباط، حاول لوزان خلال ظهوره الأخير في مدينة مورسيا، تخفيف حدة التوتر، عبر استبدال صيغة «الجزم» بصيغة «الاستعداد»، مؤكدا أن بلاده تمتلك الجاهزية القصوى لاحتضان النهائي، مع الإقرار بوجود منافسة قائمة مع الشريكين المغربي والبرتغالي.

وفي محاولة لتعزيز الموقف الإسباني من زاوية «الأحقية الإدارية»، استند لوزان في خطابه الجديد إلى لغة الأرقام والنفوذ، حيث صرح لصحيفة «موندو ديبورتيفو»، بأن إسبانيا تستحوذ على 55 % من تفاصيل ملف الترشيح المشترك، فضلا عن كونها الجهة التي قادت دفة الحملة منذ انطلاقتها.

ويرى مراقبون، أن هذا التركيز المفاجئ على «النسب المئوية» و«قيادة الحملة»، ليس إلا مناورة سياسية ورياضية هدفها فرض أمر واقع يمنح مدريد الأولوية في تقسيم مراكز الثقل التنظيمية، ومحاولة استباقية لامتصاص الطموحات المغربية المتصاعدة.

غير أن هذه «البروباغندا» الإسبانية اصطدمت بحواجز التشكيك حتى داخل الإعلام المحلي في مدريد وبرشلونة، إذ وصفت تقارير صحفية ادعاءات لوزان بأنها تفتقر للغطاء الرسمي من «الفيفا»، فالمؤسسة الدولية التي تلتزم «الحياد الإيجابي» حتى الآن، لم تحسم بعد هوية ملعب النهائي، مما يجعل تصريحات رئيس الاتحاد الإسباني مجرد محاولة لرفع سقف التفاوض، وتطمين الشارع الرياضي الإسباني الذي بدأ يستشعر قوة الملف المغربي وقدرته على انتزاع شرف تنظيم المباراة الختامية.

في المقابل، يبرز المغرب كأكبر مهدد للطموحات الإسبانية في الاستحواذ على النهائي، خاصة مع الانتقال من مرحلة الوعود إلى مرحلة التنفيذ الفعلي لبناء أكبر ملعب في العالم، هذا الواقع الإنشائي المغربي الجديد، الذي يتجاوز سعة «سانتياغو برنابيو»، وضع الاتحاد الإسباني في موقف دفاعي، مما يفسر لجوء لوزان إلى لغة «النفوذ التاريخي» في مواجهة «لغة المنشآت» المغربية، في صراع دبلوماسي رياضي لن تحسمه الابتسامات، بل سيحسمه الملف الأكثر إبهارا في دفاتر «الفيفا».

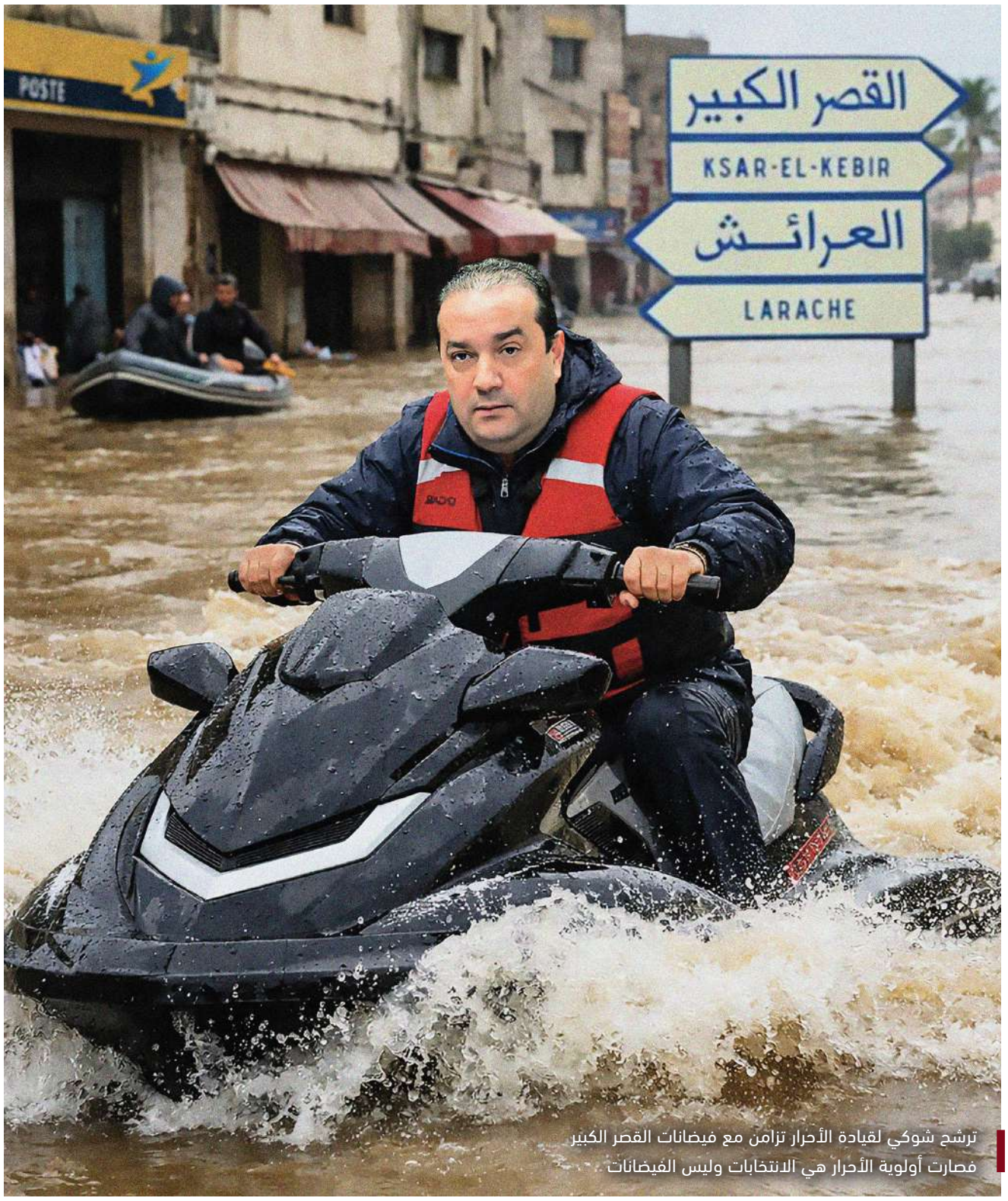

ترشح شوكي لقيادة الأحرار تزامن مع فيضانات القصر الكبير
فصارت أولوية الأحرار هي الانتخابات وليس الفيضانات

لم يولد محمد شوكي، الملقب بـ«أخنوش الصغير»، في ظروف عادية، بصفته مرشحا لخلافة «أخنوش الكبير» إذا لم يحدث أي طارئ قبل ترسيم هذا الترشيح(..)، ولكنه مع ذلك، وفي أول خروج إعلامي له بعد اعتباره مرشحا وحيدا «عبر عن شكره لمناضلي حزب الأحرار على ثقتهم في شخصه، وأكثر من ذلك، فقد بدأ جولة تواصلية بهذا الخصوص» كما لو أن الأمور عادية، وأول ملاحظة في الجولة نفسها هي وجود «حكيم التنظيم» رشيد الطالبي العلمي، الذي جلس إلى جانب شوكي في عدة لقاءات، والواقع أن لقاءات شوكي الأولى لم تكن لتنجح لولا دعمها من طرف رئيس مجلس النواب.. هل نتصور أن شوكي يملي قراراته على الطالبي العلمي؟ وإذا صدقنا رغبة الطالبي العلمي في الابتعاد، كيف نقول أنه «ابتعد» بينما هو أكبر ضمان لإمكانية نجاح مؤتمر الأحرار المقبل، كما حصل في مؤتمرات سابقة(..) ؟

إعداد: **سعيد الريحاني**

مؤشرات تراجع شوكي

المناورة الأخيرة لـ«أخنوش الصغير» بعد فشل «أخنوش الكبير»

رجل الثقة، ورجل المرحلة هو رشيد الطالبي العلمي، ومع ذلك، فقد أعلن عن رغبته في «اعتزال العمل السياسي»، وهذا الأمر وحده كفيل بتأكيد وجود معطيات خفية في موضوع ترشيح محمد شوكي وحيدا لخلافة أخنوش، بعد أن توصل محمد أوجار بالإشارة التي دفعته هو الآخر إلى الابتعاد، بعد أن احترقت ورقته من خلال إشهار خلافه مع وزارة الداخلية، وهو أمر غير معتاد من طرف حزب الأحرار، الذي يعتبر حزب البورجوازيين وحزب الإدارة(..).

وبخلاف الطالبي العلمي، فقصة إبعاد(..) أوجار عن خلافة أخنوش مفهومة، بعد أن تم استخدامه في معركة الصراع مع الدولة من طرف أخنوش(..)، حيث نقلت عنه المواقع قوله: ((إن الدولة ما تزال تُبقي هامشا ضيقا أمام الأحزاب لممارسة أدوارها؛ فالجماعات الترابية - التي يفترض أن تكون رافعة للديمقراطية المحلية - لا تدبر حتى 10 في المائة من الميزانيات، فيما تبقى السلطات الفعلية بيد الولاة والعمال وممثلي الإدارة الترابية.. وقال الوزير السابق أيضا: لا يمكن أن نحمّل المنتخبين كل شرور الدولة.. فمن يحاسب الولاة والعمال وكبار الإدارات المدبرة للمال العام؟ وأكد أن رؤساء الجماعات لا يستطيعون اتخاذ أي قرار جوهري دون استشارة ممثل السلطة، ما يجعل الحديث عن اللامركزية أو ديمقراطية محلية، خطابا دون مضمون عملي.. وفي تحليله

تحليل إخباري

أحد اللقاءات كما نظمها شوكي ويظهر فيها حكيم الحزب الطالبي العلمي

هكذا احترق أوجار، لكن شوكي وبرعاية الطالبي العلمي، دشن سلسلة لقاءات تواصلية مع هياكل التجمع بمختلف جهات المملكة، ابتداء من العاصمة الاقتصادية الدار البيضاء، حيث عقد اجتماعا مع أطر جهة الدار البيضاء سطات، قبل أن يواصل جولته بلقاءين متتاليين، الأول بجهة طنجة تطوان الحسيمة، والثاني بجهة الرباط سلا القنيطرة، **وقد صدق المرشح المحسوب على حزب الأصالة والمعاصرة، هذه الخلطة، حتى أنه أصبح يروج لما سمته بعض المواقع المتحمسة «رؤية شوكية لقيادة الحمامة»، حيث تقوم هذه الرؤية، التي لا أساس نظري لها، على فلسفة «التشاور والانفتاح»، مع التشديد على مبدأ «الاستمرارية» بهدف تحصين المكتسبات التي حققها الحزب في السنوات الأخيرة،** وضمان تماسك النهج السياسي والتنظيمي الذي بوأ الأحرار صدارة المشهد السياسي الوطني..

لتجربة الوزراء داخل الحكومات، اعتبر أوجار أن أي وزير جديد يجد نفسه مكبلا ببنية إدارية متجذرة منذ الحقبة البصرية، قائلا: الوزير يرث بيروقراطية ثقيلة تتحكم فيها الدولة العميقة.. الكتاب العامون والمديرون لا يتبعون إرادته فعليا)).

ولم يكن أوجار، الذي يفترض أنه عضو في حزب الأحرار (البورجوازيون) إلى جانب أخنوش ومن معه، ليقف عند هذا الحد؛ ((ففي رده على من يختزل أزمة السياسة المغربية في فساد النخب، اعترف أوجار بضرورة العقاب الصارم لكل من يختلس المال العام، لكنه تساءل بحدة: هل يمكن لرئيس جماعة أن يسرق وحده على مدى ربع قرن؟ أين هي آليات المراقبة؟ وكيف تمر الصفقات العمومية؟ ومن يجلس في لجانها؟ وأشار إلى أن التركيز على المنتخبين وحدهم يخفي أعطابا بنيوية مرتبطة بضعف الرقابة الحقيقية على الإدارات الترابية، وبغياب مساءلة فعلية للأطر التي تدبر الموارد العمومية)).

هكذا احترق أوجار، لكن شوكي وبرعاية الطالبي العلمي، دشن سلسلة لقاءات تواصلية مع هياكل التجمع بمختلف جهات المملكة، ابتداء من العاصمة الاقتصادية الدار البيضاء، حيث عقد اجتماعا مع أطر جهة الدار البيضاء سطات، قبل أن يواصل جولته بلقاءين متتاليين، الأول بجهة طنجة تطوان الحسيمة، والثاني بجهة الرباط سلا القنيطرة، وقد صدق المرشح المحسوب على حزب الأصالة والمعاصرة، هذه الخلطة، حتى أنه أصبح يروج لما سمته بعض المواقع المتحمسة «رؤية شوكية لقيادة الحمامة»، حيث تقوم هذه الرؤية، التي لا أساس نظري لها، على فلسفة «التشاور والانفتاح»، مع التشديد على مبدأ «الاستمرارية» بهدف تحصين المكتسبات التي حققها الحزب في السنوات الأخيرة، وضمان تماسك النهج السياسي والتنظيمي الذي بوأ الأحرار صدارة المشهد السياسي الوطني..

الواقع أن ما يسمونه «رؤية شوكي»، لم يكن مرتبطا بمسار حزبي بقدر ما هو مسار شخصي للملياردير عزيز أخنوش، القادم هو الآخر من حزب الحركة الشعبية، وليس له أي رصيد تنظيمي، باستثناء أرصدته الكبيرة في مجال الصفقات الكبرى وريادة الأعمال، سواء في القطاع الخاص أو القطاع العام، حيث بات الرجل يبيع الأوكسجين والماء والمحروقات والمواد الغذائية..

مرحلة أخنوش انتهت، ولكن رئيس الحكومة يرفض المغادرة دون ضمان الحفاظ على مصالحه، لذلك دعم مرشحه المدلل شوكي، وقد يستمر في دعمه حتى يوصله إلى الوجهة المعلومة، وأي مرشح هذا لقيادة حزب تلاحقه التهم؟ فقد كتبت الصحافة، وتداولت مواقع التواصل الاجتماعي (دون تكذيب من شوكي)، ما يلي، والفاهم يفهم: ((إن النيابة العامة أحالت على وكيل الملك شكاية المعتقل رشيد الفايق

ما يقدم عليه عزيز أخنوش اليوم لا يمكن قراءته إلا كرهان سياسي محفوف بالمخاطر، بل كمغامرة قد تدق آخر مسمار في نعش حزب التجمع الوطني للأحرار، إذا ما استمرت القيادة في تجاهل حساسية المرحلة ومتطلبات الحكامة السياسية؛ **فالأحزاب لا تُقاس فقط بما تحققه من أرقام انتخابية، بل أيضا بقدرتها على حماية صورتها، واحترام ذكاء المواطنين، والتحلي بالحد الأدنى من التبصر في اختياراتها القيادية.**

تحليل إخباري

من داخل السجن، وتزامن هذا التطور القضائي مع تداول تقارير إعلامية تحدثت عن ورود اسم محمد شوكي، المرشح الأبرز لخلافة عزيز أخنوش على رأس حزب التجمع الوطني للأحرار، ضمن الشكاية ذاتها، إلى جانب اسم كاتب عام سابق بعمالة فاس

قصة محمد شوكي وورطته في فاس، وحرص أخنوش على تزكيته، في إطار الصراع الكبير(..)، أصبحت معروفة وتثير عدة تساؤلات حول مستقبل الحزب، إذ ((يثير إقدام عزيز أخنوش، رئيس حزب التجمع الوطني للأحرار، على تثبيت محمد شوكي كخلف محتمل له على رأس الحزب، أكثر من علامة استفهام، ليس فقط داخل البيت التجمعي، بل في المشهد السياسي الوطني ككل؛ فحين تتقاطع القيادة الحزبية مع الشبهات القضائية، يصبح القرار السياسي مغامرة محفوفة بالمخاطر، وقد تتحول من «خلافة تنظيمية» إلى عبء ثقيل يهدد مستقبل الحزب واستقراره.. محمد شوكي، الذي لم يمض على التحاقه بحزب التجمع الوطني للأحرار سوى أقل من ثماني سنوات، تحوم حوله اليوم شبهات جدية بعد الشكاية التي تقدم بها ضده رشيد الفايق، لدى رئاسة النيابة العامة، والتي أحيلت بدورها على الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بفاس، وهنا يطرح السؤال الجوهري نفسه: كيف يعقل أن يُدفع باسم يلاحقه هذا الجدل إلى واجهة قيادة حزب يتولى رئاسة الحكومة؟ وأي رسالة تُبعث للرأي العام ولمناضلي الحزب حين يتم تجاهل منطق التحفظ السياسي والانتظار إلى حين اتضاح الحقيقة ؟

الأكثر خطورة في هذا السيناريو، هو الفرضية التي لا يمكن تجاهلها: ماذا لو انتُخب محمد شوكي رئيسا لحزب التجمع الوطني للأحرارٍ ثم تمت متابعته قضائيا بناءً على فحوى الشكاية؟ ألن يكون الحزب حينها قد وضع نفسه طواعية في مأزق سياسي وأخلاقي غير مسبوق؟ ألن تتحول قيادة الحزب إلى نقطة ضعف بدل أن تكون مصدر قوة واستقرار؟ ثم أين هم كفاءات الحزب؟ أين ما يُسمى بـ«الحرس القديم» الذي راكم تجربة تنظيمية وسياسية قبل التحاق عزيز أخنوش نفسه بالحزب؟ هل أصبح حزب التجمع الوطني للأحرار عقيما إلى درجة لا يجد فيها سوى اسما واحدا حديث العهد، مثير للجدل، ليحمل مشعل القيادة، أم أن منطق الولاءات الضيقة غلب على منطق الكفاءة والاستحقاق ؟

إن ما يقدم عليه عزيز أخنوش اليوم لا يمكن قراءته إلا كرهان سياسي محفوف بالمخاطر، بل كمغامرة قد تدق آخر مسمار في نعش حزب التجمع الوطني للأحرار، إذا ما استمرت القيادة في تجاهل حساسية المرحلة ومتطلبات الحكامة السياسية؛ فالأحزاب لا تُقاس فقط بما تحققه من أرقام انتخابية، بل أيضا بقدرتها على حماية صورتها، واحترام ذكاء المواطنين، والتحلي بالحد الأدنى من التبصر في اختياراتها القيادية)) (المصدر: حسن الخلقي: متخصص في الإعلام والاتصال).

في انتظار المؤتمر ونتيجة المؤتمر، الذي يتعارض مع المنطق السياسي، فهذه هي المرة الأولى التي سيكون فيها رئيس الحكومة تابعا لرئيس الحزب، حيث علينا أن نتصور أن محمد شوكي هو من سيملي التوجيهات السياسية الحزبية على رئيس الحكومة أخنوش، وأي مسار سياسي هذا الذي يجعل رئيس حكومة يتخلى عن قيادة الحزب؟ أليست هاته حالة استثناء تفرغ السياسة من محتواها؟ أين هو تحمل المسؤولية السياسية؟ هل يعقل أن يحاسب الناخبون محمد شوكي عن أخطاء أخنوش.. ؟

الأكيد أن الأحرار أمام غضبة كبرى.. قد تدفعه رأسا نحو فريق المعارضة، فهذا العزوف عن الرئاسة من طرف الكبار، لا يمكن تفسيره إلا بوجود سيناريو لصراع خفي بين أخنوش وبين الكبار(..)، وقد يتم طي هذه الصفحة بانسحاب شوكي من سباق الرئاسة، عندما يصبح المؤتمر سيد نفسه، أي إمكانية تدارك الموقف(..).

أخنوش أول رئيس حكومة يتخلى عن رئاسة الحزب

> الأكثر خطورة في هذا السيناريو، هو الفرضية التي لا يمكن تجاهلها: **ماذا لو انتُخب محمد شوكي رئيسا لحزب التجمع الوطني للأحرار ثم تمت متابعته قضائيا بناءً على فحوى الشكاية؟ ألن يكون الحزب حينها قد وضع نفسه طواعية في مأزق سياسي وأخلاقي غير مسبوق؟ ألن تتحول قيادة الحزب إلى نقطة ضعف بدل أن تكون مصدر قوة واستقرار؟ ثم أين هم كفاءات الحزب؟ أين ما يُسمى بـ«الحرس القديم» الذي راكم تجربة تنظيمية وسياسية قبل التحاق عزيز أخنوش نفسه بالحزب؟**

كواليس أخرى

جمعية هيئات المحامين تتهم وهبي بالتنكر للاتفاقات المبرمة

الرباط. الأسبوع

أكد الحسين الزياني، رئيس جمعية هيئات المحامين بالمغرب، عن استعداد النقباء لتقديم استقالة جماعية تعبيرا عن رفضهم لمشروع قانون المحاماة بصيغته الحالية.

وأوضح الزياني، خلال ندوة صحفية، أن مشروع قانون المحاماة يمس حصانة مهنة المحاماة واستقلاليتها، وهي حقوق مكتسبة ومكفولة، كما أنه يتعارض مع حقوق الدفاع وعدد من المواثيق الدولية والمرجعيات الأساسية والمبادئ الكبرى ودستور المملكة، ويهدد أسس دولة الحق والقانون.

وقال رئيس جمعية هيئات المحامين، أن رفض هيئات المحامين لمشروع القانون ليس من أجل المصلحة، وإنما دفاعا عن استقلالية المهنة التي هي جزء من المجتمع، وقريبة من هموم المواطنين والمجتمع ورافقت معارك استقلال البلاد، وتحملت الدفاع عن الحقوق والحريات في سياقات صعبة ومعقدة، موضحا أن مشروع وزير العدل عبد اللطيف وهبي، سيجعل المحاماة، أفرادا ومؤسسات مهنية، خاضعة لوصاية ورقابة السلطة التنفيذية، وسيحولها إلى مهنة تؤدي أدوارا تقنية ووظيفية وإدارية، وهذا يتنافى مع الدور الذي تأسست من أجله المحاماة على مر التاريخ، معتبرا أن المرحلة الاحتجاجية هي محطة وطنية للدفاع عن استقلال المحاماة ورسالة لحماية حق المواطن في محاكمة عادلة.

وتابع النقيب الزياني، أن الجمعية قدمت ملاحظاتها بخصوص المشروع، لكن المشكلة تكمن في انقلاب الوزارة على ما تم الاتفاق عليه، معتبرا أن الأزمة فرضت على الهيئات ولم تخلقها بسبب قانون ترفضه شرائح واسعة من المجتمع المغربي.

عزلة لشكر بعد رحيل أخنوش

الرباط. الأسبوع

يبدو أن إدريس لشكر يعيش صدمة نفسية كبيرة منذ إعلان رئيس حزب التجمع الوطني للأحرار، عزيز أخنوش، عن عدم ترشحه لرئاسة حزبه مرة أخرى، والذي يعتبر إعلانا صريحا عن اعتزال السياسة.

وحسب مصادر، فإن لشكر الذي يترأس أول حزب للمعارضة في البرلمان، والذي يقارع الحكومة، لم يتقبل قرار أخنوش بترك حزب التجمع، رغم أنه يوجه انتقادات للحكومة التي يترأسها أخنوش ويتهمها بالتغول والتحكم والسطو على المؤسسات.

ورغم تواجده في المعارضة وإزاحته من التحالف الحكومي في البداية، إلا أن الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي ربما كان يراهن على بقاء أخنوش لكي يحقق حلمه بالعودة للحكومة والحصول على حقائب وزارية خلال الانتخابات التشريعية المقبلة.

لشكر

مستشارة فوق العادة تصول وتجول في وزارة الصحة

الرباط. الأسبوع

أصبحت إحدى مستشارات وزير الصحة تتحكم في دواليب الوزارة بشكل كبير، وتتدخل في الشاذة والفاذة ولها سلطة تفوق سلطة الوزير نفسه، وعلى رؤساء الأقسام والمديريات.

وتسعى المستشارة القادمة من الدار البيضاء، إلى تعيين بعض المقربين والمنتمين إلى حزب الأحرار في مناصب مهمة داخل الوزارة من خلال علاقاتها داخل الوزارة من خلال تدخلها في الموارد البشرية.

وتعرف الوزارة احتقانا داخليا لدى الأطر والموظفين، بسبب تحركات المستشارة، التي أصبحت «السيدة الأولى» وبمثابة وزيرة تصول وتجول وتخدم مصالح حزبها من خلال اقتراح المقربين، عوض الاعتماد على الكفاءة والمساواة في تدبير المناصب.

الوزيرة بنيحيى تتهرب من تسوية مشاكل ذوي الاحتياجات الخاصة

الرباط. الأسبوع

يبدو أن وزيرة الأسرة والتضامن، نعيمة بنيحيى، تحاول ربح الوقت للهروب من تسوية المشاكل والمطالب التي تطالب بها جمعيات ذوي الاحتياجات الخاصة والأشخاص في وضعية إعاقة، رغم إعلانها عند تنصيبها عن إطلاق برامج ووعود كثيرة لكن بدون جدوى.

اليوم يتبين للفاعلين في الميدان والعاملين مع ذوي الاحتياجات الخاصة سواء داخل المجتمع المدني، أو في المؤسسات التعليمية، أن الوزيرة «حادكة فقط في الشفوي»، لكن في التطبيق غير قادرة على تنفيذ ما تقول، بسبب غياب الإرادة السياسية واعتمادها على مستشارين ومساعدين لا علاقة لهم بالميدان، ويفتقدون للتجربة والخبرة اللازمة للمشاركة في تحسين وضعية الأشخاص ذوي الإعاقة.

بنيحيى

وزير الصحة يعفي مدير معهد باستور.. فهل يتجه نحو خوصصة المختبر ؟

الرباط. الأسبوع

فتحت وزارة الصحة والحماية الاجتماعية باب الترشيح لشغل منصب مدير معهد باستور، عقب قرار الوزير التهراوي بإعفاء مديره عبد الرحمان المعروفي، دون الكشف عن الأسباب الحقيقية.

واشترطت الوزارة على المرشحين التوفر على مؤهلات علمية، وخبرة مهنية متقدمة في مجالات الطب أو الصيدلة أو العلوم ذات الصلة، ومسار أكاديمي ومهني ينسجم مع الطابع الاستراتيجي للمنصب، خاصة وأن المعهد مكلف بالمراقبة الوبائية والبحث العلمي والتشخيص.

وترى بعض المصادر، أن قرار إعفاء المعروفي يبقى غامضا، وربما له خلفية سياسية أو حزبية، خاصة وأن مدير المختبر ذو كفاءة عالية ومتخصص في المجال بحكم تقلده منصب مدير علم الأوبئة في الوزارة، ما يجعل قرار الإعفاء لا يستند إلى مبررات وأسباب موضوعية، مما يثير الشكوك حول الهدف من إبعاده، فهل الوزير يسعى إلى تعيين أحد المقربين من حزب الأحرار على رأس المختبر الأقدم بالمملكة ؟

التهراوي

النقابات التعليمية تطالب بإيواء المتضررين من الفيضانات في مراكز الأعمال الاجتماعية

الرباط. الأسبوع

دعت النقابات التعليمية الخمس رئيس مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين، إلى تمكين المتضررين من الفيضانات التي عرفتها مدينة القصر الكبير وسيدي قاسم، من الاستفادة من الإيواء المؤقت في المؤسسات التابعة لها، بعد قرارات الإخلاء وترحيل الساكنة.

وطالبت النقابات المؤسسة بالتدخل الفوري من خلال توفير الإيواء المؤقت بمؤسسات الاصطياف التابعة لها، أو عبر توفير شقق سكنية ومنازل لفائدة الأسر المتضررة، تكريسا للدور الإنساني والاجتماعي للمؤسسة، خاصة في حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية، وأكدت أن هذا الطلب يندرج في إطار التضامن الوطني واستحضار المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، بما يساهم في توفير إيواء آمن ولائق، والتخفيف من الآثار النفسية والاجتماعية التي خلفتها الفيضانات، ودعم جهود الدولة والسلطات العمومية في تدبير هذه الوضعية الاستثنائية.

من جهة ثانية، قررت النقابات الأكثر تمثيلية خوض إضراب وطني خلال الأسابيع المقبلة احتجاجا على تماطل الوزارة في التعاطي مع ملفات الشغيلة التعليمية، وعدم تنزيل مضامين اتفاق 26 دجنبر 2023، فيما يتعلق بالنظام الأساسي الخاص بموظفي التربية والتكوين، وحملت الحكومة والوزارة الوصية كامل المسؤولية عن مآلات الوضع في حال استمرار النهج الحالي، داعية نساء ورجال التعليم إلى الانخراط الواسع والمسؤول في مختلف المحطات النضالية المعلنة، دفاعا عن المدرسة العمومية وكرامة العاملين بها.

كواليس جهوية

ما يجري ويدور في المدن

تيفلت

عرشان يتجاهل مطالب المعارضة ويقرر تدبير الميزانية بمنطق فردي

= الأسبوع

يواصل رئيس جماعة تيفلت، عبد الصمد عرشان، الهروب إلى الأمام ومراوغة المعارضة، بعدما رفض قبول العديد من المواضيع المرتبطة بالشأن العام المحلي وبقضايا المواطنين، لإدراجها ضمن دورة فبراير قصد مناقشتها والتقرير فيها.

وانتقدت المعارضة تهرب رئيس الجماعة من الواقع وعدم احترامه للدور الرقابي لأعضاء المجلس، المستشارين، والاستخفاف بحق المواطنين في المعلومة، بعدما رفض أربعة أسئلة محورية تتعلق بتدبير المال العام وجودة الخدمات العمومية المقدمة لساكنة تيفلت التي تعيش الكثير من المشاكل منذ تشكيل المجلس.

وقد طالبت المعارضة بالكشف عن القيمة المالية لحفل والجهة المستفيدة منه، والمناسبة التي دفعت المجلس لصرف المال، بالإضافة إلى سندات أو صفقة اللوازم الاحتفالية، من زرابي وأعلام ولافتات، ومعدات إضاءة، وكراء المعدات، قصد توضيح المصاريف الاجمالية والمستفيدين منها والغاية من شرائها، في ظل الخصاص الذي تعرفه مجالات أخرى.

واستغربت من تخصيص ميزانية تقدر بـ 760 مليون سنتيم قصد تأهيل مقر الجماعة، مشددة على ضرورة توضيح طبيعة الأشغال المنجزة، والمقاولة أو المقاولات التي فازت بالصفقات، والتراخيص القانونية المرتبطة بالمشروع، متسائلة هل تشمل الأشغال المصعد المؤدي إلى مكتب الرئيس والتجهيزات الخاصة ؟

عرشان

ورفضت المعارضة اعتبار الرئيس تدبير الميزانية وسندات الطلب من اختصاصه لوحده بصفته الآمر بالصرف، دون منح الحق للمستشارين الجماعيين لمساءلته ومراقبة تفاصيل الإنفاق العمومي، لأنه يرى أن المراقبة من اختصاص مؤسسات المحاسبة وليس أعضاء المجلس، وكشفت غياب خدمة سيارات الإسعاف العمومي بالمستشفى المحلي ومطالبة المواطنين بأداء تكاليف البنزين، رغم تخصيص ميزانية لهذا الغرض، بينما حمل هو المسؤولية لقطاع الصحة، دون تفاعله مع المشكل المتعلق بطبيعة هذه الخدمة وشروط الاستفادة منها.

وحسب المعارضة، فإن عرشان يفرغ العمل الجماعي من محتواه ويجعل المجلس مثل غرفة لتمرير قرارات والمصادقة فقط، عوض فتح النقاش الهادف والمساءلة، والسماح للمستشارين بممارسة الحق الدستوري والرقابي والترافع من أجل حقوق الساكنة بشكل شفاف.

عين على الشمال

إعداد: زهير البوحاطي

فيضانات الشمال تكشف تناقضات التفاعل الميداني للعمال بين الغياب والحضور

في الوقت الذي كانت فيه عدد من مدن الشمال تغرق تحت وطأة الفيضانات، نتيجة التساقطات المطرية الغزيرة والانخفاض الحاد في درجات الحرارة المصحوب بتساقطات ثلجية بعدد من المناطق، عاشت الساكنة أوضاعا صعبة بسبب انقطاع الطرق، وانجراف التربة، وعزل العديد من الدواوير والجماعات القروية عن محيطها الخارجي وانقطاع الكهرباء.

ورغم خطورة الوضع وحجم الخسائر المسجلة، اكتفى بعض العمال التابعين لوزارة الداخلية، حسب ما عاينته الساكنة، بتتبع تطورات الأوضاع عن بعد دون النزول إلى الميدان أو الظهور إلى جانب المتضررين، في وقت كانوا ينتظرون فيه حضورا فعليا للسلطات لمواكبة معاناتهم والوقوف عن كثب على حجم الأضرار.

وقد تضررت ممتلكات العديد من الأسر، بعدما غمرت مياه الفيضانات منازلهم، خاصة بالجماعات القروية، حيث أتلفت الأمطار المحاصيل وألحقت خسائر جسيمة بالقطاع الفلاحي الذي يعد مصدر العيش الأساسي لغالبية الأسر، كما أدت السيول إلى انجراف التربة وانقطاع المسالك الطرقية، ما فاقم من معاناة الساكنة ووضعها في عزلة تامة.

في المقابل، شكل الحضور الميداني لبعض العمال والولاة، نقطة ضوء وسط هذه الأزمة، حيث خلفت زياراتهم الميدانية، مرفوقين برجال السلطة، ارتياحا كبيرا في نفوس الساكنة المتضررة، إذ حرصوا على تفقد أوضاع المواطنين عن قرب، والاطلاع على حجم الخسائر، مع إعطاء التعليمات اللازمة لمختلف المصالح المعنية من أجل ضمان أمن وسلامة السكان، وتسريع وتيرة التدخلات.

هذا التفاوت في التفاعل بين المسؤولين أعاد إلى الواجهة سؤال الحكامة الترابية ونجاعة التدبير في أوقات الأزمات، ومدى التزام بعض المسؤولين بروح المسؤولية الملقاة على عاتقهم، خاصة في مثل هذه الظروف الاستثنائية التي تتطلب حضورا ميدانيا وتواصلا مباشرا مع المواطنين، بدل الاكتفاء بالتقارير أو المتابعة عن بعد.

مختصرات شمالية

تتخوف ساكنة جماعات تابعة لشفشاون ووزان، من خطر الأسلاك الكهربائية ذات الضغط المرتفع المثبتة على أعمدة متهالكة، والتي تشكل تهديدا حقيقيا لسلامتهم مع حجم التساقطات المطرية الكثيفة.

وقد أدت الرياح القوية والأمطار الغزيرة إلى سقوط عدد من هذه الأسلاك، دون أي تدخل من المكتب الوطني للكهرباء، ما خلف أضرارا في صفوف الساكنة، ومن بين المناطق المتضررة، دوار الشاوي بجماعة أمزفرون إقليم وزان، حيث أصيب عجلان نتيجة تماس كهربائي، فيما نجت الساكنة بأعجوبة من كارثة محققة.

بسبب الفيضانات التي تعرفها أغلب مدن الشمال، والتي تسببت في أضرار كبيرة للمواطنين، خاصة الذين غمرت المياه منازلهم وأتلفت ممتلكاتهم، يطرح التساؤل حول مآل ملايين الدراهم التي رصدتها بعض الجماعات من أجل التصدي لخطر الفيضانات، بعدما عرت التساقطات الأخيرة عن الواقع الهش للبنية التحتية، وضعف قنوات تصريف مياه الأمطار، إضافة إلى تعطل شبكات الصرف الصحي وغياب شبه تام للمخططات الاستعجالية الكفيلة بإنقاذ المدن الشمالية من الفيضانات..

رغم التساقطات المطرية الأولى التي عرفتها القصر الكبير، والتي تسببت في أضرار متفاوتة للساكنة وأدت إلى إغلاق عدد من الشوارع وتعليق الدراسة ببعض المؤسسات التعليمية، لم تحرك هذه الأوضاع رئيس الجماعة للتواصل مع المواطنين واتخاذ التدابير الاستباقية اللازمة، لكن بعد مرور يومين وتزايد منسوب المياه بشكل مقلق، وقيام عامل إقليم العرائش بزيارة ميدانية لمدينة القصر الكبير للوقوف على حجم الأضرار، وقتها تحرك رئيس الجماعة حيث ظهر مرفوقا بالسلطات الإقليمية، ليصدر بعدها بلاغا يحذر فيه الساكنة والحمامات من الإفراط في استعمال المياه، في خطوة اعتبرها متتبعون متأخرة ولا تعكس تحمل المسؤولية في الوقت المناسب.

انجراف مقبرة «كرة السبع» في غياب البنية التحتية

أعادت التساقطات المطرية الأخيرة التي عرفتها مدينة تطوان، إلى الواجهة وضعية مقبرة «كرة السبع» الإسلامية، التابعة للجماعة الترابية لتطوان، بعدما تسببت السيول في انجراف أجزاء مهمة منها، كاشفة عن حجم الإهمال الذي طال هذا المرفق الديني والإنساني لسنوات طويلة.

وتعد مقبرة «كرة السبع» من بين المقابر التي تعاني منذ مدة من التهميش وغياب أي تدخل حقيقي من طرف الجهات المعنية رغم النداءات المتكررة لساكنة الحي وفعاليات مدنية طالبت مرارا بإصلاحها وتأهيلها وصون حرمة الموتى، غير أن هذه المطالب قوبلت، حسب تعبير الساكنة، بصمت غير مبرر من طرف الجماعة، ما جعل المقبرة تعيش وضعا كارثيا.

وتفتقر المقبرة لأبسط شروط البنية التحتية، إذ لا تتوفر على سور يحميها من الانجراف أو الاعتداءات، ولا على طرق مهيأة تسهل ولوج المشيعين، إضافة إلى غياب مكان مخصص للصلاة على الأموات، وانعدام المرافق الصحية، في مشهد لا يليق بحرمة المقابر ولا بكرامة الأموات وذويهم.

وقد أدى ضعف تجهيزات المقبرة إلى انجراف التربة وظهور القبور على السطح، في مشاهد صادمة خلفت استياء واسعًا في صفوف الساكنة، وطرحت أكثر من علامة استفهام حول مسؤولية الجهات الوصية عن حماية هذا الفضاء الديني وصيانته.

ويرى متتبعون أن ما وقع بمقبرة «كرة السبع» ليس سوى نتيجة طبيعية لسنوات من الإهمال وغياب التخطيط، مؤكدين أن المقابر الإسلامية ينبغي أن تحظى بعناية خاصة باعتبارها مرافق عمومية ذات طابع ديني وإنساني، تستوجب توفير بنية تحتية تحميها من التقلبات المناخية وتحفظ كرامة الموتى.

وفي ظل هذه التطورات، تتعالى الأصوات المطالبة بفتح تحقيق جدي في وضعية المقبرة، والتعجيل بإطلاق برنامج استعجالي لإعادة تأهيلها، مع وضع حد لسياسة الآذان الصماء تفاديا لتكرار مثل هذه الكوارث التي تمس مشاعر المواطنين وتمثل مساسا بحرمة الأموات.

كواليس جهوية

تاونات

مطالب حقوقية وجمعوية بإعلان إقليم تاونات منطقة منكوبة

= الأسبوع

دعت فعاليات محلية وحقوقية في تاونات، إلى اعتبار الإقليم منطقة منكوبة، يحتاج إلى تدخل استعجالي من مختلف القطاعات الحكومية لإنقاذه، مع ضرورة تشكيل خلية أزمة ولجان محلية تضم المجتمع المدني لتدبير الوضعية الحالية.

واعتبرت لجنة «نداء الكرامة»، أن إقليم تاونات يعاني من عدة مشاكل واختلالات، أهمها انقطاع شبه كلي للعديد من الطرق والمسالك القروية، عزل عشرات الدواوير، صعوبة تنقل المرضى والحوامل والتلاميذ، مشاريع تنموية هشة، غياب الخدمات، غلاء المعيشة، تلف الزيتون بسبب الأمطار، اختلالات في المستشفى الإقليمي وضعف الخدمات الصحية.

وطالبت اللجنة بإطلاق مبادرات من أجل إغاثة المنكوبين وضحايا الفيضانات والاضطرابات الجوية، عبر تقديم المساعدات، وإعادة توزيعها وإسكان بشكل مؤقت للأسر المتضررة، وبلورة أشكال محلية لتدبير الأزمة.

ودعت اللجنة الجهات الوصية إلى العمل على إعادة فتح الطرق والمسالك القروية، وضمان وصول الخدمات الأساسية للمواطنين، خاصة الطبية، ووضع خطة للنهوض بالقطاع الصحي وتوفير الأطباء والأدوية والمعدات، وإطلاق برنامج لدعم الفلاحين المتضررين، خاصة في قطاع الزيتون والمنتجات الزراعية، والعمل على تقليل أثار الخسائر الاقتصادية.

برشيد

اتهام مجلس جماعة برشيد بنهج سياسة البيروقراطية والمماطلة

= الأسبوع

حذرت الكتابة المحلية لحزب العدالة والتنمية ببرشيد، من تدهور غير مسبوق للأوضاع الاجتماعية والبنية التحتية بالمدينة، في وقت يبدو فيه المجلس الجماعي عاجزا عن القيام بأبسط واجباته تجاه المواطنين، خاصة بعد تفجر ملف تجار الأسواق الجماعية بالقصبة والحي الحسني، الذين وجدوا محلاتهم مغلقة دون بدائل.

واعتبر الفرع المحلي للحزب، أن ما حصل يعتبر مأساة اجتماعية مست التجار في حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية، بعدما تحولت الأسواق الجماعية إلى مساحة إقصاء وإفقار مباشر للتجار الصغار، وتشريد أربعين أسرة في إقامة الصفقات دون تمكينها من بدائل وحلول أخرى، واتهمت المجلس بممارسة البيروقراطية والمماطلة، وغياب أي حس بالمسؤولية الاجتماعية، مما يضع المواطنين الأكثر هشاشة في مواجهة العراء وكأن حياتهم ومصائرهم ليست من أولويات السلطة المحلية، إلى جانب الوضع المتفاقم للبنية التحتية في المدينة، التي تعيش حالة من الانهيار المستمر.

وحسب الكتابة المحلية لـ«البيجيدي»، فإن هذه الملفات تبرز أزمة حقيقية يعرفها التدبير المحلي في ظل استمرار المجلس في سياسة الصمت والمماطلة والتهرب من المسؤولية، ما يضع الساكنة أمام واقع صعب ومؤلم ومعاناة مستمرة، داعيا المسؤولين بالمدينة إلى اتخاذ إجراءات فورية لمعالجة الملفات وحماية الساكنة والنهوض بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، وإعادة النظر في آليات التدبير الجماعي.

وتعيش ساكنة برشيد على وقع الإهمال والتهميش في غياب الإرادة لدى المجلس الجماعي ومسؤوليه من أجل حل المشاكل العالقة وتفادي حدوث أزمة اجتماعية بسبب القرارات التي لا تستند إلى مقاربة اجتماعية.

تازة

تجار سوق الجملة بتازة يرفضون تماطل رئيس الجماعة

= الأسبوع

احتج مجموعة من التجار في سوق الجملة للخضر والفواكه بتازة العليا، بسبب استمرار المشاكل العالقة وعدم تفاعل رئيس المجلس الجماعي مع مطالبهم وعدم تنفيذ الاتفاق.

وسجل الفرع النقابي للنقابة الوطنية للجماعات الترابية والتدبير المفوض، عدم وفاء الرئيس بالالتزامات المتفق عليها في لقاء 6 أكتوبر 2025، مما ساهم في استمرار المشاكل بكل مرافق الجماعة، خاصة في سوق الجملة وغياب التفاعل الإيجابي مع المراسلات النقابية.

ورفض المكتب النقابي ما سماه «أسلوب التسويف والتماطل» في معالجة المشاكل القائمة، خاصة بسوق الجملة، الذي يعرف، حسب بلاغ له، وضعية مقلقة تستدعي تدخلا عاجلا ومسؤولا، مطالبا رئيس المجلس بتحمل مسؤوليته في تنزيل جميع النقط المتفق عليها، والعمل على إيجاد حلول عملية ومستدامة لمختلف الإشكالات المطروحة، بما يضمن استقرار المرفق وجودة خدماته، وأكد على استمراره في متابعة تطورات هذا الملف، والتشبث بخيار النضال إلى حين الاستجابة لمطالب الشغيلة الجماعية وتحقيق الاستقرار داخل مرافق الجماعة.

زاكورة

مطالب بترشيح الأشخاص في وضعية إعاقة في الانتخابات بزاكورة

= الأسبوع

نظمت فعاليات جمعوية في زاكورة، لقاء تواصليا خصص لموضوع: «تعزيز المشاركة السياسية للأشخاص في وضعية إعاقة»، بدعم من المؤسسة الأورو -متوسطية وبشراكة مع تحالف جمعيات الإعاقة، بهدف دمج الفئات الهشة في الحياة السياسية.

وقد تناول اللقاء موضوع الديمقراطية التشاركية وتشجيع الأشخاص في وضعية إعاقة على ممارسة حقوقهم السياسية كاملة، بما يشمل التصويت، الترشيح، والوصول إلى مراكز القرار، بحيث اعتبرت فعاليات متدخلة أن مشاركة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة لا يجب أن تقتصر على التصويت فقط، بل لا بد أن تشمل الترشح في الانتخابات المقبلة والمساهمة في المجالس الجهوية والمحلية والوطنية.

وأكد المتدخلون أن فئة الأشخاص في وضعية إعاقة تعيش الإهمال وتحديات كبيرة من أجل الإدماج السياسي والاجتماعي، مما يتطلب - حسب رأيهم - سياسات عمومية واضحة لتسهيل ولوجهم إلى الحياة العامة، وضمان نزاهة الانتخابات ومراقبتها من خلال الملاحظة المستقلة.

وخلص اللقاء إلى مجموعة من المداخلات والملاحظات المهمة؛ ضمان نزاهة الانتخابات وحق المشاركة الكاملة، الحكامة الترابية وإدماج فعلي للأشخاص في وضعية إعاقة ضمن تدبير الشأن المحلي، اعتماد كوطا انتخابية مخصصة لهذه الفئة، وضمان تمثيلهم ومراجعة التشريعات الخاصة بالحقوق الانتخابية لهذه الفئة وتسهيل مشاركتهم السياسية.

خنيفرة

اتهام المجلس الجماعي لخنيفرة بضعف تدبير الأولويات

= الأسبوع

يدور جدل كبير حول إعادة تسمية مجموعة من الفضاءات والساحات والشوارع والأزقة في مدينة خنيفرة، من قبل الجماعة، خلال دورة فبراير الحالية في ظل التهميش الذي تعرفه العديد من الأحياء الشعبية التي تعيش خارج دائرة الاهتمام.

ويرى فاعلون محليون أن مدينة خنيفرة تعرف العديد من الاختلالات على مستوى تدبير البنى التحتية في ظل تدهور الشوارع والأزقة مما يخلق معاناة حقيقية للسكان ومستعملي الطرقات، ويطرح بالتالي السؤال على المجلس الجماعي حول انتقاء الأولويات والنواقص التي تعرفها المدينة وإصلاحها.

وأكدت فعاليات محلية، أن الاهتمام بأسماء الشوارع والفضاءات ومراجعتها، ليست عملية مهمة أمام تراكم العديد من الملفات المرتبطة بالخدمات الأساسية للمواطنين، وتأهيل المدينة على مستوى الشوارع والأحياء، ثم النظر في أسمائها بعد إصلاحها حتى تكون في المستوى المطلوب، وانتقدت تخصيص منحة مالية لفائدة جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي الجماعة، والتي خصصت فقط لتتبع كأس إفريقيا، عوض أن تذهب نحو تحسين الخدمات العمومية، في ظل الصعوبات المالية التي تعرفها الجماعة والتي تتطلب ترشيد النفقات وصرف الأموال في الخصاص، مثل إصلاح الرافعات التابعة للجماعة التي توجد في وضعية ميكانيكية صعبة، مما أصبح يؤثر على عمل المصلحة التقنية، خاصة وأن هذه الآليات تعاني من كثرة الأعطاب.

كواليس جهوية

الهرهورة

اختلالات في تدبير الأشغال تتطلب مساءلة مسؤولي جماعة الهرهورة

= الأسبوع

الكثير من سكان العاصمة وضواحيها يظنون أن مدينة الهرهورة من المدن الساحلية السياحية الجميلة، لكن الواقع وسط التجمعات السكنية يكشف غير ذلك، حيث توجد طرقات متدهورة وشوارع محفرة، ومعاناة كثيرة يعيشها السكان.

وحسب مصادر محلية، فإن البنية التحتية بجماعة الهرهورة لا زالت تشبه بنية الجماعات القروية التي تقع في الهامش بالرغم من أن المدينة محاذية للعاصمة الرباط وتعرف توافد الزوار والسياح والجالية خلال الصيف بكثرة بحكم شواطئها، إلا أنها اليوم أصبحت نقطة سوداء بوجود اختلالات على مستوى التدبير والتخطيط.

فالعديد من شوارع المدينة تعرف انتشار الحفر وتشققات على طول الأزقة، رغم عمليات الأشغال و«التزفيت»، إلا أن العملية لم تتم بالشكل المطلوب حتى تكون الإصلاحات مستدامة وغير ظرفية، خاصة وأن بعض المقاطع الطرقية لا تزال غير مستوية في مدينة ينظر إليها كمنطقة سياحية كبرى مستقبلا بسبب المشاريع السياحية التي سوف تحتضنها.

لخريف

ما يحدث على مستوى الصفقات والأشغال العمومية في مدينة الهرهورة، يطرح الكثير من التساؤلات حول جودة الأشغال واحترام المعايير المنصوص عليها في دفاتر التحملات، وغياب المراقبة الفنية والتقنية للعمل الذي تقوم به الشركات والمقاولات، مما يضع المسؤولية بشكل مباشر على عاتق المجلس الجماعي، ثم الجهات الأخرى المكلفة بالتجهيز والمراقبة.

ويرى البعض أن تدهور البنية التحتية وغياب الجودة في إصلاح الشوارع، يجعل المواطنين هم المتضررين، خاصة أصحاب السيارات والسائقين المهنيين الذين يتعرضون لكثرة الأعطاب التقنية، والتي تكلفهم المزيد من المصاريف لإصلاحها، بينما تكون التدخلات محدودة وترقيعية وليس لها أثر مع مرور الوقت.

أمام هذا الوضع المزري، تطالب ساكنة الهرهورة بإصلاح جيد للطرق والأزقة، وإنهاء الحفر المنتشرة في الشوارع والأحياء، والتي تسبب لهم ضررا كبيرا، فهل تستجيب الجماعة ؟

أزيلال

ساكنة أيت تمليل بأزيلال تطالب بفك العزلة

= الأسبوع

تشتكي ساكنة دوار أمرغوت مركز أيت تمليل بإقليم أزيلال، من تدهور الطريق الوحيدة في المنطقة التي تربطهم ببقية الدواوير الأخرى والمراكز، ما يعيد مشكلة المناطق الجبلية إلى الواجهة، في ظل التقلبات المناخية وتساقط الثلوج.

وتعرف الطريق تصدعات وانجرافات للتربة وانهيار الصخور، مما يهدد سلامة السكان والراجلين وأصحاب العربات، خاصة في الأماكن الضيقة والمنحدرات، إلى جانب وضعية الجسر المقلقة، الشيء الذي يجعل العبور منه محفوفا بالمخاطر، خاصة عند ارتفاع منسوب المياه.

وتعتبر الطريق شريانا أساسيا بالنسبة لساكنة دواوير المنطقة، حيث تستعملها للتنقل اليومي في اتجاه المركز لقضاء الأغراض والحاجيات الضرورية، سواء الدراسة أو التسوق أو التطبيب، في انتظار تدخل الجهات الوصية لإصلاح الطريق بشكل شامل.

مكناس

مكناس ومسارات الفراغ التنموي الكبير

= محسن الأكرمين

تمر مكناس من وضعية الفراغ قبيل الاستحقاقات الانتخابية؛ فالحديث التنموي بالمدينة لا ينتعش إلا من خلال إثارة الجدل والصراع في حقل السياسة، التي تستكين بُعدا عند البحث عن مفهوم التنمية الحقيقية بالمدينة، وفي غير هذا، فقد تستمر الحياة في مكناس وكأنها ألفت النسيان والإهمال.

كنا ننظر إلى التنمية كمكون متكامل غير موسمي/ احتفالي، ولا يرتبط بتاتا بهيكلة شارع أو فتح مسبح عمومي.. بل كنا نطالب حقا بدفتر تحملات تعاقدي بمجلس جماعة مكناس، عبر إرساء أخلاقيات «برنامج عمل جماعة مكناس 2027/2022»، ويكون بالأهمية دستور المدينة في صناعة الإقلاع التنموي، ومنه يتم تقييم السياسات الحزبية، وسياسة المدينة، وتتبع الأداء ومحاسبة المنزلقات، إلا أن مجلس جماعة مكناس اليوم يُسارع الزمن لاستيفاء مواجهة المستجدات، والمستدركات المتراكمة اليومية بالمدينة، فمن البروباغندا الموجهة في عمليات فتح المسابح في الصيف، إلى عمليات معالجة الإنارة (الترميم والترقيع) إلى أشغال سد حفر مكناس المستعصية عن العد، إلى مراقبة الدور الآيلة للسقوط (بني امحمد، المدينة العتيقة، المساجد العتيقة...)، وهي بالإحصاء كثيرة، إلى تنزيل بعض المشاريع القديمة/الجديدة، التي تتمثل في هيكلة تصويبية لعدد من شوارع المدينة..

فمكناس لا زالت تبحث عن تحقيق معادلة الأداء لا «الهضاضرية» ولا «شناقة» السياسة في مواسم الاستحقاقات، واستبدال المواقف وتغيير الاتجاهات بمستوى الدائرة، ولا زالت العاصمة الإسماعيلية تبحث عمّا ذكر في النموذج التنموي: «تحرير الطاقات بالمدينة واستعادة الثقة بمكناس لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع للمدينة والساكنة».

عين على الشرق

إعداد: زجال بلقاسم

البودشيشية.. من الوفاء للشيخ حمزة إلى تثبيت المشيخة لمعاذ

عقد مجلس الطريقة القادرية البودشيشية اجتماعه الأول بالزاوية الأم بمداغ، برئاسة شيخ الطريقة معاذ القادري بودشيش، في سياق رمزي ودقيق تزامن مع استحضار ذكرى وفاة القطب الصوفي المجدد الشيخ سيدي حمزة، بما تحمله من حمولة روحية وتاريخية داخل الذاكرة الجماعية للطريقة.

اللقاء، الذي انعقد بحضور المقدمين وأعضاء المجلس، وشخصيات وازنة من داخل المغرب وخارجه، جاء ليؤكد أن الوفاء للرموز المؤسسة لا ينفصل عن استمرارية المشروع الروحي وتنزيله في الحاضر، وفي هذا الإطار، شكل تثبيت أحقية الشيخ معاذ القادري بودشيش في مشيخة الطريقة، أحد أبرز محاور الاجتماع، من خلال تلاوة وثيقة إشهاد رسمية صادق عليها المجلس، واستحضرت بوضوح أقوال وأفعال الشيخ حمزة، باعتبارها مرجعية تؤسس للامتداد الشرعي والروحي، وهي خطوة عكست حرص مؤسسة الطريقة على تحصين المشيخة من التأويلات والقراءات المتنازعة، وربطها بسلسلة العهد والتربية كما استقرت تاريخيا داخل الطريقة، وفق بلاغ صادر عن مجلس المشيخة.

وحسب البلاغ ذاته، فإن الاجتماع لم يقتصر على البعد الرمزي، بل انفتح على رهانات التنظيم والتدبير، حيث صادق على هيكلة جديدة للطريقة، واعتبرها أداة ملائمة لمتطلبات المرحلة، قادرة على تنظيم العمل الدعوي والتربوي، وضبط الإيقاع الداخلي، وتفادي مظاهر التوتر أو التدافع غير المنتج، كما تم الإعلان عن برمجة أنشطة روحية وتنظيمية مقبلة، في مقدمتها الليالي الجهوية والاعتكافات الجماعية، بما يعكس توجها نحو العمل المؤسسي المنضبط.

معاذ

واعتبر المصدر ذاته أن اجتماع مجلس الطريقة القادرية البودشيشية يعتبر لحظة مفصلية تجمع بين استحضار الذاكرة الروحية وتدبير الحاضر واستشراف المستقبل، ويؤكد أن الانتقال في المشيخة لم يكن قطيعة، بل امتدادا واعيا لعهد مؤسس، وترسيخا لاختيارات قائمة على الشرعية الروحية، ووحدة الصف، والالتزام بثوابت الأمة والمملكة المغربية.

زايو.. شوارع بلا رؤية بسبب فوضى الأكشاك

تواجه مدينة زايو تمددا عشوائيا للأكشاك التي باتت تحتل مواقع استراتيجية وحيوية في الشوارع والأزقة، مما أدى إلى تشويه النسيج الحضري وخلق بؤر سوداء تعيق حركة السير. هذه الهياكل المثبتة بشكل غير قانوني وفي أماكن تفتقر لأدنى معايير التنظيم، تسببت في حجب الرؤية بشكل كامل عند التقاطعات الطرقية، مما حول العديد من المحاور إلى مصائد حقيقية تتربص بالسائقين والراجلين، وتؤدي إلى وقوع اصطدامات مرورية متكررة، خاصة في أوقات الذروة التي تشهد سيولة مرورية مكثفة.

وحسب مصادر إعلامية محلية، فإن مظاهر احتلال الملك العمومي بالمدينة لا يقتصر على الأكشاك فحسب، بل امتدت لتشمل استفحال ظاهرة ترامي المحلات التجارية والمقاهي على الرصيف، عبر عرض السلع وتثبيت المظلات والواقيات البلاستيكية (الباشات) بأسلوب فوضوي؛ هذه الممارسات لم تساهم فقط في تضييق الفضاء الطرقي، بل فاقمت من أزمة انعدام الرؤية أمام مستعملي الطريق، حيث يضطر السائقون إلى المغامرة بتجاوزات خطيرة لرؤية المسارات المتقاطعة، مما يضع سلامة المواطنين الجسدية على كف عفريت في ظل غياب التشوير والترتيبات التنظيمية الواقية.

وقد طالبت فعاليات مدنية وجمعوية بالمدينة بضرورة تدخل السلطات المحلية والمجالس المنتخبة لفرض هيبة القانون وتحرير الملك العمومي من هذه الشوائب، داعية إلى تبني مقاربة حازمة تتجاوز لغة التنبيه إلى إجراءات ميدانية رادعة، لإنهاء حالة «السيبة» التي تفرضها هذه العشوائيات، وضمان حق المواطن في شوارع آمنة ومنظمة، بما يعيد للمدينة طابعها الجمالي ويحد من نزيف حوادث السير التي باتت تؤرق السكينة العامة.

كواليس جهوية

ورزازات

انخفاض منسوب سد المنصور الذهبي يثير الجدل في إقليم ورزازات

الأسبوع

أثار تراجع حقينة سد المنصور الذهبي بورزازات، العديد من التساؤلات حول الأسباب الحقيقية وراء هذا الانخفاض الحاصل في مياه السد مقارنة مع السنة الماضية، رغم التساقطات المطرية الحالية في ال عديد من المناطق في الجنوب الشرقي.

وقد بلغت حقينة السد مؤخرا 34 % مقارنة مع 43 % في الوقت نفسه من السنة الماضية، حيث يطرح هذا التراجع التساؤل حول سببه وتأثيره الكبير على حياة الساكنة القاطنة بمحيطه، لا سيما في ظل اعتماد الكثير من الفلاحين على الزراعة وتربية الماشية وحاجتهم الكبيرة للمياه.

في هذا الإطار، دعت فعاليات محلية السلطات المحلية والجهات الوصية على قطاع الماء، إلى التدخل قصد معرفة أسباب التراجع الكبير الحاصل في سد المنصور الذهبي، خاصة وأنه معروف باستقباله لمياه الأودية والثلوج من جبال إمغران وتنغير وغيرها، دون أن يكون لها انعكاس واضح على ارتفاع حقينة السد.

وتشير الإحصائيات إلى أن سد مولاي علي الشريف، الذي يوفر الماء الصالح للشرب لساكنة ورزازات، لم تتجاوز سعته المائية 55 مليون متر مكعب، بينما سجلت نسبة مهمة في سد الحسن الداخل بالراشيدية بنسبة ملء بلغت 74 %.

وفي ظل الانخفاض المسجل في حقينة سد المنصور الذهبي، أصبح الوضع يتطلب - حسب فعاليات محلية - ربطه بمياه السدود الممتلئة أو مياه الأنهار النشيطة، قصد الرفع من حقينته المائية حتى يكون قادرا على توفير الموارد المائية لسكان الإقليم.

الجديدة

شارع في الجديدة نموذج لعقلية «الزفت» في إنجاز الأشغال

الأسبوع

غريب أمر بعض الجماعات الحضرية في تدبير الأشغال ومشاريع البنية التحتية، فمن بين المفارقات الغريبة، هناك الأشغال التي حصلت في شارع جبران خليل جبران في مدينة الجديدة، والتي أثارت استياء السكان واستغراب الجميع، بعد قيام الشركة المشرفة، بتزفيت ممر الأرصفة أمام منازل السكان، مما أعطى صورة بشعة.

وعوض أن تقوم الشركة ومعها الجماعة بتحسين صورة وبنية شارع الشاعر العربي خليل جبران، سمحت للشركة بتبليط الأرصفة بمادة «الإسفلت» مما جعل السواد يكتسح الملك العمومي، ما يؤكد حصول اختلالات في إنجاز الأشغال والتهيئة الحضرية وفق المعايير والشروط المنصوص عليها في قانون الصفقات المتعلقة بالشوارع، في مقدمتها تهيئة الأرصفة بالزليج المخصص للشوارع.

وحتى عملية التهيئة التي قامت بها الشركة المكلفة بإنجاز الأشغال، لم تراع معايير السلامة والوقاية، سواء بالنسبة لممرات الأشخاص في وضعية إعاقة، أو كبار السن وتلاميذ المؤسسات التعليمية.

الدار البيضاء

المعارضة تتهم مجلس مقاطعة الحي الحسني بالعجز عن حل مشاكل الساكنة

الأسبوع

انتقدت المعارضة في مجلس مقاطعة الحي الحسني بالدار البيضاء، ما وصفته بالاختلالات المستمرة التي تمس بشكل مباشر الحياة اليومية للمواطنين وتطرح الكثير من الأسئلة حول الحكامة في تدبير الشأن المحلي بالمقاطعة وربط المسؤولية بالمحاسبة.

وكشفت المعارضة عن مجموعة من المشاكل والاختلالات التي تؤرق ساكنة الحي الحسني، من بينها طريقة تدبير ملف الأسواق والباعة المتجولين، وهدم الأسواق التقليدية والتضييق على التجار دون توفير البدائل، وتشريد العشرات من مختلف الفئات الاجتماعية دون توفير أماكن أخرى لكسب قوت عيشهم.

وحملت المعارضة، التي يقودها حزب الاشتراكي الموحد، المسؤولية لقائد الملحقة الإدارية ومجلس المقاطعة، بعد «تجاوزات تتجلى في العنف المادي والمعنوي والشطط الإداري»، داعية إلى إيجاد حلول وفضاءات مؤقتة للسماح للباعة بممارسة أنشطتهم التجارية مع اقتراب شهر رمضان، أو التسريع بفتح سوق «دالاس» السفلي المتعثر مشروعه منذ سنوات، مع ضرورة نشر لوائح المستفيدين بدون إقصاء.

وقد كشفت المعارضة مشاكل أخرى تتعلق بالبنية التحتية وهشاشة الأشغال، بعد ظهور حفر وتشققات في شوارع حديثة الإنجاز، مما يؤكد ضعف المراقبة والتتبع وتجاوزات في تنفيذ الصفقات العمومية، داعية إلى اعتماد خطة صيانة مستدامة وتنفيذ تدخلات استعجالية لحماية سلامة المواطنين، كما سجلت اختلالات أخرى تتعلق بحديقة أفغانستان التي تحولت إلى مشروع مثير للجدل، في ظل تعدد الصفقات وتضخم الكلفة المالية وتغييرات في طبيعة المشروع والشركات المكلفة به، بالإضافة إلى ملف التعمير وتغول لوبي العقار في المدينة، واستمرار الترامي على الملك العمومي في غياب المراقبة، وتفشي الفوضى وغياب التشوير الطرقي، خاصة بمحيط المؤسسات التعليمية والصحية، مطالبة بفتح تحقيق حول مراحل الصفقة المرتبطة بالحديقة، وحماية الملك العمومي.

إنزكان

احتقان وصراع بين الممرضين وإدارة مستشفى الأمراض العقلية بإنزكان

الأسبوع

اتهمت الشغيلة التمريضية في مستشفى الأمراض العقلية التابع للمستشفى الإقليمي بإنزكان، الإدارة، بالعبث والتجاهل وغياب أي إرادة لإصلاح الاختلالات البنيوية التي تهدد سلامة المرضى والمواطنين، وتؤثر على عمل الأطر الصحية.

ودقت الأطر التمريضية ناقوس الخطر حول الوضع الكارثي الذي تعيشه مصلحة الطب النفسي، حيث لا تزال شرفات غير مؤمنة، وسلالم خطيرة، وفتحات تهوية مفتوحة، تشكل منفذا مباشرا لهروب المرضى، في مشهد لا يليق بمرفق صحي عمومي، ولا بأدنى شروط السلامة، محملة المسؤولية للإدارة بسبب الاستخفاف بنداءات متكررة دقت ناقوس الخطر حول الوضع الكارثي الذي تعيشه المصلحة.

وأوضحت نفس المصادر، أن الشغيلة التمريضية التابعة للمركز الاستشفائي الجامعي، تشتغل بصفة مؤقتة بمصلحة الطب النفسي بإنزكان في انتظار افتتاح المستشفى الجامعي للأمراض النفسية، في ظل الفشل الإداري وغياب الإصلاح، وتحميل المسؤولية للأطر أمام إخفاقات الإدارة، وأضافت أن من بين الأمور التي زادت من الاحتقان الداخلي، تغيير توقيت العمل لهؤلاء الممرضين في مصلحة الطب النفسي دون غيرهم، واتهامهم بالفشل لكونهم ينتمون لمؤسسة أخرى رغم أنهم قاموا بتلبية الواجب، والغريب هو تكليف بعضهم بمهام لا صلة لها بالتمريض، مثل الحراسة وطباعة الوثائق وجلب اللوازم المكتبية، الشيء الذي اعتبره البعض إهانة صريحة للممرض.

وتساءلت المصادر ذاتها عن سبب الصمت الغير مبرر للمندوبية الإقليمية عن الوضع داخل المستشفى الإقليمي بإنزكان، في ظل استمرار التأخر في افتتاح مستشفى الطب النفسي، التابع للمركز الاستشفائي الجامعي محمد السادس بأكادير، لجعل حد لهذا الاحتقان المستمر.

وأمام هذا الوضع، قررت النقابة المستقلة للممرضين مقاطعة كل المهام التي لا تدخل ضمن اختصاصات الممرضين، رافضة ما تقوم به الإدارة من التهرب من الفشل التدبيري وتحميل المسؤولية للأطر.

أصداء أزمور

شكيب جلال

ارتفعت وتيرة العناية بالمشردين لحمايتهم من البرد القارس من طرف السلطات المحلية والجمعيات، لكن يبقى الدور على دور الرعاية الاجتماعية للاهتمام بالمشردين وحمايتهم من البرد القارس، كما على المجلس البلدي بدوره التفكير في إحداث وبناء دار لرعاية المشردين وما أكثرهم في أزمور، وبكل تأكيد أن هذه المؤسسة إذا أحدثت ستعرف دعما قويا من قبل الساكنة وجمعيات المجتمع المدني، فهل من مبادرة يا مجلس المدينة ؟

بفعل تخريب وسرقة المولد الكهربائي الذي يزود الطريق السريع بالإنارة العمومية، أصبح الظلام يعم حتى المدارات الكبرى بهذه الطريق الحيوية، حيث أن المدارة التي تربط بين أزمور والطريق السيار تعتبر مهمة لرجال الشرطة يراقبونها ليلا ونهارا، وبينما تم التوصل إلى حل مؤقت، بتنصيب مصابيح تشتغل بالطاقة الشمسية حتى يتمكن رجال الأمن من أداء مهامهم، يقف المجلس البلدي متفرجا دون إيجاد حل.

يتساءل بعض السكان لماذا يتم استثناء زنقة السينما بدرب الجديد بأزمور من مشاريع التهيئة التي تهم إصلاح وتبليط أزقة ودروب وأحياء المدينة، رغم أنها ممر حيوي يعج بالمارة ويربط بين مختلف الأزقة والأحياء لموقعها المتميز وسط المدينة، وبقربها من ضريح مولاي بوشعيب، حيث يتوافد الزوار والسياح على المدينة العتيقة ؟

مع إغلاق كل «السقايات» في كل أحياء أزمور، كان من المفروض عدم حرمان مقبرة المسلمين والمعروفة بمقبرة مولاي بوشعيب، من الماء، سواء الماء الصالح للشرب أو ماء البئر، لأن حنفية المقبرة دائما معطلة وقد يطول العطب لعدة أيام أو شهور، الأمر الذي يجد معه المشيعون صعوبة في الحصول على الماء لاستعماله في عملية دفن الأموات.

متى يتم تنظيم الباعة و«الفراشة» وأصحاب العربات المجرورة، الذين يحاصرون أبواب المساجد بجماعة سيدي علي بنحمدوش، ويعرقلون الدخول والخروج من وإلى المساجد، كما يعرقلون السير والمرور بمختلف دروب هذه الجماعة ؟

تقارير

الشراهة التي تسبق رمضان في البرلمان

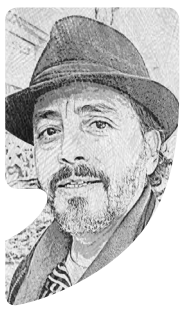

مصطفى **السباعي**

تنوعت آيات الطعام في القرآن الكريم بين الحث على تناول الطيبات، وتفصيل المحرمات، والتركيز على شكر الله، وإطعام المساكين، حيث ذكرت لفظة «طعام» 48 مرة و«أكل» 72 مرة، مما يبرز أهمية التغذية في الإسلام، ومبادئ حلالها وحرامها، وآدابها (آل عمران، الآية: 93)، (البقرة الآيات: 168، 172 و173)، فيما ذكر شهر رمضان المبارك بشكل صريح في القرآن الكريم في موضع واحد، وتحديداً في سورة البقرة (الآية 185)، بينما وردت أحكام الصيام وفضائله في سورة البقرة الآيات 183-187، والتي تشمل فرض الصيام، الرخص للمريض والمسافر، ليلة القدر، وآداب الصيام.

وعلى العكس تماما مما فصّله القرآن الكريم بشأن صيام رمضان، تُحاصرنا الأنباء والتصريحات من كل فاه، بشأن تموينَ الأسواق وكفاية المنتجات الغذائية خلال هذا الشهر الفضيل كلما هلّ شهر شعبان حتى إن حالة من الطوارئ الغذائية تشعُر بها وتحسُّها وتلمسُها قبل وخلال هذا الشهر المخصوص بالنص القرآني الصريح للصوم، ويتحول إلى كرنفال للأكل وما لذ وطاب من الشهيوات، بلغة المغاربة، ويستفحل السلوك الشره إلى الطعام وعلى الطعام طيلة أيام شهر رمضان، يُختتم بحفلة يوم عيد الفطر.

وقد أثارني الموضوع وأنا أستمع سهوا إلى جلسة الأسئلة الشفهية بمجلس النواب ليوم 2 فبراير 2026، حيث كان مبرمجا توجيه أسئلة من طرف ثلاثة فرق برلمانية إلى وزير الصناعة والتجارة حول الموضوع كالتالي: «الاستعدادات الجارية لمحاربة أي تلاعب بأسعار وتموين الأسواق خلال شهر رمضان المبارك»؛ «انتظام التموين واستقرار السوق قبيل وخلال شهر رمضان»؛ «ضمان التموين ووفرة المواد واستقرار الأسعار خلال شهر رمضان المبارك»..

وخلال لعبة السؤال العام والجواب الأعم، والتعقيب الماكر والرد الأمكر.. تكشّفت لي جوانب أخرى من الموضوع وكأني بممثلي الأمة والحكومة يناقشون مشكل الشراهة التي يُكشّر عنها السواد الأعظم من المغاربة خلال هذا الشهر. وبالفعل لم يكن النقاش مُنصبًا على الصيام وأحكامه وفضائله ورُخصه، بل كان مُنصباً على كيفية مواجهة/الاستجَابة لسلوك الشراهة الذي يستفحل خلال هذا الشهر.

وبالمناسبة، يوضح قاموس المعاني فعل شَرِهَ ومشتقاته كما يلي: شره إلى الطعام/ شره على الطعام وغيره: اشتدَّ طلَبُه له وحِرصه عليه. أكل بشراهة: بنهَم. رَجُلٌ شَرِهٌ: مَنْ يَأْكُلُ بنَهَم وَجَشَع/ شديد الشهوة للطعام والحرص عليه. الشراهة: الرَّغْبَةُ المُلِحَّةُ في الطَّعَام، اشتِدَادُ الحِرْص عَلَيْه، الاشْتِهَاءُ.

وفي مجال الطب، يقصد بالشراهة: الجوع الشديد الذي يرافق بعض الأمراض، وداء السكري أحيانا.

ورغم أن تعريف الصوم عند الفقهاء يرتبط أساسا بالامتناع عن الشهوة، شهوة البطن هنا، ورغم أن القاموس يربط بين الشراهة والشهوة/الاشتهاء، إلا أن سلوك الاشتهاء والتلهف على الطعام هو الشائع بين الناس خلال هذا الشهر.

تُرى، لماذا هذه الشراهة للطعام وعلى الطعام خلال هذا الشهر بالذات؟ لماذا نصوم رمضان بالإقبال الشديد على شهوة البطن وليس بالامتناع عنها ؟

لا يهمني في هذا الموقع التفسير الفقهي بقدر ما يهمني التفسير النفسي/الاجتماعي/ المادي للحالة.. ولعلها تجد جذورها في عمق تاريخ الغذاء/الفاقة والفقر التي عانى منها المغرب في عقود غابرة، أنتجت «المطمورة» كرد فعل على الخوف من الحاجة في المستقبل، وتتجلى بعض مظاهرها اليوم في «الرْبَل» الذي يُعمِّر أركان كل بيت.. تلك الأشياء المهملة التي نخاف من الحاجة إليها يوما ما رغم أننا تَخلّينا عن استعمالها/ استغلالها عمليا، وتَضخُّم هذا الإحساس بالخوف من المستقبل، بالرياء الاجتماعي وقلة الوعي وضعف الإيمان وهشاشة أسسه.

اليوم لعل للرأسمالية يد في تجذر هذا «الانقلاب» على الأمر الإلهي المتضمن في الآيات البينات المفصلة في موضوع الصيام، استغلّت فيه نقطة الضعف لدى الإنسان ذات العلاقة بالحاجة الطبيعية للغذاء/ للبقاء، وتكالبَت عليه الدعوات إلى الاستهلاك من كل جهاز، بالصوت والصورة.. تتلاعبُ بعقله اللاواعي في ظل خمول عقله الواعي، وربما تَعطّله.

الرأسماليَة لا تهمها التقوى والزهد في ملذات الحياة «متاع الغرور»، وإنما هذه الملذات هو موضوعها وهدفها ومبتغاها، التجارة وكسب الأموال هو الرهان الوحيد، شعارها «أينما يوجد الدرهم نحن أصحابه» ولا تهم الوسيلة، وبالموازاة تغيب مؤسسات الوساطة والتأطير والتوعية والتحسيس، مدنية كانت أو دينية، أو ما عادَ خطابُها مُقنعا أمام خطاب الرأسمالية وتَعدُّد قنواته وأساليبه وتقنياته.. وكل رمضان وصيامكمَ مقبول.

منهجـية 360 درجـة..
أي دور في تحديث الإدارة القضائية ؟

زهير **بلخيدر**

عضو الوداية الحسنية للقضاة وأستاذ زائر بكلية الحقوق

يعد النظام القضائي أحد الركائز الأساسية للدولة الحديثة، كما أنه يشكل مؤشرا مركزيا على مستوى الديمقراطية والعدالة الاجتماعية داخل أي مجتمع، ولا يمكن الحديث عن عدالة فعالة دون موارد بشرية مؤهلة، إذ يظل الرأسمال البشري غير المادي، حجر الزاوية في كل مسار تنموي ناجح.

في هذا السياق، نستحضر ما جاء في خطاب الملك محمد السادس، بمناسبة عيد العرش لسنة 2014، حيث أكد جلالته أن الرأسمال البشري غير المادي أصبح من بين أحدث المعايير المعتمدة دوليا لقياس القيمة الشاملة للدول.

لقد رسم هذا الخطاب خارطة طريق واضحة لإصلاح وتثمين الموارد البشرية، باعتبارها رافعة للتنمية ومصدرا لقيمة الدولة، وتحقيقا لهذه الغاية، بات لزاما على الدولة اعتماد تقنيات وبرامج حديثة تنسجم مع روح هذا التوجيه الملكي.

وفيما يتعلق بالمؤسسة القضائية، فإن مفهوم الموارد البشرية يشمل أساسا قضاة الحكم وقضاة النيابة العامة، إلى جانب باقي الأطر العاملة داخل الجهاز القضائي. وتُعد ترقية هذه الموارد وتطويرها، من بين الركائز الأساسية لتحسين أداء مرفق العدالة والرفع من جودة الخدمة العمومية القضائية، غير أن بلوغ هذه الأهداف يظل رهينا باعتماد أنظمة وأساليب حديثة تتلاءم مع التحولات الراهنة وآفاق القرن الحادي والعشرين.. وفي هذا الإطار، تبرز منهجية التقييم بزاوية 360 درجة كأحد النماذج المعتمدة في عدد من الدول المتقدمة، حيث تحولت إلى خيار استراتيجي داخل الإدارات العمومية لتقييم كبار المسؤولين..

وقبل الخوض في تفاصيل هذه المنهجية، تجدر الإشارة إلى أن طريقة 360 درجة نشأت في القطاع الخاص، وتم اعتمادها لأول مرة من طرف Center for Créative Leadership بالولايات المتحدة الأمريكية.

وترتكز هذه التقنية على تقييم كفاءات المسؤول بدل الاكتفاء بمعارفه أو مؤهلاته الأكاديمية، إذ تهدف إلى قياس الإمكانات البشرية للفرد ورسم صورة شاملة ودقيقة لأدائه المهني من خلال محيطه الوظيفي.. ويتم ذلك عبر إشراك الرؤساء، والزملاء، والمرؤوسين، إلى جانب اعتماد التقييم الذاتي.

وتكمن أهمية هذه المنهجية في تجاوز النظرة الأحادية التي قد يشوبها طابع ذاتي أو شخصي، وذلك من خلال تجميع عدة تصورات حول أداء المسؤول القضائي.. كما تُسهم هذه المقاربة في تعزيز مهارات savoir-être وsavoir-faire، وإعداد الكفاءات لتحمل مسؤوليات أعلى.

ولا يقتصر هذا التقييم على المردودية المهنية فحسب، بل يمتد ليشمل قدرة المسؤول على تحقيق الأمن القضائي، والتفاعل الإيجابي مع محيطه، والمساهمة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للإدارة القضائية.

وفي هذا السياق، تُعد تجربة وزارة الداخلية المغربية مثالا دالا، حيث اعتمدت بشكل تدريجي ممارسات مستوحاة من منهجية 360 درجة في إطار تحديث الإدارة الترابية، ولم تعد عملية تقييم رجال السلطة قائمة فقط على رأي الرؤساء المباشرين أو معيار الأقدمية، بل شملت أيضا الأداء الميداني، والقدرة على التدبير والقيادة، وجودة العلاقة مع المواطنين، والالتزام بالقيم الأخلاقية والمهنية.

وقد مكنت هذه المقاربة الوزارة من تعزيز مبادئ الحكامة الجيدة وتحسين جودة الخدمات العمومية، فضلا عن تحديث منظومة تدبير الموارد البشرية برمتها.

وانطلاقا من هذه التجارب، يبرز اليوم توجه متزايد نحو الحاجة إلى أطر عليا قادرة على العمل التشاركي مع مختلف الفاعلين داخل الدولة، حيث لم تعد الكفاءات التقنية (Hard Skills) وحدها كافية، بل أضحت المهارات السلوكية (Soft Skills) عاملا حاسما في تحقيق النجاعة والأداء.

وفي هذا الإطار، فإن اعتماد منهجية 360 درجة من طرف المجلس الأعلى للسلطة القضائية يُعد خيارا استراتيجيا واعدا، من شأنه الإسهام في تحديث منظومة تدبير الموارد البشرية داخل المؤسسة القضائية، وتعزيز نجاعتها، بما ينعكس إيجابا على أداء العدالة وخدمة المتقاضين.

> فيما يتعلق بالمؤسسة القضائية، يشمل مفهوم الموارد البشرية أساسا قضاة الحكم وقضاة النيابة العامة، وباقي الأطر العاملة داخل الجهاز القضائي، وتُعد ترقية هذه الموارد وتطويرها من بين الركائز الأساسية لتحسين أداء مرفق العدالة والرفع من جودة الخدمة العمومية القضائية، غير أن **بلوغ هذه الأهداف يظل رهينا باعتماد أنظمة وأساليب حديثة تتلاءم مع التحولات الراهنة وآفاق القرن الحادي والعشرين**، لذلك **تبرز منهجية التقييم بزاوية 360 درجة كأحد النماذج المعتمدة في عدد من الدول المتقدمة، حيث تحولت إلى خيار استراتيجي داخل الإدارات العمومية لتقييم كبار المسؤولين..**

من أجل صيانة حقيقية للبنية التحتية

عثمان **محمود**

بما أن البنية التحتية أساس كل تنمية شاملة، واستثمار داخلي وخارجي، ودعامة ثابتة للاقتصاد العائد بالخير العميم على الوطن والمواطن؛ فإن تعهدها ورعايتها مراقبة وصيانة، لا يقل قيمة عن إنشائها على أسس متينة، ووفق مواصفات عالية من متطلبات الجودة والإتقان، إذ أن أي إهمال في حقها، وإغفال أمر معالجة ما تلزم معالجته من مرافقها ومكوناتها، يعجل بتهالكها واستيفاء مدة اشتغالها قبل نهاية عمرها الافتراضي بكثير، وفي هذا، ولا شك، خسارة للمال والجهد، وتعطيل للمصالح العامة والخاصة؛ فالأمر يتطلب إذن، إحداث مقاولات مهمتها هاتيك المراقبة، وتلك الصيانة المتواصلة على الدوام حتى تبقى البنية التحتية في أوج فعاليتها داخل مدننا وقرانا على طول وعرض وطننا الغالي، وفي مختلف جهاته على قدم المساواة.. مقاولات تتمتع بالأهلية التي تمزج بين المسؤولية والكفاءة والاختصاص، فالمراقبة الجادة ينبغي أن تكون مبنية على الفحص الدقيق لا المشاهدة المستعجلة، والمعاينة المتسرعة، الغافلة عن مواطن الخلل الفعلي الذي يستدعي التوقف المتأني، وبالتالي، العلاج الفوري والمدروس، ولعل من الواجب أن تحضر مثل هاته المراقبة المسؤولة أثناء إنشاء وإقامة المشاريع التي تخص البنية التحتية حتى لا يتم غض الطرف عن بعض العيوب قبل دخول ما تم إنجازه إلى مرحلة الاستفادة الفعلية منه، فيكون ذلك من الدواعي المباشرة إلى ظهور النواقص والعيوب في الأشهر الأولى لما تم إنجازه وفسح المجال للاستفادة من خدماته، ومع مرور الأيام يصبح المشروع شبه متهالك.

إن التطبيق الفعلي لما جاء في دفتر التحملات، يستدعي فعلا مراقبا مسؤولا وأمينا ومؤهلا، أما عن الكفاءة، فلعل الطريقة التي تعالج بها وتصلح بعض المقاطع من الأزقة والشوارع داخل المدن، خير مثال صريح في هذا الباب، فالمبادرة إلى ردم الحفر ووضع الإسفلت عليها في عجلة من الأمر، ومن قبل أناس همهم ستر العيوب، لا يزيد حقا إلا في تشويه الشارع أو الزقاق، قبل أن تزداد الحفرة المعالجة اتساعا بفعل شدة الحرارة صيفا، أو بفعل الأمطار الغزيرة شتاء؛ فترقيع الثوب المهلهل لا يجدي حتى ولو كانت قطعة الثوب الموظفة أثناء الترقيع جديدة، في ارتباط مع الكفاءة يأتي الاختصاص، فإسناد المهام إلى ذوي الخبرة سيضمن المراقبة الناجعة، والمعالجة الدقيقة المبنية على الخبرة الهندسية والاستثمار الجيد لخدمات الآلات والمعدات، كما يضمن أيضا التحديد الدقيق للآجال المضبوطة للانتهاء من الأشغال، فضلا عن الاختيار الأنسب للأوقات المخصصة لمباشرة الصيانة والإصلاح؛ فلا يعقل، على سبيل المثال، أن يسارع أناس بمعدات بسيطة إلى تنظيف مجاري الصرف الصحي في ملتقى الأزقة والشوارع مباشرة عند صدور نشرة إنذارية متعلقة بأحوال الطقس، فهذا النوع من العمل لا ترجى منه نتائج تستحق التنويه، لأن الوقت الذي تم فيه متأخر.. ألم يكن من الأولى أن ينجز بشكل روتيني كلما حل فصل الصيف أو في فصل الخريف، على أن تؤخذ الدروس من الأخطاء التي تتكرر، للأسف البالغ في موسم التساقطات المطرية؟ وقس على ذلك صباغة بعض واجهات المرافق العمومية في أوقات غير مناسبة، وبمواد تفتقر إلى التكيف مع الأجواء التي تسود المنطقة التي يوجد بها ذاك المرفق.. والأمثلة في هذا الباب عديدة وتلتقي عند نقطة واحدة، وهي إسناد مهمة المراقبة والصيانة إلى أناس يفتقرون إلى الأهلية التي عنوانها الأبرز القيام بالواجب بأمانة ومسؤولية، والكفاءة المقرونة بالخبرة المبنية على الدراسة المتأنية تخطيطا وتنفيذا، والاختصاص الذي يحسن أهله إتقان ما يكلفون بمراقبته ومعالجته في حينه وفق تخطيط محكم، وإنجاز متقن.

الكلمة أداة للارتقاء

نعيمة **حاميني**

منذ أن وعى الإنسان بذاته، أدرك أن الكلمة ليست مجرد وسيلة للتواصل، بل قوة فاعلة في تشكيل الوعي وبناء الحضارات، فبالكلمة انتقلت المعارف ومن خلالها تشكلت القيم، والكلمة إما أن تكون سلما للارتقاء أو سببا للانحدار.

فالكلمة تحمل معنى وتحمل كذلك مسؤولية، فالمعنى قد يفهم بطرق متعددة، غير أن أثر الكلمة يبقى ثابتا في النفس.

ولذلك، فالارتقاء الحقيقي يبدأ من الوعي، والكلمة هي بوابته الأولى؛ بها نتعلم، نناقش، ننتقد.. فالقيم لا تفرض بالقوة، بل تغرس بالاحترام، والتسامح، والعدالة، والكرامة الإنسانية.

عندما تكون الكلمة حاملة لقيم نبيلة، فإنها تهذب السلوك وتغرس في النفوس خطابا إنسانيا.

ومن جهة أخرى، فالكلمة في زمن الإعلام الرقمي تضاعفت قوتها وتأثيرها، إذ أصبح أي شخص قادرا على إيصال كلمته إلى آلاف وربما ملايين الناس في لحظة، ومن ذلك فالكلمة قد تشعل فتنة أو تنقذ فكرة أو تصحح مسارا.

ليس المقصود بالكلمة الراقية أن تكون مجاملة أو خالية من النقد، بل على العكس، فالنقد البناء هو أحد أرقى أشكال الارتقاء بالكلمة، كلمة صادقة، واضحة، تحترم الإنسان، هي كلمة تصلح ولا تجرح، ولا تهين.

فالكلمة المكتوبة تبقى وتؤثر على المدى الطويل حين يلتزم الكاتب بالصدق والعمق والمسؤولية ويتحول قلمه إلى أداة تنوير، وبالتالي، فالكلمة أداة للارتقاء حين نحسن اختيارها ونحسن ربطها بالقيم والوعي والمسؤولية، هي مرآة لأخلاقنا ومستوى نضجنا، وبقدر ما نرتقي بكلماتنا، نرتقي بأنفسنا ومجتمعاتنا، لذلك فالكلمة بذرة لارتقاء إنساني دائم.

وداعا يا هيئة الأمم المتحدة..

د. عبد الواحد **بن مسعود**

بدأت تلوح علامات توديع هيئة الأمم المتحدة لأنها لم تنجح في تحقيق أهدافها، خاصة في وضع حد للحروب الطاحنة، وفك الأزمات الدولية وإنقاذ البشرية من الظلم والاستبداد والحرمان من تقديم المساعدات للمنكوبين، كما فشلت قبلها عصبة الأمم التي تأسست في 10 يناير 1920، وكانت أول منظمة دولية أخذت على عاتقها مهمة الحفاظ على السلام العالمي، وكانت تضم الدول القوية التي خرجت منتصرة من الحرب العالمية الأولى، وهي إنجلترا وفرنسا وبريطانيا واليابان، وكان عدد أعضائها 58 عضوا فقط وكانت اللغة الرسمية هي الإنجليزية والفرنسية.

وتذكر المراجع أن عصبة الأمم ولدت عقب مؤتمر باريس للسلام عام 1920، الذي أنهى الحرب العالمية الأولى، بهدف أن تكون شرطيا دوليا مهمته الحافظ على السلام في العالم ومنع الحروب والنزاعات، لكن تلك العصبة لم تنجح في منع الحرب العالمية الثانية، فأدى ذلك إلى انحلالها واستبدلت بما يعرف اليوم بمنظمة الأمم المتحدة.

ويجب العلم أن رئيس الولايات المتحدة ثيودور روزفلت، هو الذي طرح عام 1910 فكرة تأسيس عصبة الأمم عند تسلمه جائزة نوبل للسلام، إذ مع بداية الحرب الأولى بدأ التفكير في تأسيس منظمة تضبط الصراعات الدولية وتمنع الحروب المستقبلية، وقد أخذت الفكرة شعبية واسعة في بريطانيا والولايات المتحدة على وجه التحديد، وكان خبير العلوم السياسية البريطاني غولدي ديكنسون، أول من صاغ مصطلح عصبة الأمم في عام 1914، ووضع رؤية لتنظيم عملها، وهذا أكدته عدة مراجع في موضع تأسيس عصبة الأمم.

وتذكر المراجع أيضا أن عدة عوامل أثبتت في النهاية أن عصبة الأمم غير قادرة على كبح جماح الحرب العالمية الثانية عام 1939، وبسبب هذا الفشل جاء الإعلان عن حل عصبة الأمم في 20 أبريل 1946، وحلت محلها هيئة الأمم المتحدة، وأصبح الحلفاء الرئيسيون في الحرب العالمية الثانية أعضاء دائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وباتت قرارات مجلس الأمن ملزمة لجميع أعضاء الأمم المتحدة، وبعكس ما كان سائدا في عصبة الأمم، لم يعد الإجماع مطلوبا لتنفيذ القرارات، كما بات الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن، بريطانيا والاتحاد السوفياتي وفرنسا والولايات المتحدة والصين، فقط من يمكنهم استخدام حق النقض لحماية مصالحهم الحيوية.

ودون الدخول في تبيان المراحل التي قطعتها المفاوضات السابقة لتأسيس هيئة الأمم المتحدة، يمكن القول أن 26 يونيو 1945 كان يوم ميلاد الهيئة ويوم 24 أكتوبر 1945 يوم دخول ميثاقها حيز التنفيذ.

لقد مر على تأسيس الأمم المتحدة ما يقارب 80 سنة، فهل حققت هذه المنظمة أهدافها، خاصة في منع الحروب، وحل الأزمات، ومنع الدخول في الشؤون الداخلية لكل دولة، واحترام سيادة الدول ووحدة أراضيها ؟

لعل ما يعاني منه العالم حاليا، يؤكد أن هيئة الأمم المتحدة لم تستطع التغلب على منع اندلاع الحروب، وقمع الأزمات المفتعلة، وإنقاذ المدنيين من الدمار والمجاعة، ويكفي أن نذكر ما يروج الآن كالحرب الروسية الأوكرانية، وما يجري من دمار في السودان، وليبيا، وفلسطين، واليمن، والمحتجزين في تندوف، وانتشار المنظمات الإرهابية، والقمع والإفراط في استعمال القوة ضد المتظاهرين في إيران.. وها هو التاريخ يعود ليذكر ما راج وكان سببا في فشل عصبة الأمم، إذ تسربت العدوى لمنظمة الأمم المتحدة، وأصبحت غير قادرة على المحافظة على السلم والاستقرار، واتخاذ الوسائل الكفيلة بأن يعيش العالم في أمن وأمان، وكما فكر رئيس الولايات المتحدة ثيودور روزفلت سنة 1940 في تأسيس منظمة دولية تكون مهمتها الحفاظ على السلام في العالم ومنع الحروب والنزاعات،

> **ما يعاني منه العالم حاليا، يؤكد أن هيئة الأمم المتحدة لم تستطع التغلب على منع اندلاع الحروب، وقمع الأزمات المفتعلة، وإنقاذ المدنيين من الدمار والمجاعة، ويكفي أن نذكر الحرب الروسية الأوكرانية، وما يجري من دمار في السودان، وليبيا، وفلسطين، واليمن ، والمحتجزين في تندوف، وانتشار المنظمات الإرهابية، والإفراط في استعمال القوة ضد المتظاهرين في إيران..** وها هو التاريخ يعود ليذكر ما راج وكان سببا في فشل عصبة الأمم، إذ تسربت العدوى لمنظمة الأمم المتحدة، وأصبحت غير قادرة على المحافظة على السلم والاستقرار..

ها هو رئيس الولايات المتحدة دونالد ترامب يقترح سنة 2026 تأسيس مجلس السلام، تكون مهمته، كما نشرت بعض الصحف، تعزيز الاستقرار وإعادة إقامة حوكمة موثوقة وشرعية وضمان سلام دائم في المناطق المتأثرة بالنزاعات أو المهددة بها، وإذا قلنا أن العالم سيودع هيئة الأمم المتحدة، فذلك أمر طبيعي لأن العالم يتحرك ويتغير، وينسجم مع الظروف الجديدة والطارئة، ولأن ميثاق مجلس السلام انتقد المقاربات والمؤسسات التي فشلت مرارا في مهامها، وتلك إشارة واضحة إلى الأمم المتحدة، ويدعو الميثاق إلى التحلي بالشجاعة للانفصال عنها، لتحل محلها منظمة سلام دولية أكثر مرونة وفعالية، وكون المجلس مبادرة تروم المساهمة في جهود السلام في الشرق الأوسط واعتماد مقاربة جديدة لتسوية النزاعات في العالم.

وإذا قيل أن مجلس السلام سيكون كأول هيئة بديلة لمنظمة الأمم المتحدة أو موازية لها في متابعة الصراعات والنزاعات، فنعتقد أنه لن تكون هناك موازنة حقيقية بين مجلس السلام وهيئة الأمم المتحدة، بسبب العناصر المندسة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي ترفض السلم وتفضل استمرار النزاعات التي تجني من ورائها مكاسب غير مشروعة، لذلك وضع المجلس معايير دقيقة لاختيار الدول التي ستكون عضوا يساهم في تأسيس مجلس السلام، ويكون مقتنعا بميثاقه، ولا مجال لقبول من سيقف حجر عثرة، لأن العالم الحر يود بإصرار أن يعم السلام والتعايش والاستقرار.

نلاحظ مما سبق، أن الرئيس روزفلت اقترح فكرة تأسيس عصبة الأمم وحصل على جائزة نوبل للسلام، وها هو الرئيس ترامب يقترح تأسيس مجلس السلام ويطمح في الحصول على جائزة نوبل للسلام.

وبخصوص موضوع السلام، فقد عبر عنه الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه سنة 1979، في جوابه عن سؤال صحفي، قائلا: ((أنا أناصر السلام، إنني أكرر أننا نناصر السلام، ولكن لن نناصر أي سلام كيفما كان)).

متابعات

الملك الراحل الحسن الثاني أثناء تدشين سد الحسن الداخل

لماذا تراجعت مشاريع السدود بعد رحيل الحسن الثاني ؟

في ظل تدبير مخاطر الفيضانات التي تحيط بالمدن وتخزين الموارد المائية، يعود إلى الواجهة موضوع السدود التي تعتبر صمام أمان الأمن المائي في المغرب، والتي كانت بفضل سياسة الملك الراحل الحسن الثاني، الذي كانت لديه قراءة مستقبلية لأهمية هذه المنشآت الكبرى في تأمين المدن والقرى من مخاطر الفيضانات وتحقيق التنمية الاقتصادية والصناعية..

إعـداد: **خالد الغازي**

شكلت سياسة السدود التي نهجها الملك الراحل الحسن الثاني، محطة تاريخية وطنية، حققت الأمن المائي وحمت البلاد من ظواهر الجفاف المتوالية والتغييرات المناخية، كما كانت الدرع الحصين الذي يحمي المغاربة من خطر الكوارث الطبيعية والفيضانات، خاصة وأن السدود الكبرى المنتشرة في العديد من الجهات، لم تكن مجرد منشآت للتخزين فقط، بل إنها كان تلعب دور الفرامل وقلاعا تقوم بتحمل ثقل وضغط الحمولات المائية القادمة من السيول ومن الجبال، وتمنعها من الوصول إلى القرى والمدن الواقعة في المناطق السفلى.

اليوم، يرى العديد من المغاربة أن سياسة السدود التي نهجها الحسن الثاني في الثمانينات والتسعينات، تراجعت بشكل كبير أو أصبحت بطيئة؛ فرغم بعض المشاريع هنا وهناك، إلا أن مشاريع السدود الكبرى لم تعد قائمة كما كانت من قبل رغم بناء منشآت رياضية كبرى، مما يطرح تساؤلات كثيرة لدى المغاربة حول الأولويات الضرورية مثل بناء سدود كبرى جديدة عوض الاعتماد على السدود القديمة التي أصبحت في حاجة إلى الصيانة والمواكبة والإصلاح.

في هذا الصدد، يقول عمر وادي، المنسق الوطني لقطب الماء في الائتلاف المغربي من أجل المناخ والتنمية المستدامة، أن المغرب كان سباقا في عهد الحسن الثاني لنهج سياسة السدود من أجل تدبير الموارد المائية السطحية، وهي سياسة أعطت أكلها، والمتمثلة في بناء السدود باعتبارها خزانات سطحية، مكنت المغرب من قدرة تخزين تناهز 19 مليار متر مكعب، من خلال 149 سدا على المستوى الوطني، وطبعا بالاستمرار في سياسة بناء السدود وعيا من الدولة بإكراه التغيرات المناخية وضرورة تدبير مواردها المائية والأمن المائي، خصوصا وأن موارد الماء الجوفية تشكل فقط 25 في المائة، بمعنى أنه لا بد من تعزيز الخزانات السطحية.

وأضاف نفس المتحدث، أنه عند اتباع مسار إنجازات السدود، سنجد أن السرعة تغيرت، بحيث أن أكبر سد في عهد الحسن الثاني كان سد الوحدة، لكن واكبته تغييرات في الاستراتيجية مع الاستمرار في بناء السدود، باختلاف الإيقاع والوتيرة، وقد يناقش صيانة المنشآت المائية المهمة التي تأثرت بسبب توالي سنوات الجفاف، وحصل تراخي في مسألة الصيانة، خاصة ظاهرة التوحل التي تعرفها السدود وتؤثر على خزينتها، بالإضافة إلى التغيرات المناخية واستحضار سنوات الجفاف، لهذا فإن ما تعرفه بلادنا اليوم من أمطار غزيرة سيؤدي إلى هذه الوضعية، وما نتمناه أن تكون الخسائر ضئيلة، مذكرا بأن الاستراتيجية الوطنية للماء استمرت بوتيرتها العادية، حيث أن كل الجهات يجب أن تتوفر على عدد كافي من السدود كخزانات مائية، ولكن الأساسي ما يتم إنجازه بين الأحواض المائية في إطار التضامن بين الجهات وتدبير فائض المياه، والذي ستكون له نتائج ممتازة وسيمكن المغرب من تخزين كميات كبيرة في جهات تتضمن نسبة ملء ضعيفة.

وأوضح المتحدث ذاته، أن عدم إنجاز سدود أخرى مثل سد الوحدة في بقية الجهات، يرجع إلى أن المنشآت المائية الضخمة مكلفة ماديا، إذ أنه قبل الشروع في إحداث هذه السدود، لا بد من دراسة الأثر والجدوى، وعند الحديث عن جهة درعة تافيلالت مثلا، فالظروف في هاته المناطق لا تسمح ببناء سد مثل الوحدة، ولكن هذا لا يمنع من بناء السدود المتوسطة والصغيرة فهي الأخرى لها أهمية كبيرة في مختلف الجهات، والأهم من ذلك، أن يكون الربط بين هذه المرافق عوض أن تضيع كميات مائية مهمة إلى المصب أو البحر تستفيد منها جهات أخرى.

وحسب نفس المتحدث، فإن المغرب يبقى من الدول التي حاولت تدبير مواردها المائية بشكل جيد، رغم أنه تأخر في تنزيل استراتيجية الماء، ولو واكبها بالجدية والسرعة اللازمتين، لربحنا الشيء الكثير ولتفادينا عددا من الأزمات المرتبطة أساسا بتوالي سنوات الجفاف قبل أن تحصل كارثة الفيضانات، مشيرا إلى أن ما نعيشه اليوم من مخاطر محدقة، مرتبط بتغييب الصيانة وتنقية وصيانة قنوات تصريف المياه بشكل مستمر، خاصة في ظل التحولات المناخية التي تعرفها البلاد.

وقد التزمت الدولة بإنشاء السدود خلال المرحلة الانتقالية ما بين سنة 1956 و1967، حيث تم تشييد

متابعات

ثلاثة سدود بهدف تزويد السكان بالماء الصالح للشرب وتوليد الطاقة الكهربائية، ويتعلق الأمر بكل من سد النخلة في الشمال سنة 1961، لتزويد مدينة تطوان بالماء الشروب، وسد أسفي سنة 1965، وسد محمد الخامس على وادي ملوية سنة 1967، لتوليد الطاقة الكهربائية، مبرزا أن الانطلاقة الفعلية لسياسة السدود في المغرب جاءت مع خطاب الملك الحسن الثاني بمناسبة الذكرى السادسة لعيد العرش سنة 1967، حيث كشف عن المخطط الخماسي 1968-1972، والدوافع الرسمية وراء قرار الشروع في سياسة السدود التي خصصت لها 15 في المائة من الميزانية، منها: الاستثمار في المساحات الصالحة للزراعة وتنمية الزراعات الكثيفة؛ الاستجابة لحاجيات السكان من الماء الصالح للشرب، خاصة مع الانفجار الديمغرافي؛ توسيع المساحة المسقية بالوصول إلى سقي مليون هكتار؛ الرفع من مداخيل سكان القرى وزيادة مناصب الشغل؛ الزيادة في كمية الصادرات؛ تحقيق العدالة المائية بين المجالات؛ ضبط جريان مياه الأنهار واحتواء أثار الفيضانات، وبالتالي حماية الأراضي وإحيائها؛ وتقليص التبعية للخارج في مجال الطاقة.

لقد كان من الأهداف الرئيسية لسياسة السدود هو تحقيق الأمن الغذائي، حيث تم تشييد أكبر عدد من السدود التلية في المناطق التي تعرف شحا في التساقطات المطرية في الشمال الشرقي للبلاد والجنوب، لكونها أقل تكلفة ولها أثار إيجابية على المجال القروي، إذ كانت سنة 1985 البداية الفعلية لهذه السدود بعدما أنجزت ثمانية سدود، وفي السنة الموالية بلغ العدد عشرين سدا، ومع نهاية عقد الثمانينات، تم إنجاز حوالي 200 سد تلي، ليتواصل نفس التوجه مع مخطط مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية ما بين سنة 1988 و1992، عبر توسيع رصيد المنشآت المائية بإنجاز سد كل سنة ومواصلة الجهود لإنجاز السدود التلية، وتدعيم أعمال الإصلاح والصيانة، وتوسيع ميدان دراسات التخطيط المائي، كما تم إصدار قانون الماء لتلافي القصور الحاصل في التشريع، ومعه تم وضع قوانين تنظيمية تحدد قواعد استغلال مياه السدود، حيث كانت سياسة السدود ذات فعالية كبيرة في نهاية القرن العشرين ولعبت دورا مهما في تطوير القطاع الفلاحي والتنمية القروية.

من جهته، يقول محمد بنعبو، خبير في المناخ والتنمية المستدامة، أن سياسة السدود في المغرب كان لها دور مهم في تسعينات القرن الماضي وبداية الألفية، عندما كانت البلاد تمر بفترة الجفاف، وكما يعلم الجميع، فهي تلعب دورا مهما في حماية القرى والمدن من الفيضانات، ومن التقلبات المناخية التي تكون أضرارها كبيرة جدا على البنية التحتية والأرواح والممتلكات، كما يبقى الدور الرئيسي لها هو إنتاج الماء الصالح للشرب ومياه السقي بالنسبة لبعض السدود وإنتاج الطاقة الكهربائية، بالإضافة إلى تدبير المياه واستعمالها على المدى الطويل، لا سيما وأن المغرب مر من سبع سنوات من الجفاف، والسياسة المائية تشتغل على محورين رئيسيين: تدبير الماء عند الوفرة، وفي حالة الندرة.

وأضاف نفس المتحدث، أن المغرب نهج مخطط بناء السدود منذ عهد الحسن الثاني واستمر في عهد الملك محمد السادس مع إطلاق الاستراتيجية الوطنية للماء سنة 2009، التي لم تر النور في وقتها الحقيقي، لكن مع إطلاق البرنامج الوطني لتدبير الماء الصالح للشرب ومياه السقي في سنة 2020، تم إطلاق مشاريع بناء عشرة سدود، التي في طور الإنجاز والتنفيذ، بحيث أن هناك مناطق فيضية تعرف فيضانات تم إنشاء سدود فيها من أجل حمايتها، مثل صفرو وكلميم ومجموعة من المناطق التي كانت عبارة عن نقاط سوداء، وعرفت فيضانات، مؤكدا على أهمية دور السدود الكبرى في مواجهة مختلف الظواهر مثل الجفاف والإجهاد المائي والحماية من الفيضانات بالدرجة الأولى.

وشدد المتحدث ذاته على ضرورة إعادة النظر في الأدوار التي تلعبها وكالات الأحواض المائية بالمغرب، خاصة عندما نتحدث عن تدبير الأحواض المائية في ندرتها وتفعيل آليات الحكامة، في ظل ضياع الموارد المائية وتفريغها مباشرة في البحر، ثم بعد ذلك نتحدث عن الخصاص ونقص المياه، وهو مشكل يطرح سؤال الراهنية وسؤال المستقبل، وتبقى هذه من بين الاستراتيجيات التي يجب على القطاع الوصي أن يشتغل عليها، عبر إعادة النظر في طرق اشتغال الوكالات ومراقبة الموارد في حالة الندرة والإجهاد المائي، مشيرا إلى أن الأحواض المائية الكبرى مثل سبو وأم الربيع واللوكوس، تحتضن سدودا كبيرة مثل الوحدة والمسيرة وبين الويدان، ووادي المخازن الذي يعتبر من أكبر السدود من حيث حقينته التي تصل لـ 670 مليون متر مكعب، وهو المصدر الرئيسي لتزويد المنطقة الشمالية.

وتحدث نفس المصدر عن مسألة الربط بين الأحواض المائية، وأهميتها من أجل حماية المناطق المحيطة بها من خطر الفيضانات وعدم ضياع المياه وتحقيق التوازن المائي بين الجهات، إلى جانب ضرورة القيام بدراسات تقنية وعلمية قبل إقامة أي مشروع، لمعرفة الجدوى من بناء السد في منطقة معينة.

ويرى العديد من المراقبين، أن هناك تقصيرا من قبل الدولة في بناء السدود الكبرى ضمن الأوراش الكبرى، التي عرفت إنجاز منشآت أخرى في عدة قطاعات وكلفت ميزانيات ضخمة، لكن سياسة السدود تراجعت بشكل كبير، حيث كان من الممكن بناء سدود كبرى جديدة مثل ملاعب كرة القدم، يكون دورها أمني للحد من خطر الفيضانات التي تكتسح بعض الأقاليم والجهات، مما يتطلب إحداث مؤسسة وطنية للإشراف على مشاريع السدود وإنجاز دراسات في هذا الشأن، خصوصا وأن الإشكالية الحالية التي يعاني منها القطاع، تكمن في غياب دراسات دقيقة مواكبة للمشاريع، والبطء في إنجاز السدود المتوسطة، لأن إطلاق مشروع سد يتطلب دراسة مهمة تنظر لجميع الحيثيات والأمور المحيطة بالمشروع، سواء التربة أو التضاريس أو التصاميم، ثم مسألة تصريف المياه والمناطق المجاورة للسد.

محمد **بنعبو**

يجب إعادة النظر في الأدوار التي تلعبها وكالات الأحواض المائية بالمغرب، خاصة عندما نتحدث عن تدبير الأحواض المائية في ندرتها وتفعيل آليات الحكامة، في ظل ضياع الموارد المائية وتفريغها مباشرة في البحر، ثم بعد ذلك نتحدث عن **الخصاص ونقص المياه، وهو مشكل يطرح سؤال الراهنية وسؤال المستقبل، وتبقى هذه من بين الاستراتيجيات التي يجب على القطاع الوصي أن يشتغل عليها.**

عمر **ودادي**

المغرب كان سباقا في عهد الحسن الثاني لنهج سياسة السدود من أجل تدبير الموارد المائية السطحية، **وهي سياسة أعطت أكلها، والمتمثلة في بناء السدود باعتبارها خزانات سطحية، مكنت المغرب من قدرة تخزين تناهز 19 مليار متر مكعب، من خلال 149 سدا على المستوى الوطني**، وطبعا بالاستمرار في سياسة بناء السدود وعيا من الدولة بإكراه التغيرات المناخية وضرورة تدبير مواردها المائية والأمن المائي.

الأسبوع
الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965
لنشر جميع إعلاناتكم
التجارية | الإدارية | القانونية | طلبات العروض
على الجريدة أو الموقع
يرجى الاتصال بالوكيل الوحيد
Dounia Presse
pub@alousboue.ma 06 22 84 92 81
لتحميل قائمة أسعار الإعلانات
alousboue.ma/pub

اقتصاد

القرض الفلاحي للمغرب يعيد هيكلة التمويل المناخي

تعزيزا لتعبئة الموارد المالية الإفريقية، وتقوية المؤسسات المالية، والاستثمار في بنى تحتية قادرة على الصمود أمام التغير المناخي، أطلقت مجموعة البنك الإفريقي للتنمية، من خلال مبادرة البنوك الخضراء الإفريقية

مجموعة القرض الفلاحي على المستويات الاستراتيجية ومركز التعاون متعدد الأطراف لتمويل التنمية، برنامجا للمساعدة الفنية، بتمويل منحة قدرها مليون دولار أمريكي لمجموعة القرض الفلاحي للمغرب (GCAM).

بعيدا عن قيمته المالية، يكتسي هذا الدعم بعدا مؤسساتيا لافتا، إذ يستهدف تقوية قدرات والتشغيلية والمالية، بما يسهل تعبئة التمويلات التفضيلية والخاصة، ويحسن تحديد وهيكلة المشاريع الخضراء، ويضمن تمويلها وتتبع أثرها المناخي وفق معايير دولية صارمة.

ودعما لأولويات المغرب في التحول البيئي، يعزز هذا التعاون توقع المغرب كمنصة موثوقة للتمويل الأخضر في إفريقيا؛ فبالنسبة للبنك الإفريقي للتنمية، يتعلق الأمر بمواكبة مسار وطني منخرط منذ سنوات في الانتقال البيئي، قائم على استثمارات مهيكلة ورؤية بعيدة المدى، حيث أوضح المدير العام المساعد للمجموعة، مصطفى الشهار، بهذه المناسبة، أنه «من خلال هذه المبادرة، تعزز مجموعة القرض الفلاحي للمغرب ريادتها في مجال التمويل الأخضر، وتوسع نطاق تدخلها تدريجيا ليشمل قطاعات حيوية أخرى غير الزراعة والصناعات الغذائية والمناطق القروية، وذلك لمواكبة الاستثمارات في قطاعات رئيسية، كالبنية التحتية المرنة والربط الشبكي، بما يخدم التحول المناخي والتنمية المستدامة في المملكة».

فلاش

في إطار برنامجها التحولي، وقعت مجموعة OCP شراكة استراتيجية مع شركة Mistral AI، بهدف الانتقال إلى خلق القيمة من خلال إعادة تصميم نموذجها التشغيلي بالاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي الوكيلي، وذلك لتسريع دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي والأنظمة الوكيلية بشكل مستقل وآمن، مع الحفاظ على معايير المسؤولية، بما يتيح لـ OCP تقديم حلول مبتكرة ومرنة لفائدة الزبناء المندمجين وغير المندمجين، وتعزيز استقلاليتها التكنولوجية، حيث يستند التحالف على محورين رئيسيين: الأول يتمثل في تطوير نموذج «القاضي المستقل» لتقييم ومراقبة وكلاء الذكاء الاصطناعي ضمن برنامج Bionic، والثاني يركز على إنشاء نموذج ذكاء اصطناعي ملكي وأصلي، مصمم خصيصا لخصوصيات المنظومة الصناعية لمجموعة OCP، لخلق قيمة مضافة على امتداد سلسلة إنتاج الفوسفاط.

«هولماركوم» تدخل سوق الإيجار عبر شراكة مع France Car

بعد العديد من المفاوضات والتكهنات حول مستقبل قطاع كراء السيارات بالمغرب، كشفت مجموعة «هولماركوم» عن اختيارها دخول السوق عبر شراكة استراتيجية مع شركة France Car العاملة تحت علامة SIXT، بدل الاستحواذ الكامل الذي كان مطروحا منذ يوليوز 2025.

وقد تقدمت المجموعة بإخطار رسمي إلى مجلس المنافسة بنيتها شراء كامل رأسمال France Car وحقوق التصويت، وهي خطوة كانت ستمنحها سيطرة مباشرة على أحد أبرز الفاعلين في سوق الكراء بدون سائق بالمغرب، لكن تعقيدات تنظيمية أدت إلى توقف الصفقة، وفتحت الطريق لمفاوضات بديلة أسفرت عن إنشاء شركة جديدة باسم «France Car LLD»، مقرها الدار البيضاء، مخصصة للإيجار طويل الأمد الذي يشهد طلبا متناميا من الشركات والمؤسسات، ويحقق هوامش ربحية أعلى مقارنة بالكراء التقليدي، حيث ستحتفظ France Car بالحصة الأكبر من رأسمال الشركة الجديدة.

وأكدت مصادر مطلعة، أن هذه الهيكلة لم تكن مجرد وسيلة لتجنب التعقيدات القانونية، بل جاءت نتيجة نقاشات معمقة حول توازن القوى في سوق يتسم بتضييق الهوامش التنافسية نتيجة توسع الأساطيل المهنية وزيادة الطلب المؤسسي.

بعد سنوات من الانتشار..
شركة «بونو» تواجه التصفية القضائية

عادت شركة Bono Industries إلى الواجهة، من زاوية مغايرة، بعدما وجدت نفسها في مواجهة مسطرة قضائية انتهت بالحجز على ممتلكاتها وطرحها للبيع لتنفيذ ديون مستحقة لفائدة القرض الفلاحي للمغرب.

فبعد أن حققت الشركة مبيعات كبيرة مستفيدة من تطابق اسمها مع اسم حارس المنتخب الوطني ياسين بونو، الذي يحظى بشعبية واسعة داخل المغرب وخارجه، أكدت مصادر مطلعة، أن المحكمة التجارية بالدار البيضاء أصدرت قرارا يقضي بالبيع القضائي للوحدة الصناعية التابعة للشركة، التابعة لجماعة الساحل بضواحي الدار البيضاء، وذلك بعد تعثرها في الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المؤسسة البنكية الدائنة.

ويرتقب أن ينظم المزاد العلني في الثالث من مارس المقبل، حيث سينطلق بثمن افتتاحي يفوق 8.6 ملايين درهم، ويهم عقارا صناعيا تزيد مساحته عن هكتار واحد، يضم وحدة إنتاج البسكويت إلى جانب المقر الإداري وملحقات مرتبطة بالنشاط الصناعي، ما يعني أن مسطرة التنفيذ تطال البنية الإنتاجية الأساسية للشركة.

اختلالات في بوابة SIMPL تربك التصريحات الضريبية

تعرف بوابة الخدمات الضريبية الإلكترونية SIMPL، التابعة للمديرية العامة للضرائب، منذ أواخر شهر يناير الأخير، عطلا تقنيا متواصلا أثار موجة من الاستياء والقلق في صفوف المحاسبين المعتمدين والمهنيين المكلفين بتدبير التصريحات الجبائية للشركات والأشخاص الذاتيين.

وتزداد خطورة هذا الخلل التقني، بسبب توقيته الحساس، إذ يتزامن مع نهاية شهر يناير وبداية فبراير، وهي فترة الذروة المرتبطة بالآجال القانونية لتقديم التصريحات الشهرية الخاصة بضريبة القيمة المضافة، إضافة إلى بعض التصريحات المرتبطة بالضريبة على الدخل المهني؛ هذا التزامن وضع آلاف المهنيين أمام وضعية معقدة، حيث وجدوا أنفسهم عاجزين عن احترام الآجال القانونية رغم جاهزية الملفات واستكمال المعطيات المحاسبية، بسبب عطب تقني خارج عن إرادتهم.

وفي هذا السياق، دعت مديرية الضرائب إلى اتخاذ تدابير استعجالية، من بينها تعليق احتساب الغرامات خلال فترة العطل، أو الإعلان رسميا عن تمديد الآجال القانونية، إضافة إلى تحسين البنية التحتية الرقمية للمنصة، ووضع آليات بديلة تُفعل تلقائيا في حالات الأعطال الكبرى.

للراغبين في التوصل بـ الأسبوع عبر الإيميل

اشتركوا في الأسبوعية رقم 1 في المغرب
تصدر منذ 1965
جريدة التحليلات السياسية - الأخبار السرية - والمعلومات الخاصة
مستقلة - محايدة - تسبق الأحداث - متخصصة في الأخبار
توصلوا بها صباح صدورها أينما كنتم!

نعم أريد الاشتراك لمدة سنة في الأسبوع الصحفي (48 عدد)
250 درهم (عرض خاص) عوض ~~290 درهم~~
الاسم العائلي: .....
الاسم الشخصي: .....
المدينة: ..... رقم الهاتف: .....
البريد الإلكتروني: .....
تاريخ بداية الاشتراك: .....
وسيلة الدفع: ☐ شيك ☐ تحويل بنكي

للتسديد عبر الشيك البنكي
ابعث هذه القسيمة مع شيك بقيمة 250 درهما لصالح شركة «DOUNIA PRESSE» للعنوان التالي:
Al Ousboue Assahafi
12 Avenue prince Moulay Abdellah
RABAT - Maroc

للتسديد عبر البطاقة البنكية:
alousboue.ma/abo

للتسديد عبر التحويل البنكي:
يمكنكم الاشتراك في الأسبوع عن طريق تحويل بنكي لصالح شركة «DOUNIA PRESSE»
RIB: 050.810.006.011.203 .765.2001.08
SWIFT: CAFGMAMC

اشتراككم سيكون مقبولا مباشرة بعد توصلنا بنسخة من توصيل التحويل مصحوبا بهذه القسيمة، عبر البريد أو عبر البريد الإلكتروني:
contact@alousboue.ma

ثقافة و منوعات

أوراق شجرة الفن تتساقط تباعا..
رحيل جيل من الرواد

في هدوء يليق بالكبار.. أسدل الستار على رحلة طويلة لفنانين بصموا على مدى عقود على مسيرة فنية ثقيلة حملت الكثير من الإنجازات والعطاءات..
لقد طوت الساحة الفنية برحيل عبد الهادي بلخياط، صفحة مشرقة من سجل الأغنية العصرية التي ظل أحد أقطابها لأزيد من 5 عقود، فقد كان ظهوره إعلانا عن ميلاد جيل جديد حمل بجدارة مشعل الأغنية العصرية؛ فمن بداية الستينات إلى تاريخ اعتزاله الفن في 2010، طبع بلخياط بصوته الذهبي واختياراته الفنية تاريخ الأغنية المغربية التي أضحى سفيرا لها إلى العالم العربي، بأداء ضاهى أقوى الأصوات في الزمن الكلاسيكي الحافل بالأسماء.

ومن الغناء إلى التمثيل، فقدت الساحة الفنية واحدة من جيل الرواد، الممثلة القديرة صفية الزياني، والتي تعد واحدة من رموز الفن والثقافة، حيث أسهمت بوعيها والتزامها وصبرها في تشييد اللبنات الأولى للمسرح والسينما والتلفزيون، إذ كانت الراحلة من أوائل النساء اللواتي اخترن احتراف التمثيل والمسرح في زمن كان فيه الحضور النسائي نادرا ومحاطا بالكثير من التحفظات الاجتماعية، ما جعل مسارها يحمل دلالة قوية في مسار الثقافة المغربية الحديثة.

وفقدت الساحة الفنية كذلك المخرج عبد الرحمان الخياط، زوج الفنانة الراحلة نعيمة المشرقي، الذي تطوي الساحة الفنية بعده صفحة اسم اختار العمل من وراء الكاميرا، وأسهم في تأسيس تقاليد إخراجية جادة، قائمة على المسؤولية الفنية والانشغال بالإنسان وقضاياه، كما توفي الزجال والمخرج فريد لمكدر، الذي كان من الأسماء التي بصمت الساحة الفنية والمسرحية بإبداعها والتزامها، وأسهمت لسنوات في خدمة الفن والثقافة بكل إخلاص وتفان، بالإضافة إلى المخرج محمد عهد بنسودة، الذي راكم خلال مسيرته المهنية سجلا حافلا بالإنجازات في السينما والإنتاج التلفزيوني، حيث حصدت أعماله عدة جوائز وتكريمات، وأسهمت في تعزيز حضور السينما المغربية على الساحة الدولية.

إنا لله وإنا إليه راجعون.

رباط الفتح تعلن ميلاد «مركز ابن باجة للدراسات الأندلسية»

احتفاء بالذكرى الأربعين لتأسيسها، أعلنت جمعية رباط الفتح للتنمية المستديمة، عن إحداث «مركز ابن باجة للدراسات الأندلسية»، إذ يروم هذا الأخير الإسهام في دراسة التراث الأندلسي، بضمه متحفا متخصصا لتوثيق معالم «طرب الآلة» وعرض وثائق ومخطوطات تاريخية تجسد الارتباط الوثيق لمدينة الرباط بهذا الفن العريق.

وعرفت هذه الاحتفالية تقديم عرض مميز من قبل جوق شباب قرطبة للموسيقى الأندلسية والروحية، برئاسة المنشد طه البشاري مرتين، الذي سافر بالحاضرين في رحلة تراثية عبر شذرات من موشحات أندلسية مزجت بين الأداء الصوتي الشجي والتحكم الإيقاعي المتقن.

وبهذه المناسبة، أكد رئيس جمعية رباط الفتح، عبد الكريم بناني، أن «مركز ابن باجة» سيكون مختبرا لصون الذاكرة الموسيقية المغربية ونقلها للأجيال القادمة.

جامعة الحسن الثاني ضمن قائمة أحسن الجامعات عالميا

وضع أحدث تصنيف جامعي عالمي صادر عن مؤسسة Shanghai Ranking للاستشارات، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء ضمن قائمة أفضل 1000 جامعة في العالم، لتصبح بذلك أول جامعة مغربية تدخل هذا التصنيف الدولي المرموق.

وجاءت جامعة الحسن الثاني في الفئة ما بين المرتبة 901 والمرتبة 1000 عالميا، حسب نسخة 2025 من التصنيف، التي تم تحيين معطياتها في أواخر يناير 2026، حيث يعكس هذا الترتيب عودة الجامعة إلى الواجهة الأكاديمية العالمية.

ويعتمد تصنيف شنغهاي، الذي يعد الأكثر صرامة وانتقائية على الصعيد الدولي، على معايير دقيقة لقياس الأداء الأكاديمي والبحثي، تشمل جودة الإنتاج العلمي، عدد الاستشهادات البحثية، الجوائز الدولية، إضافة إلى الأداء العلمي لأعضاء هيئة التدريس، إذ تبرز أهمية هذا التصنيف بالنسبة للمغرب بالنظر إلى مكانته العالمية وتأثيره في تقييم أنظمة التعليم العالي.

الجدير بالذكر أن المعطيات المنشورة تكشف أن جامعة الحسن الثاني تضم أزيد من 143 ألف طالب، ما يجعلها من أكبر المؤسسات الجامعية على الصعيد الوطني، إلى جانب تسجيل حوالي 2400 طالب دولي، أي ما يمثل 2 % من مجموع الطلبة، وهو ما يعكس حضورها المتنامي في الفضاء الأكاديمي الدولي.

حفل «المغرب في موسيقاه» في البيضاء

يرتقب أن تفتتح الجمعية المغربية للموسيقى الأندلسية (AMMA) موسمها الثقافي لـ 2026، بحفل فني متميز يوم 12 فبراير الجاري، بمسرح محمد زفزاف بمدينة الدار البيضاء، تحت شعار: «المغرب في موسيقاه».

وتأتي هذه التظاهرة للحفاظ على التراث الموسيقي المغربي، ونقله للأجيال الصاعدة، وتعزيز إشعاعه محليا ودوليا، إضافة إلى خلق فضاءات للتلاقي والتبادل بين الفنانين والجمهور، حيث يشرف على الحدث الفنان عبد الرحيم الصويري، كضيف شرف، تقديرا لإسهاماته في الموسيقى الأندلسية المغربية وبصمته الخالدة في التراث الوطني، وإلى جانبه، يشارك الفنان كوكو دياس، الذي سيقدم مختارات تجمع بين الشكوري والغرناطي، كما سيرافق الفنان بلال الهواج في أداء فني يمزج بين طبع عرق العجم والمشرقي، في حفل يحتفي بتعدد الألوان والأنماط الموسيقية التي تزخر بها الهوية المغربية.

للإشارة، ستحيي هذه الأمسية الفنية أوركسترا الموسيقى الأندلسية لمدينة تطوان، تحت رئاسة الفنان فهد بن كيران، في أداء يضمن الوفاء للتقاليد الموسيقية العريقة، ويعكس مستوى عاليا من الدقة والاحتراف الفني.

«Ce geste vient d'ailleurs» في قصر الباهية

تنظم جمعية «بسمة» معرضا فنيا جماعيا يحمل عنوان: «Ce geste vient d'ailleurs»، إلى غاية 12 فبراير الجاري في قصر الباهية بمراكش.

يجمع هذا المعرض عشرة فنانين من المغرب ودول غرب إفريقيا، في تجربة فنية تنفتح على أسئلة انتقال الإيماءات الفنية وتحولاتها، وعلى ما تحمله المواد اليومية من حمولة رمزية وذاكرة جماعية، في أفق جعل الفضاء التراثي مجالا حيا لتفعيل الفن المعاصر.

ويستند هذا المعرض، الذي تم تصويره وتنظيمه وسينوغرافيته بالكامل من قبل فنانين شباب، إلى رؤية تعتبر الإبداع الناشئ ممارسة تستحق الإطار والصرامة والاعتراف لا مجرد عرض، حيث أنجز جزء من هذه الأعمال خلال إقامة فنية بالدار البيضاء، جمعت فنانين من السنغال ومالي والطوغو والكوت ديفوار، إلى جانب المغرب، مع توظيف مواد مستعملة، في مقاربة فنية لا تمحو الأصل، بل تعيد توجيهه نحو أفق تأويلي جديد.

الأسبوع
الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965

المؤسس: مصطفى العلوي
مدير النشر: الطيب العلوي
رئيس التحرير: سعيد الريحاني
ربورتاج: خالد الغازي
كتاب الرأي:
عبد الرفيع حمضي
بوشعيب الإدريسي
عبد الواحد بن مسعود
نور الدين الرياحي
محسن الأكرمين
مصطفى كرين
الحسن العبد
التصفيف: خديجة حلبي
الأرشيف: حسن سرين
مراجعة النصوص: جميلة حلبي
المراسلون: زهير البوحاطي، عبد الله جداد، نور الدين هراوي، زجال بلقاسم
عزيز الفاطمي
شكيب جلال
المتعاونون: مراد علوي، قدور بن موسى، عبده حقي، بوطيب الفيلالي
الإخراج الفني: محمد الغولي
المشرف على الموقع: محمد الصافي
العنوان: 12 شارع الأمير مولاي عبد الله - الرباط
الهاتف: 05 37 70 80 47
البريد الإلكتروني: info@alousboue.ma
الموقع الإلكتروني: www.alousboue.ma
رقم اللجنة الثنائية: أع/ 2011-070
الإيداع القانوني: 28 جوان 1965
السحب: مطابع ماروك سوار
التوزيع: سابريس
القسم التجاري: 06 22 84 92 81
pub@alousboue.ma
دنيا بريس
الأسبوع تصدر عن دار النشر دنيا بريس شركة محدودة

الحقيقة الضائعة

تفاجأنا في «الأسبوع» بكم هائل من رسائل القراء، وخصوصا عبر مواقع التواصل الاجتماعي، تطالبنا **بالاستمرار في نشر كتابات مؤسس جريدتنا، المرحوم مصطفى العلوي.**

وتلبية لطلب هؤلاء **القراء الأوفياء المتعطشين** لصفحة **«الحقيقة الضائعة»** التي غابت عنهم لمدة شهر، **تعود هذه الصفحة** بقلم **الراحل مصطفى العلوي** لتقديم جزء مما تركه من **مؤلفات ذات قيمة تاريخية.**

كتاب **«المناورات الأجنبية ضد السيادة المغربية»** الذي صدر في **خمسة أجزاء**، نستهلها بنشر **الجزء الأول** الذي يهتم **بالمراحل التي كان عليها المغرب قبل الاحتلال، أيام السلطان الحسن الأول**، ثم مراحل **الاحتلال**، ومراحل **مقاومة الاحتلال**، ثم **الاستقلال** في الأجزاء التالية، حيث سيجد القارئ عناصر **تنشر لأول مرة.**

الحلقة 153

المناورات الأجنبية ضد السيادة المغربية

ثورة فاس كادت أن تضاهي الثورة الفرنسية

بقلم:
مصطفى العلوي

إن الأيام التي أعقبت المقابلة المشحونة بين السلطان وضباط جيشه، عرفت تمارجا كبيرا على الصعيد الوطني بين الجيش المخزني وسكان فاس، وفي اليوم التالي، أخذت قيادات الثورة ترسل المبعوثين إلى القبائل طالبين نجدتهم، وفي الوقت الذي كانت فيه الصحافة والبرلمان الفرنسيون يشيدون بشجاعة النساء المغربيات، حتى أن جان جوريس قال في البرلمان الفرنسي: ((**إنهن نساء شجاعات.. لقد كن يطردن الجيوش الفرنسية ويقلن بصوت عال: سنقتلكم أيها الرجال إذا ما وليتم الأدبار**))..

في هذا الوقت، شب الصراع بين الأطراف الفرنسية، ونقلت الصحافة الفرنسية أحداث فاس إلى الساحة السياسية في باريس.

إنها ثورة ضد فرنسا تكاد تضاهي الثورة الفرنسية.

ثورة التحق بها الجيش المخزني، ورجال السلطة، حتى أن الفرنسيين كانوا يطلبون حماية الحاج بريك، قائد حي فاس الجديد، فوجدوه على رأس الثوار.

لقد كانت ثورة رجال المخزن، أنصار السلطان مولاي حفيظ، عنصرا لم يكن يخطر ببال الفرنسيين الذين لم يجدوا سبيلا للتغلب على الثائرين فنظموا مؤامرة ضد خيول الجيش، فجمعوها بالمئات وساقوها إلى عين قادوس لإعدامها بالرصاص، وكان من بين الضباط الثائرين محمد بن دحان العبدي، قائد الرحى، والرحى هي مجموعة ألف جندي، وهو واحد من ضباط الجيش والذي خاف الفرنسيون أن ينضم إليهم أمثالهم، فحلوا الجند المغربي نهائيا (المصدر: كتاب «إيليغ» لمحمد المختار السوسي).

وعندما وصلت إلى باريس أخبار تحركات قبائل أيت يوسي، الذين هجموا على المركز الفرنسي في صفرو يوم 19 أبريل 1912، دعا الرئيس الفرنسي ميران، إلى اجتماع عاجل بقصر «رامبويي». إن فرنسا في خطر.

إن الجنرال موانيي عجز عن تنظيم جنازة الضحايا الفرنسيين بعد مرور عشرة أيام على موتهم، فكيف يمكنه حكم المغرب؟ وكان الاجتماع الرئاسي الفرنسي يوم 27 أبريل، وكان يخيم عليه الكدر المضني، وجرى البحث عن الرجل المناسب، فاقترح أحد الوزراء أن يكون هو السفير رينيو، الذي يوجد بالمغرب، فنظر إليه الجميع نظرات ازدراء، لأن الوضع في المغرب يحتاج رجلا هو الجنرال ليوطي.

فعلا وصل ليوطي - كالصخر إذا سقط من عل - إلى ميناء الدار البيضاء يوم 13 مايو 1912، وانتظر وصول الفيالق الضخمة من جنود وأعتدة ومدافع إلى ميناء الدار البيضاء قبل أن يتحرك ليدخل الرباط يوم 15 مايو.

ووصلت جحافل ليوطي تجر أرتال أسلحتها الثقيلة إلى مكناس يوم 22 مايو، لكن ليوطي فوجئ بأن دخول مكناس كان في صمت وسكون.. فلماذا لم يطلقوا الواحد وعشرين طلقة احتفاء به ؟

ووضع ضابط المنطقة يده على فمه يقول للجنرال ليوطي: اسكت (ما يعني هذا الوصف ورد في كتاب «مذكرات ليوطي» للمؤرخ العسكري لوريفيران) إن الناس في مكناس على أعصابهم، وأي طلقة مدفع ستهز أعصاب المكناسيين.

وهناك علم ليوطي أن الثورة المغربية ضد الاحتلال في بدايتها، وأن جيشا مكونا من عشرين ألف مجاهد قد تم تكوينه حول مدينة فاس.

فاس التي دخلها ليوطي يوم 24 مايو، وكان الجنرال موانيي قد تمكن منذ ثلاثة أسابيع فقط قبل وصول ليوطي، من دفن ضحايا حوادث 17 أبريل.

إن الحالة تدعو إلى اليأس وإلى الاشمئزاز.

لكن ليوطي لم يكن ينظر إلى المواقع والرجال من خلال شنباته المرصفة إلا كما ينظر الأسد إلى القطط، وذلك لأن أحداث فاس لا شيء بالنسبة لرجل عرف الطونكان والجزائر ووجدة..

ثم إن أحداث فاس انتهت، كما يقول ليوطي، كلما مر بموقع أو كلما جلس مساء يسامر ضباطه ويخطط لمستقبله.. لولا أنه ليلة 25 مايو، الليلة الثانية التي قضاها في فاس، صحا من أحلامه لأول مرة على قصف مدافع الثوار المغاربة داخل مدينة فاس.

إن ثورة فاس لم تكن ثلاثة أيام - كما كتب في التقارير العسكرية - إن فاس 25 مايو هي فاس 17 أبريل.

وكتب ليوطي في مذكراته: «لقد سقطت في مصيدة».

لقد استمرت المعارك والقصف والحصار حول قيادة ليوطي إلى يوم 28 مايو.. والثوار أسياد الموقف في ممرات فاس كلها (كتاب «مذكرات ليوطي» تأليف لوريفيران).

وكان الجنرال كورو يقدم لليوطي تقارير عن محاولاته المتوالية لمنع وصول الثوار إلى موقع ليوطي، حين دخل عليه أحد الضباط وقال له: «إن الثوار وصلوا على بعد 150 مترا من دار المنبهي»، فالتفت ليوطي يمنة ويسرة؛ فقد وصل حديثا لفاس. وأين توجد دار المنبهي؟ أجابه الجنرال كورو: إنها مكتبكم هذا الذي تجلسون فيه.

ليوطي سجل في مذكراته الخاصة شعوره في تلك الساعات بالعبارات التالية: ((**يوم 28 مايو من السادسة إلى العاشرة مساء، أقمنا حول موقعنا قنينات مملوءة بالبنزين، لنشعلها في عملية انتحارية حينما تحين الساعة، إنهم يتقاتلون على بعد 150 مترا مني**))..

لقد كانت فاس، وبمنتهى البساطة، هي الشعلة التي أوقدت جحيم الثورة المغربية العارمة، وربما كان ليوطي هو البنزين الذي صبه الفرنسيون على النار، بينما يرى خبراء الاستعلامات الفرنسيون، أن ليوطي عاد من تجربته الآسيوية مشبعا بروح الألعاب الصينية، علبة صغيرة داخل علبة أكبر منها..

وقد تدخل عشرين علبة داخل علبة واحدة، لتبقى العين مشدودة إلى علبة واحدة، مثلما ينظر ليوطي إلى الأزمة المغربية على أنها عنصر واحد، سرعان ما يخبو وهج ثورته، ليرتاح المحارب الفرنسي.

إلا أن المحارب الفرنسي لم يعرف طعما للراحة ولا للاستقرار إلا على صفحات التاريخ الذي كتبه الفرنسيون تحت رقابة الجنرال ليوطي، الذي كان النموذج الراقي لـ«الدكتاتور الديمقراطي».. فقد كانت كل تقاريره تنبض بالنصر، والقضاء على الثورة والتمرد.. حتى أنه كتب على رخامة بـ«دار المنبهي»، التي كانت مقرا له بفاس: ((**هنا كان الجنرال ليوطي بعد أن هوجم هذا القصر من طرف الثوار ووصلوا على بعد مائة متر منه، ولكن القضاء على الثورة تم في فاتح جوان** 1912)).

لكن بعيدا عن «دار المنبهي»، التي انتهت من حولها الثورة يوم فاتح جوان 1912، هناك مطار فاس، الذي كتب على رخامة أخرى: ((**تخليدا لأرواح الطيارين الفرنسيين الذين سقطوا من سنة** 1913 **إلى سنة** 1936 **وعددهم** 172 **من ضباط وضباط صف وجنود**)).

والفرق بين التواريخ الواردة في اللوحتين يوحي بالتناقض، اللهم إلا إذا كان أولئك الطيارون والضباط الفرنسيون الذين أقيم نصب مطار فاس العسكرية على شرفهم، وعددهم 172، ماتوا بالتخمة، أو زلقوا في حمامات فاس.

لقد بدأت متاعب ليوطي عندما أعلن أن فاس هدأت، وخرج الجنرال كورو في جولة بضواحي فاس يوم 14 جوان 1912، فاشتبك مع قبيلة الحياينة يوم 17 جوان، وفقد اثنا عشر من ضباطه وجنوده، وعلى رأس القتلى الليوتنان هولتز.

ويوم 22 جوان، اشتبك الجنرال كورو مع الحياينة وجبالة، غرب واد إيناون، ووصل إلى تيسة، حيث وقف وجها لوجه مع قوات الثائر السملالي يوم 6 يوليوز، في جبل مولاي بوشتة، حيث سقط من ضباطه ثلاثة، وجرح ثمانية عشر، فعاد الجنرال كورو يجر أذيال الخيبة إلى فاس التي دخلها مدحورا يوم 13 يوليوز، لكن من أين له الراحة والاستقرار.. ؟

إن ضواحي صفرو أصبحت مرتعا لثوار أيت سغروشن، الذين توجه الكولونيل مازيلير لمواجهتهم ابتداء من يوم 17 يوليوز، وكانت بين الجيشين معركة ضارية يوم 19 يوليوز في إيموزار، وكان أول قتلاها القبطان فلامان والليوتنان أرنو، وعدد كبير من الجرحى، فاضطر الكولونيل مازيلير للانسحاب من طريق أخرى هي طريق مكناس، حيث احتمى بقوات الجنرال دالبيز.

وتقدمت جيوش الثوار المغاربة في اتجاه عين الشقاق، في شهر غشت، حيث حاصرت قوات الكولونيل روبية، وفي ناحية الشمال الشرقي لفاس، كان الكولونيل باين، يخوض حربا حقيقية مع قبائل فشتالة، حيث فقد في معركة 14 غشت، عشرة قتلى و48 جرحا.

وتم تغيير الجنرال موانيي على رأس قيادة الجيش بمنطقة فاس وتم تعويضه بالجنرال ديسبيري، الذي استمرت حربه ضد الحياينة ومناطق تيسة إلى شهر أكتوبر 1913.

وهكذا نرى أن المعارك التي أنهاها الجنرال ليوطي في فاتح جوان 1912 في ذاكرته، لا زالت مستمرة في أكتوبر 1913.. ولا زلنا في إقليم فاس.

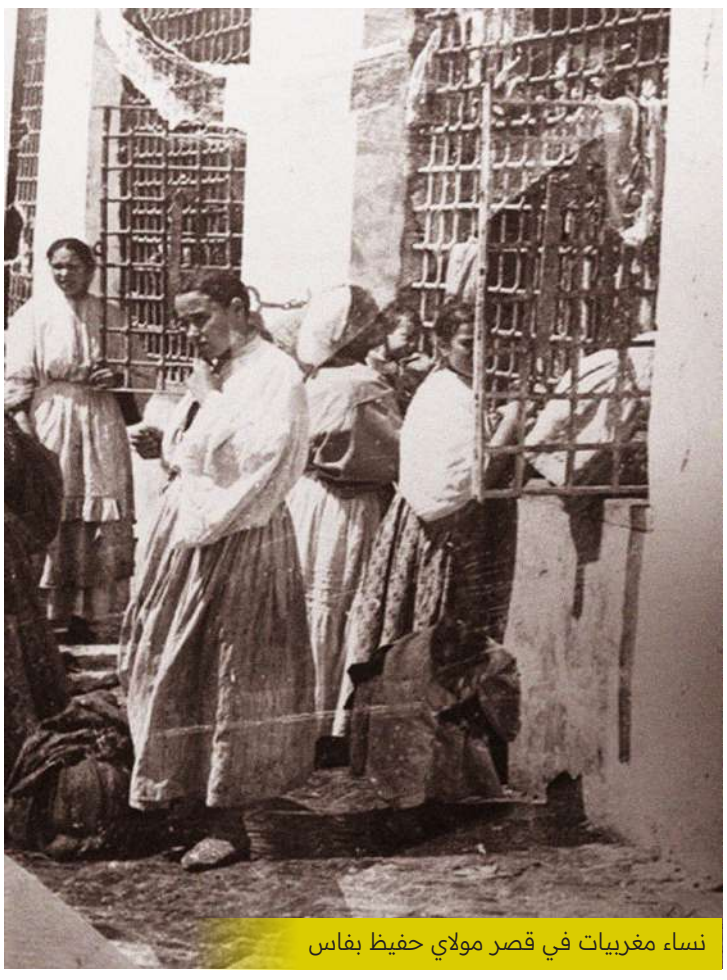

نساء مغربيات في قصر مولاي حفيظ بفاس

يتبع